المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس



منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 99



الخطاب السياسي في المغرب

تنسيق: المصطفى شاذلي

إهـــــــداء 2005
جمعية أصدقاء المكتبة
المغرب


الخطاب السياسي
في المغرب





منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 99



تنسيق: المصطفى شاذلي

الكتـــاب : الخطاب السياسي في المغرب (ندوة وطنية)
تنسيـــق المصطفى شادلي
سلسلـــة : ندوات ومناظرات رقم 99
الناشـــــر : منشورات كلية الآداب بالرباط
الغـــلاف : إعداد عمر أفا
الخطـــوط : بلعيد حميدي
الحقـــوق : محفوظة لكلية الآداب بالرباط بمقتضى الفصل 29-07-1970
الطـــبـــع : مطبعة النجاح الجديدة – الدارالبيضاء
التسلسل الدولي : ISSN 1113 - 0377
ردمـــك : ISBN 9981-59-067-3
الإيـداع القانوني: 1840 - 2002
الطبعـــة : الأولى 2002

طبع هـذا الكتـــاب بدعم من برنـامج التعاون
بين الكلية ومؤسسة كونراد أدناور

الفهـرس

في المقدمة

انطلاقا من قناعتنا الراسخة بضرورة نقل اهتمام الباحثين في ميدان تحليل الخطاب من المقاربات الأدبية والحقوقية والإنسانية عامة إلى مقاربة الخطاب السياسي بالمغرب، عمدنا منذ زمن ليس بالهين في إطار وحدة التكوين والتأطير في السيميائيات والتواصل وعلوم الخطاب، إلى تكريس مثل هذا التوجه العلمي الهادف وإخراجه إلى حيز الممارسة الأكاديمية الهادئة والحازمة. وما انعقاد الندوة الوطنية في موضوع **الخطاب السياسي بالمغرب، متخيل ومرجعيات وأنساق وقيم**[1] بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط والأعمال التي بلورتها لخير دليل على هذا المنحى.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن وحدة السيميائيات قد سبق لها ونظمت في رحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سنة 1999، وبتعاون مع مؤسسة فريدريتش نومان الألمانية، يوما دراسيا في موضوع **الثقافة والمتخيل في الخطاب السياسي بالمغرب**. كان الهدف من وراء تنظيم ذاك اللقاء العلمي إضاءة جوانب أساسية من المرتكزات الثقافية والتخييلية لمكونات الخطاب السياسي والذهنيات التي تؤطره، كما رام طرح مسألة المنهاجية في تحليل الخطاب السياسي من خلال الانفتاح على المناهج التحليلية الحديثة من سيميائيات وتداوليات ولسانيات خطاب، وذلك للوقوف على طرق بنائه واشتغاله.

وفي الندوة الوطنية الأخيرة التي تعتبر امتدادا وتعميقا لقضايا اليوم الدراسي تجددت ملامسة إشكالات وأبعاد تحليل الخطاب السياسي المغربي، سواء منها تلك التي ترتبط بأسئلة قراءته وتلقيه وتحليله، أو تلك التي تنبع

---

(1) يومي 25 و26 يناير 2001، بتنسيق بين وحدتي التكوين والتأطير في السيميائيات والتواصل وعلوم الخطاب والسرد العربي، بنيات وأنساق، وبتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور الألمانية.

من أسس تشكيل مساربه ومنعرجاته وتضاريسه. ولهذا الغرض، تم التطرق إلى إشكالية صياغة تاريخ الفكر السياسي في مغرب اليوم (خالد الناصري)، وأسئلة الخطاب السياسي من النقد العام إلى النقد الواصف (أحمد شراك)، وتنوع الخطابات الكبرى حول حقوق الإنسان (محمد سبيلا). وفي مباحث موازية، تناول الباحثون قضايا إنتاج وتشكل وتلقي الخطاب السياسي، أساسا خطاب اليسار، وخاصة خطابات الكتلة الديمقراطية والاتحاد الاشتراكي وباقي التنظيمات المماثلة (عبد الرحيم العماري، محمد السيدي، عثمان أشقرا، العربي بومليك، محمد بادي)، بينما ذهب آخرون إلى الاشتغال بالخطاب السياسي وعلاقاته بالإتنوغرافيا (رشيد بكاج)، وبالفلسفة (محمد المصباحي)، وبالفكر السياسي (إدريس بلمليح)، وبالأدب والهوية الثقافية (محمد أديوان). وتجلى مفهوم الخطاب السياسي عبر وسائل الإعلام، خاصة الإعلام الاقتصادي (المصطفى شادلي)، وفي قضايا التعليم من مجانية (إبراهيم الشداتي) وتسليم الجوائز المدرسية (رشيد بلحاج)، كما تم تسليط الضوء على جانب من جوانب الخطاب السياسي المقارن من خلال بعض النماذج الخطابية.

وفي اعتقادنا، فإن ما يميز هذه الأعمال الأكاديمية هو بالأساس توزع اهتمامات الباحثين المشاركين فيها، واختلاف مرجعياتهم الفكرية مما يخلق تنوعا في مقارباتهم، وكذا في آفاق أبحاثهم. ففي هذا الحيز الفكري الوجيز تتقاطع المقاربات السوسيو-ثقافية مع الطروحات السياسية والفكرية بمحاذاة مع اقتراحات الباحث في حقول علوم التربية والإعلام والتحقيق الأدبي والسؤال الفلسفي. وإلى جانب كل هذه الأصول المعرفية والامتدادات النظرية، نجد أيضا المحلل اللساني والخطابي حاضرا عبر تشغيله آليات تحليل النصوص الإعلامية والسياسية والأدبية في محاولة منه للقبض على تجليات واستراتيجيات صوغ الخطاب السياسي المغربي.

وما الأعمال المنشورة والمقدمة في هذا الكتاب الأكاديمي للقارئ المغربي والعربي عموما، وحتى القارئ الفرانكفوني على السواء، إلا نموذجا حيا لهذا التلاقي العلمي وهذا التناغم المعرفي الواعد.

ذ. المصطفى شادلي.

إشكالية صياغة تاريخ الفكر السياسي في مغرب القرن العشرين

خالد الناصري
مدير المعهد العالي للإدارة - الرباط

لاشك أن معالجة موضوع الفكر السياسي المغربي على امتداد القرن الذي ودعناه، تعدّ مجازفة في حد ذاتها، ليس بالنظر لاستحالة القضية أو صعوبتها، ولكن بسبب شساعة الموضوع وتداخلاته نتيجة لعدم وجود قاسم مشترك بسيط يختزل مميزات الإنتاج الفكري الوطني طيلة القرن العشرين، ممّا يُعسّر شيئاً ما العملية التركيبية في حين أنّها أساسية لملامسة المسألة ملامسة قد تكون ذات دلالة، أي تتجاوز الوصف لترقى إلى مستوى استخلاص الدروس.

وفي هذا الصدد يبدو لنا أن ثمة مدخلاً مفيداً لمقاربة القضية، هو مدخل البحث عن صياغة - ولو أولية - لتاريخ هذا الفكر السياسي على امتداد القرن العشرين، وذلك بسبب غزارة هذا الفكر وغناه وتنوع مرجعياته، حتى نحاول الوقوف عند مختلف المحطات التاريخية التي واكبها ذلك الإنتاج الفكري. وفي هذا الصدد يظهر لنا أن مسألتين أساسيتين تُهيمنان على هذه القضية من زاوية التحقيب التاريخي، **هما مسألة المواضيع المتداولة**، في حد ذاتها والتي تأسّس عليها ذلك الفكر (وهي التي سيدور حولها الجزء الأول : "**المفاهيم التأسيسية**") ثم **مسألة الحقب الزمانية** التي برز خلالها هذا المحور الفكري أو ذاك (وسيكون في صلب اهتمام الجزء الثاني "**المراحل الزمانية**").

I – المفاهيم التأسيسية

1 – رصد المفاهيم

يمكن اختزال كل المفاهيم التي شكّلت أرضية للإنتاج الفكري السياسي طيلة الحقبة موضوع تحليلنا، في قضايا متعددة، يتعين البحث عن الخيط الهادي الذي يربط فيما بينها، بحيث يظهر لنا أن مسألتين جوهريتين اثنتين تطغيان على ذلك الإنتاج، هما **الإصلاح** من جهة، وبناء **الدولة** من جهة أخرى.

1-1 – الإصلاح كمفهوم مركزي

إذا حاولنا رصد مفهوم الإصلاح بحمولته الفلسفية والدينية والسياسية لاحظنا أن ثمة نوعاً من التسلسل الكرونولوجي يُستشفّ منه أن الاهتمام انصبّ بشيء من الكثافة، في البداية، على الإصلاح من مرجعية سلفية، ثم أفضى ذلك إلى الاهتمام بقضية "التحرر الوطني والاستقلال" (وهتان مرحلتان مرتبطتان خاصة بالثلاثينيات والأربعينيات) ثم جاء جيل آخر من القوى السياسية التحديثية، ركّز على الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية (وهذه مرحلة إنضاج اليسار، التي أفضت إلى مفهوم جديد احتدم أثناء الستينيات هو مفهوم "التغيير الثوري" ثم، وبسبب ذهاب هذه المقاربة نحو الباب المسدود على أرض الواقع، تطورت في أفق تكريس متطور أكثر نضجاً هو منظور " التغيير التقدمي"، (وهو التطور الذي ركّزت عليه أحزاب اليسار العاملة في نطاق المؤسسات (والحقبة تبدأ عملياً مع منتصف السبعينيات). ومع أزمة الفكر التقدمي في سياق أزمة الممارسة الاشتراكية، برز مفهوم جديد، مغاير لكل المقاربات السابقة هو مفهوم "التغيير الأصولي"، انطلاقاً من تنامي المنظومة الفكرية للتطرف السياسي الذي وظف الدين في مشروع إيديولوجي وحضاري وسياسي خاص، وذلك في نوع من الحدة منذ نهاية الثمانينيات.

هذه المفاهيم الستّة هي التي يظهر لنا أنّها تهيكل حقل الإنتاج الفكري السياسي من بداية القرن إلى نهايته. وتنبغي الملاحظة هنا أن

القاسم المشترك بين هذه المفاهيم الستة أنها تتفرع كلها من موضوع الإصلاح كمفهوم مركزي وتولّدت عنها مفاهيم فرعية كثيرة التداول سنبين لاحقاً أنها تشكو من عيب غياب الدقة،

2-1 – بناء الدولة كهدف جوهري

المفهوم المركزي الثاني الذي تتفرع منه وإليه مجموعة من الاهتمامات المحورية، بعد الإصلاح، هو مفهوم بناء الدولة، سواء اعتُبرَت كبناء للدولة الجديدة ما بعد الاستقلال، أو كتمكين لدولة عريقة صارَت محطّ تحديات جديدة بعد مرحلة الاستعمار والاستقلال.

قضية الدولة، هذه شغلت بال الفاعلين السياسيين وشغلت تفكيرهم من وجهة **البناء**، أي من زاوية التعامل مع الموضوع من منطلق **تحمّل المسؤولية**، سواء كانت مسؤولية من يباشر الحكم أو مسؤولية من يُعارضه أو يسعى لتغييره.

وإذا قمنا بتفكيك تحليلي للمحاور التي تمت مُقاربة قضية الدولة من خلالها، وجدنا أن الأمر يتعلق بإشكاليات :

- بناء الدولة كقضية ما بعد الاستقلال،
- بناء الدولة كامتداد لبناء المجتمع،
- بناء الدولة من داخل المؤسسات كخيار،
- بناء الدولة الجديدة بالعمل من خارج المؤسسات.

لعلّ المؤسسة الملكية تُعدّ الإطار السياسي المركزي الذي اهتم أكثر من غيره بقضية **بناء الدولة مابعد الاستقلال**، ونعتبر فيما يخصّنا أن كل تأريخ جدّي للفكر السياسي المغربي لا يمكنه أن يقفز على هذه المؤسسة التي لا تكتفي بأن تسود وتحكم بل أيضاً تنتج منظومة إيديولوجية وسياسية متناسقة تسعى من خلالها إلى توطيد موقعها من جهة، وقيادة البلاد على ضوء شرعيتها التاريخية من جهة أخرى.

إلاّ أن قوى سياسية أخرى اهتمت أيضاً بنفس موضوع بناء الدولة ما بعد الاستقلال، وخاصة الأحزاب السياسية التي ساهمت في العمل الحكومي في النصف الثاني من الخمسينيات.

المسألة الثانية التي هيمنت على الفكر السياسي من زاوية بناء الدولة، هي التعامل مع هذه القضية كامتداد لبناء المجتمع أي أن الفكر السياسي الوطني شعر بأن المجتمع تزعزعت أركانه بقوة نتيجة صدمة الاستعمار، حتّى وإن كان هذا الأخير يرتدي رداء "الحماية". وبالتالي فإن المجتمع المغربي كان عليه أن يرتب شؤونه من جديد بعد 44 سنة من الاستيلاب والمساس بالسيادة والحرية والكرامة.

المسألتان الثالثة والرابعة (وهما متداخلتان من خلال تناقضهما) تتعلقان بإشكالية خامرت أذهان العديد من الفاعلين في الحقل السياسي، عبر اختيارين متناقضين، اختيار **البناء من داخل المؤسسات** واختيار **البناء من خارج المؤسسات**. وقد أدّى هذان الخياران المتصارعان إلى شكل من التقاطب السياسي أفرز من جهة قوى سياسية قررت العمل في ظل المؤسسات القائمة، غير واضعة لقضية التغيير الجذري في جدول الأعمال (وقد سُمّيت بالأحزاب المحافظة أو في بعض الأحيان الأخرى، الأحزاب الرجعية) ومن جهة أخرى، قوى سياسية تموقعت بشكل منهجي من خلال تنظيراتها وممارساتها، خارج الفضاء المؤسساتي (وقد سميت الأحزاب التقدمية أو الثورية).

وقد ظلت هذه المقاربات المتناحرة قابعة في تموقعاتها المذهبية المتقوقعة إلى غاية مستهل التسعينيات حيث برزت بوادر التلاقي بحثاً عن "التوافق" (وهي قضية سنتطرق لها لاحقاً).

2 – مُسائلة المفاهيم

بعد هذا الرصد التركيبي السريع، تُطرح أمامنا مُهمّة وضع هذه المفاهيم تحت مجهر الـمُسائلة المنهجية، لأن المنحى الوصفي الذي اعتمدناه في الفَصل السابق يستوفي مُهمته في ضبط المفاهيم التي لن

يكتمل التحليل في شأنها إلاّ بالإضاءة النقدية وهذا بالتأكيد ما يسوقُنا إلى مُعاينة عيبين اثنين، هُما عيب الدّقّة **الناقصة** من جهة، ومن جهة ثانية **تأخّر العملية التنظيرية** التي مازالت لم تنتج كل ما لديها من حمولة.

1-2 – عدم دقّة المفاهيم المتداولة

لقد أشرنا في الفقرة 1-1 أثناء رصدنا للمفاهيم المركزية إلى أن ما يطبعها بالأساس هو مفارقة كثرة التداول في تواز مع قلة الدقة.

يُمكن ترتيب هذه المفاهيم إلى خانتين اثنتين، هُما خانة " **المفاهيم الإيديولوجية**" وخانة "**المفاهيم الأدواتية**" ونضع في الخانة الأولى، مفاهيم "**اليمين**" و"**اليسار**" ثم "**الديمقراطية الحقّة**" و"**التحرير**" و"**التحرّر**" و"**التقدمية**" و"**الاشتراكية**" **والليبرالية**" وكلّها مصطلحات تهم الحقل النظري والعقائدي.

ونضع في الخانة الثانية المصطلحات التي تهم الأدوات المؤسساتية وفي مقدمتها مفاهيم "**الحزب**" و"**المعارضة**" و"**الإصلاح**".

الخطاب السياسي على العموم، وعبر مختلف مرجعياته وتموقعاته، أطنب في استعمال هذه المصطلحات كلّها وفي الاستدلال بها، والمثير للانتباه في شأنها أنّها، سواء في شقّها "الإيديولوجي" أو شقّها "الأدواتي" كلّها مصطلحات "حديثة" في الحقل السياسي الوطني، أفرزتها مخاضات مابعد صدمة الاستعمار سنة 1912، علماً أن الخطاب السياسي المغربي لم يتهيكل في نطاق نسق يكتسي تدريجياً ضوابطه، إلاّ منذ الثلاثينيات التي تؤرّخ فعلاً لانطلاق مسيرة الإنتاج السياسي المنهجي، حتى وإن ظلّ مجهود التوضيح المنهجي ضعيفاً آنذاك.

2-2 – تأخّر مجهود التوضيح المنهجي إلى نهاية الثمانينيات

قلنا أن المفارقة المثيرة للانتباه هي تعايش كثرة التداول مع قلة الوضوح، كأن التضخّم الكلامي يمنح المفاهيم حمولتها النظرية الدقيقة، في حين أنه لا يمنحها سوى شرعية الاستعمال. فبصرف النظر عن الثنائية يمين / يسار التي سنُخصّص لها الفصل القادم، نلاحظ أن مفاهيم

"الديمقراطية الحقّة" و"التحرير" و"التحرر" و"التقدمية" و"الاشتراكية" هي مفاهيم من ابتكار فصيل متميز من الحقل السياسي المغربي، هو فصيل **"الحركة الوطنية والتقدمية"** أي العائلات السياسية والحزبية المنحدرة من الرعيل الأول للمناضلين من أجل الحرية والاستقلال في الثلاثينيات والأربعينيات (وسنلاحظ أن مصطلحي "الحرية" والاستقلال" الذين كانا يُستعملان باستمرار كشبه مرادفين، لم يكونا يحتاجان، بحُكم بداهتهما في مرحلة الصراع الوطني مع المحتل الأجنبي، إلى إيضاحات مذهبية ونظرية) فالمفاهيم المذكورة، صقلتها الحركة الوطنية والتقدمية وأحزابها الأساسية (الاستقلاليون، ثم الشيوعيون، ثم الاتحاديون، وبعدهم، منذ السبعينيات، الحركات الأخرى المتفرعة عنهم (أنظر خالد الناصري : "اليسار في المغرب، الواقع والآفاق" - مجلة "نوافذ" - العدد الرابع، يونيو 1999. ص 5 إلى 28) هذا في الوقت الذي لم تُكلف نفسها الأحزاب الأخرى مجهود صياغة مصطلحات خاصة بها، مكتفية على العموم بترديد خطابات التهليل والتمجيد في غياب تام لأي نفس انتقادي أو حتى تحليلي، ممّا ساهم في فقدانها لتجذر شعبي جدّي.

أما مفاهيم "الحزب" و"المعارضة" و"الإصلاح" فينطبق عليها ما يسري على المفاهيم الإيديولوجية، أي كذلك، النقص في توضيح البعد النظري، حيث كان مثلاً العمل النقابي يعتبر امتداداً طبيعياً للعمل الحزبي وكانت المعارضة تُعتبر فتنة والإصلاح يُعتبر تمييعاً ومُهادنة.

3 – إشكالية التناقض "يمين – يسار"

هذه إشكالية "عصرية"، أي أنها لم تُطرح بنوع من الحدة إلاّ منذ بدأ الحديث عن ضبط ملامح "المشروع المجتمعي" في المغرب، وهذا موضوع لم يشرع في هيكلة الحقل السياسي إلاّ في الوقت الذي انتقلت فيه الأحزاب المُحملة بحمولة إيديولوجية قوية (الأحزاب الوطنية والتقدمية) من ثقافة الصراع مع المؤسسة الملكية إلى ثقافة بناء مغرب توافقي (ولنا عودة للموضوع في هذا البحث) ففي الوقت لم يَعُد هاجس هذه الأحزاب هو "حسم الصراع" بل "بناء المجتمع" وفق إملاءات موازين القوى والتقييم

الموضوعي للواقع، يُطرح إشكال جديد هو إشكال : ماهي ملامح هذا المغرب الجديد الذي نُناضل من أجل بنائه ؟ وهذا بالضبط هو كُنه قضية المشروع المجتمعي. وهنا يكمن موضوع مشروع اليمين ومشروع اليسار.

1-3 – المفارقة المغربية : وجود يسار في غياب اليمين

لعله من المثير للاستغراب حقاً أن نشاهد الحقل السياسي المغربي، بتناقضاته الاجتماعية ومقارباته السياسية المتباينة وبمواصفاته التاريخية الحالية، يُفرز صورة ضعيفة الانسجام بالنظر للتموقعات الإيديولوجية لمختلف القوى الاجتماعية والسياسية.

إن ضعف الانسجام هنا، مردّه أن محطات الصراع السياسي منذ بداية الثلاثينيات أفرزت كأول قوى سياسية ذات مرجعية مذهبية متناسقة: القوى اليسارية. بتعبير آخر، إذا كانت أولى الأنوية الحزبية في بداية الثلاثينيات ليست يسارية، فذلك لا يعني أنّها كانت يمينية. فكتلة العمل الوطني، ثم بعدها الحزب الوطني، وبعده حزب الاستقلال، لم يكونوا تنظيمات يمينية بالمعنى الإيديولوجي للكلمة. بتعبير آخر أيضاً، الأنوية الحزبية الأولى لم تهتم بضبط مرجعيتها المذهبية بكيفية متكاملة، مكتفية بالاهتمام بالقضية الوطنية (الإصلاحات المستعجلة في نطاق الحماية، ثم المطالبة بالاستقلال، غير معتنية بالقضية المذهبية).

أول التنظيمات السياسية التي اهتمت بالقضية المذهبية، هي التنظيمات اليسارية، من خلال طرحها لمعالم مشروع سياسي ومجتمعي مناقض للإيديولوجية المخزنية التقليدية السائدة (علماً أنها طورت تدريجياً في اتجاه الإنضاج الديمقراطي والتوافق، نظرتها للمخزن، لاحقاً).

محصّل هذا التحليل أننا اليوم أمام نسق قائم على مفارقة أن المغرب يتوفر على يسار (لأن اليسارية كانت لها مرجعية إيديولوجية متناسقة، كُنهها الاشتراكية) ولا يتوفر على يمين، لأن مناهضة قوى اليسار ظلت لعقود عديدة حكراً على ما كان يُسمى "الحُكم" أي القصر، والقوى المحافظة التي كان يعتمد عليها بقايا الإقطاعية، والبورجوازية البيروقراطية

وكل القوى التي استظلت بظلال السلطة وكوّنت ثروات طائلة). وهذه القوى كلّها لم تكن في حاجة إلى صياغة مشروع إيديولوجي ومُجتمعي بديل، لأن القمع كان يكفيها ويُغنيها عن كل مجهود نظري. هذه هي الصورة التي كان عليها المغرب طيلة الستينيات والسبعينيات، بل وحتى الثمانينيات حيث الصراع على أشدّه في عهد المواجهة التي نسميها اليوم "السنوات العجاف" أو "سنوات الرصاص"، أي عهد المحاكمات والاعتقالات والتعسفات التي بدأت تنكشف اليوم بعض خيوطها المأسوية.

لكن اليوم، يبدو لنا أن ثمّة بداية تحرّك إيديولوجي وسياسي جديد، صار يُغيّر ملامح الخريطة السياسية الوطنية، في اتجاه ثُلاثي : من جهة، رفع مستوى هيكلة المنظومة الإيديولوجية لأحزاب اليسار، ومن جهة ثانية، نلاحظ بوادر نوع من التطعيم الإيديولوجي "الليبرالي" لأحزاب "اليمين" الإداري، ومن جهة ثالثة، تنامي ظاهرة اليمين الجديد الذي يرتدي أردية الأصالة الدينية.

هذا تحرك ثلاثي حديث، مازال في بداية مشواره، ونعتقد أن السنوات القادمة ستزيده تناسقاً، إلاّ أن ما يميز بقوة الفضاء "اليميني" لحد الساعة، هو الطابع الباهت لخطاب اليمين.

2-3 – غياب خطاب اليمين التقليدي

هدفنا في هذه الفقرة، توضيح ظاهرة وأسباب الضعف المذهبي لخطاب اليمين.

يبدو لنا في هذا الصدد أن ذلك راجع بالأساس إلى الظروف التاريخية والتموقعات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مرحلة تكوّن هذا "اليمين"، حيث يمكن اختصار الصورة على الشكل التالي : عوَض اليمين بمنطقه المذهبي المهيكل، فالمغرب يتوفر على بورجوازيات انتَهازية وبيروقراطية، وفئات طفيلية انتفاعية ترعرعت تحت ظلال السلطة وغنمت منافعها في فترة غاب فيها منطق دولة القانون والمؤسسات، واستفادت

السلطة من هذه البورجوازيات حيث شكّلت كقاعدة اجتماعية منحتها وسادَةً مُريحة وبجانب هذه الفئات الاجتماعية التي لم تكن تؤمن إلاّ بإيديولوجية واحدة، وهي الاغتناء الفاحش بعيداً عن كل رادع قانوني أو أخلاقي، برزت تدريجياً منذ بداية الثمانينيات تيارات جديدة في الحقل السياسي المغربي روّجت لخطاب الفضيلة المبنية على المرجعية الإسلامية (وبذلك ظهرت كنقيض للفئات والتوجهات الاستغلالية سالفة الذكر)، خطاب يُغلّف وراء مظهره الأخّاذ بضاعة إيديولوجية معادية للديمقراطية وللحداثة والانفتاح والتقدم.

خلاصة القول في هذا الصدد، أن المغرب لم يُنتج لحد الآن خطاباً يمينياً متناسقاً، حيث حلّت محلّ هذا الأخير خطابات جزئية من صنفين رديئين لا يسموان إلى المستوى التنظيري المحترم، الصنف الأول، عبارة عن كلام بوليميكي مبتدل (خطاب الطبقات الطفيلية والأحزاب التي صنعتها الإدارة في السبعينيات والثمانينيات للدفاع عن مصالحها)، والصنف الثاني، عبارة عن مقاربات مُخاصمة للحداثة والتقدم ارتدت رداء الأصالة الدينية من خلال قراءة متطرفة للمقومات الإسلامية (خطاب التيارات الأصولية).

3-3 – آفاق هيكلة فكر يميني مُتناسق ومستقل

إن هذه الصورة المهزوزة لحقل اليمين في المغرب، ماهي في الحقيقة سوى نتاج لتراكمات حياة سياسية لا تقل اهتزازاً. فالفترة التاريخية الممتدة من بداية الستينيات إلى بداية التسعينيات، تميزت بغياب أي نشاط سياسي أو حزبي حُرّ، حيث كانت مختلف أجهزة الدولة تتدخل، بعيداً عن الضوابط المؤسساتية والقانونية، في العمل السياسي والحزبي، تخلط الأوراق وتزيح المصداقية عن التحركات السياسية.

وأثّر هذا التدخّل بكثافة على الأحزاب المدعوة باليمين الإداري بوجه خاصّ، لسبب أساسي هو أن الإدارة هي التي أشرفت على نشأة هذه الأحزاب، فالصانع ظلّ مُهيمناً على المصنوع الذي لم يتمكن من إفراز منتوج فكري يعبّر عن ذاته، فهي أحزاب أنشأتها الدولة لخدمة تصورات

مرحلة مُعينة (أنظر أسفله الفصل الثاني من الجزء الثاني" مرحلة فكر الصراع").

لقد ظهر مأزق هذه الأحزاب لأول مرّة في تاريخها في بداية التسعينيات عندما نادى المرحوم الملك الحسن الثاني سنتي 1993 و1994 إلى "التناوب التوافقي" القائم على إسناد السلطة للمعارضة وإبعاد تلك الأحزاب رغم توفرها على "أغلبية" عددية في البرلمان، فقبلت أن تبتعد بكل سهولة...

لكن المأزق الحقيقي بَدَا سنة 1998 عندما نجح التناوب التوافقي واضطرت تلك الأحزاب إلى لعب دور "المعارضة" (وهي مهمة لم تكن مُهيّئة لها، فاختلطت الأوراق عليها، وخلطت بين المعارضة والقذف والعرقلة... كما بَدَا ذلك جلياً على امتداد الولاية التشريعية 1997 - 2002.

اليوم، يبدو لنا أن الإنضاج التدريجي للحقل السياسي والحزبي المغربي، وتنقيته (بإبعاد كل الطفيليات عنه، وبإدراج شحنة هامة من التنظير للمشروع المجتمعي) من شأنه أن يُفضي إلى هيكلة تدريجية لفكر يميني متناسق، منطقي ومستقل.

ولاشك أن المغرب قد يستفيد من ذلك، في اتجاه عقلنة العمل السياسي والحزبي (نقول ذلك ونحن بطبيعة الحال لا نشاطر اليمين في مقارباته ومرجعياته وتصوراته).

إن كل هذه المفاهيم التأسيسية التي خصّصنا لمعالجتها الجزء الأول من هذا العرض، قد تم تصريفها وفق تسلسل تاريخي غطى مساحة قرن بأكمله : بالضبط، من سنة 1906 إلى سنة 1998.

وذلك ما يجب الوقوف عنده الآن.

II – المراحل الزمنية

1 – مرحلة فكر الإصلاح 1906 - 1956

المرحلة التي نتصدّى لها هنا تُغطّي النصف الأول من القرن العشرين، وبالضبط السنوات الست الأخيرة من الاستقلال ثم الأربع

وأربعين سنة التي عاش فيها المغرب، فاقداً لاستقلاله رازحاً تحت نير " حماية " سرعان ما تحوّلت إلى استعمار.

1-1 – بزوغ المطالبة بالديمقراطية والدستور

لايمكن الوقوف عند تاريخ الفكر السياسي في مغرب القرن العشرين دون البدء بمرحلة 1906-1908 التي برزت فيها مذكرة التحديث الديمقراطي عبر المطالبة، لأول مرّة، بدستور يُقنّن العلاقات بين الد[illegible] والمواطنين ويحدّد حقوق هؤلاء.

فسنة 1906 عرفت صدور مذكرة الحاج علي زنيبر التي عرض فيها تصورات متفتحة حول القضية الدستورية، وهي نفس الفترة التي أضحى فيها بعض المثقفين يتداولون أثناءها في القضايا السياسية الكبرى، من زاوية تحديثية، ممّا طرح آنذاك قضية الإصلاح السياسي والدستوري كإحدى المهام المركزية المطروحة أمام البلاد في ظرف اشتداد الأزمة الداخلية والدولية التي خنقت المغرب آنداك.

هذا هو الإطار الذي برزت فيه محطة 1908 التي تميزت بتصاعد " الحركة الدستورية " من خلال نشر مشروع دستوري متكامل، من صياغة ثُلّة من المثقفين يُمكن اعتبارهم (عملاً بالمصطلحات العصرية) " معارضين " .إن نشر جريدة " لسان المغربي " التي كان يصدرها الأخوان نيمور في طنجة، في شهر أكتوبر 1908 لوثيقة مبوّبة تبويباً مُحكماً، اسمها " مشروع دستوري " جعل القضية الديمقراطية تطفو على سطح الأحداث بشكل مثير للانتباه. ويجدر بنا أن نُقيم الملاحظات الجوهرية التالية في هذا الصدد : إنّها أول مرة في تاريخ المغرب :

- تبرز فيها فكرة التمثيل الوطني بطريقة انتخابية،
- تبرز فيها فكرة السيادة الوطنية،
- تبرز فيها فكرة حقوق الإنسان والحريات العامة والشخصية،
- تبرز فيها فكرة الحقوق الاجتماعية للمواطنين.

ونشير هنا إلى الخلاصة التي كنّآ قد خلُصنا إليها في دراسة بعنوان "الأبعاد الحضارية لمشروع دستور 1908" نشرت في مؤلف "المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912"، وذلك في يوليوز 1987 : "بهذا المعنى نقول أن مشروع دستور 1908، حتى وإن لم نعتبره ثورة في الفكر السياسي المغربي، فهو يعتبر نقطة تحوّل نوعي في تاريخ هذا الفكر، ومحطة انتقال من المغرب التقليدي إلى المغرب العصري" (ص 244).

2-1 – كتلة العمل الوطني لسنة 1934

باستثناء حرب الريف التي كانت عبارة عن انتفاضة وطنية عظيمة ضد القهر الاستعماري، فإن الإنتاج الفكري السياسي عرف تراجعاً في الفترة مابين 1908 و1934 نتيجة لقوة الصدمة الناجمة عن الهجمة الاستعمارية التي اتخذت شكل معاهدة الحماية المفروضة على البلاد في 31 مارس 1912. (وربما نتيجة أسباب أخرى ترجع لضعف القوة الثقافية والسياسية لدى النخبة المغربية آنذاك).

مايهمّ هنا هو أن سنة 1934 تزامنت مع تصاعد المواجهة السياسية ضد المستعمر، بعد أن نضجت ظروف تلك المواجهة في أعقاب ردّ الفعل القوي للحركة الوطنية الجنينية سنة 1930، احتجاجاً على "الظهير البربري" الصادر في 16 ماي من تلك السنة والذي أذكى شرارة الوطنية في أذهان الأمة.

الملاحظ في هذا الصدد أن الأفكار السياسية التي كانت النخبة الفتية تتغذى بها حينذاك هي أفكار "الإصلاح" التي روّج لها بفصاحة كبرى جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده ورشيد رضى وشكيب أرسلان الذين أثروا تأثيراً قوياً في مغرب العشرينيات والثلاثينيات، متجاوزين حدود أوطانهم. فبرزت أسماء لامعة في الحقل الثقافي والسياسي المغربي، من أشهرها أبو شعيب الدكالي ومحمد بن العربي العلوي والمختار السوسي وعلال الفاسي، حيث كانت مرجعيتهم بكل تأكيد هي السلفية التي تغذت في "الإصلاح" ومناهضة البِدع.

هكذا تهيأت تدريجياً ظروف نشأة "كتلة العمل الوطني" باعتبارها أول نواة حزبية في المغرب سنة 1934 بسند من طرف السلطان محمد الخامس، حيث تميز عمل الكتلة بإصدار وثيقة أساسية عبارة عن برنامج إصلاحات (إصلاحات في نطاق الحماية وليس المطالبة بالاستقلال).

وقد انقسم أعضاء الكتلة بعد سنوات قليلة، واتخذ كل من علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني ومحمد المكي الناصري طرقاً حزبية خاصة بهم.

3-1 – التقاطبات الحزبية الأولى من منتصف الأربعينيات إلى منتصف الخمسينيات

مع مطلع الأربعينيات شرعت النخب الوطنية في التفكير جدياً في تنظيم هيئات سياسية بالمواصفات الملائمة، هكذا، وفي سياق الآفاق التي فتحها لقاء آنفا بالدار البيضاء سنة 1943 بين الملك ورئيس الولايات المتحدة وفي سياق الموقف المبدئي لواشنطن لصالح الشعوب المستعمرة، تحوّل "الحزب الوطني إلى "حزب الاستقلال" بإيعاز من الحاج أحمد بلافريج، وهو الحزب الذي كان وراء "عريضة المطالبة بالاستقلال" الصادرة يوم 11 يناير 1944، وهي نفس الفترة التي ظهر فيها حزب الشورى والاستقلال بإيعاز من محمد بن الحسن الوزاني وحزب الوحدة المغربية بإيعاز من محمد المكي الناصري، والحزب الشيوعي المغربي سنة 1946 بزعامة علي يعته (بعد "مغربته" وإبعاده من تأثير الشيوعيين الفرنسيين).

إن ما يهمّ في هذا المستوى من التحليل هو أن كلّ هذه الأحزاب، على اختلاف مرجعياتها وثقافاتها وبرامجها، كان هدفها المشترك هو استقلال البلاد مع تركيز متفاوت على إشكالية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية (أي إشكاليات مابعد القضاء على الاستعمار)، والملفت للانتباه أن الحزب الذي كان مرشحاً أكثر من غيره، بحكم مرجعياته الإيديولوجية والطبقية، ليركب مقاربات تصادمية مع طبيعة النظام الملكي التقليدي، أي الحزب الشيوعي المغربي، تفادى هو نفسه هذه المنهجية الاصطدامية وربط علاقات قوامها الاحترام المتبادل مع الملك محمد

الخامس، بحيث يمكن القول أن منهجية الإصلاح ظلت سائدة لدى الفاعلين السياسيين في تعاملهم مع الحكم، إلى غاية حصول المغرب على الاستقلال في نهاية 1955 وبداية 1956.

أمّا الصراع فلم يبدأ إلاّ بعد 1956.

2 – مرحلة فكر الصراع – 1956 إلى منتصف السبعينيات

هذه المرحلة القاسية في تاريخ المغرب المعاصر، امتدت، بنزاعاتها، وخصوماتها وبعُمقها، زهاء عقدين من الزمان، حيث إن إقبال المغرب على معالجة قضاياه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من موقع تحمّل المسؤولية بعد 44 سنة من الحماية، وتدبيره لإشكالية بناء دولة عصرية، كل ذلك أفرز خلافات شديدة وسط القوى السياسية، وأفضى إلى نشوب نزاعات هامة، اتخذت في بعض الأحيان طابع القسوة مما أقفل آفاق الحوار الإيجابي والتعامل البناء لتدبير الاختلاف السياسي الذي يظل أمراً طبيعياً في الحياة السياسية والاجتماعية. وما غياب ثقافة التدبير الحضاري للخلاف السياسي، إلاّ مظهر من مظاهر غياب الثقافة الديمقراطية.

ويُمكن اختزال هذه الفترة في مرحلتين متتاليتين : مرحلة الصراع حول السلطة (بداية الاستقلال) ومرحلة الصراع بين "التقليدي" و"التقدمي" (بداية الستينات).

1-2 – بداية عهد الاستقلال والاصطدام حول امتلاك السلطة

مع بزوغ عهد الاستقلال طرأ تغيّر نوعي في الحقل السياسي الوطني، مرتبط في جوهره بطبيعة المرحلة التاريخية الجديدة، المتّسمة بسمات الانتقال إلى طور بناء الدولة الجديدة في أعقاب رحيل الاستعمار وفي سياق تجديد الهياكل المؤسساتية والسياسية والإدارية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الأمر لا يتعلق هنا "بخاصيّة مغربية" تنفرد بها بلادنا، وإنّما هي تجربة كونية عامة تمرّ منها كل المجتمعات المنتقلة من مرحلة الكفاح الوطني إلى مرحلة البناء الوطني، فمرحلة الكفاح الوطني هي فترة الصراع مع المستعمر، تتوحّد خلالها كل القوى الاجتماعية

والسياسية في مواجهة العدو الخارجي الذي هو عدو الجميع، ومن ثمة يقع تجاوز اختلاف المرجعيات والمذاهب والثقافات والتصورات، لأن التناقضات الثانوية لا تصمد أمام التناقض الرئيسي، وتبقى راقدة إلى حين. أما مرحلة البناء الوطني فهي بطبعها مثيرة للاختلاف وتعدّد المقاربات والاجتهادات.

وحيث إن مرحلة الكفاح الوطني تميزت بتواجد قوتين أساسيتين في المواقع الأمامية، هما المؤسسة الملكية من جهة والحركة الوطنية من جهة أخرى، فإن كلا هذين القطبين (الأول قطب منسجم والثاني مُركّب) احتلا مكانة سياسية وإيديولوجية قوية في الحقل المجتمعي، مما أكسبهما شرعية ثمينة، هي شرعية الكفاح الوطني. وغداة الاستقلال حصل ما كان طبيعياً، أي نوع من "التنافس" غير المعلن على السلطة (السلطة الرمزية والسلطة الفعلية)، ذلك أن الملكية كانت فيما يخصّها، توظّف إرثاً كبيراً تحتكره لوحدها، هو شرعية الخلافة والإمامة العظمى، وهي شرعية أسمى، لأنّها تضرب في عمق التاريخ وفي الجذور الحضارية والدينية. أما الحركة الوطنية، فظلت شرعيتها السياسية حديثة على كل حال، مقارنة بشرعية الملكية، رغم ارتباطها بحركة الفداء والتضحيات النضالية الجسيمة من أجل محاربة المستعمر.

فمرحلة بناء الاستقلال، وضعت عملياً وجهاً لوجه هذين الفاعلين السياسيين، الذين اشتغلا معاً لمدة (نهاية الخمسينيات) وافترقا بعد ذلك (بداية الستينيات).

2-2 – بداية الستينات وشرخ الحركة الوطنية بين "تقليدي" و"تقدمي"

برزت الإرهاصات الأولى للشرخ الكبير في بيت الحركة الوطنية سنة 1958 وقُضي أمرها سنة 1959 مع الانشقاق الذي عرفه حزب الاستقلال، الذي كان هو الحزب الوطني الكبير الذي انصهرت في أحضانه أغلب مكونات الصف الوطني (ليس كل المكونات) منذ الأربعينات.

أفرز هذا الشرخ توجهين أساسيين، الأول "محافظ" والثاني "يساري"، بيد أن مرحلة الانشقاق عرفت توتُّراً سياسياً وتشنجاً لغوياً من الأهمية بمكان، حيث بَدَا آنذاك أن التيار "المحافظ" المجسد في القيادة التاريخية للحزب بزعامة علال الفاسي، ميّال إلى مهادنة الملكية، بينما مال التيار "التقدمي" بزعامة المهدي بن بركة إلى الصدام معها. وتجدر الإشارة هنا إلى كون جوهر الخطاب السياسي لدى الفريق "المحافظ" تمحور حول بناء المغرب الجديد مع الملكية، فيما تمحور خطاب الجناح اليساري على بناء مغرب جديد وفق نسق مستوحى من الجمهوريات العربية أو العالمثالثية. وقد أذكى هذا التقاطب، الميل العام لحركات التحرر الوطني عبر العالم في تلك الحقبة، نحو معاداة الإمبريالية والرأسمالية والتقرّب من الاتحاد السوفياتي وكوبا... مما كان قد ساهم في خلق نوع من التكتل اليساري الفعلي بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بزعامة المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد وعبد الله إبراهيم، وبين الحزب الشيوعي (رغم منعه سنة 1959) بزعامة علي يعته وعبد الله العياشي وعبد السلام بورقية وعبد العزيز بلال.

ولقد انصب الصراع آنذاك على مجموعة من المواضيع الحساسة، اختزلت في بداية الستينات حول المسألة الدستورية، حيث تمحور النقاش الساخن بين منظور التقدميين المطالب بمجلس تأسيسي يصوغ القانون الأسمى للبلاد، مهاجماً منحى "الدستور الممنوح" وبين منظور القصر الملكي مؤيداً من طرف حزب الاستقلال وأحزاب أخرى، ناعتاً مقاربة التقدميين، بأنها "أفكار مستوردة" ولا علاقة لها بالواقع الاجتماعي والسياسي المغربي. الحقيقة أن احتدام الصراع حول قضية الدستور لم يكن إلاّ مؤشراً على نقاش أعمق، يتعلق بنوعية العمل السياسي :هل تشتغل القوى السياسية، (بما فيها المعارضة) داخل المؤسسات أو خارجها. وستظل هذه التناقضات المحورية تكتنف الحقل السياسي على امتداد عقد ونصف، (طيلة الستينيات وإلى غاية منتصف السبعينيات)، وهي مرحلة ماسمي بالسنوات القاتمة التي تلاحقت أثناءها المتابعات القضائية والمحاكمات السياسية والتضييق على الحريات وانعدام الصيغ التوافقية.

3 – مرحلة فكر التوافق 1975-1992-1996-1998

هذه مرحلة معقدة (من حيث تحليلها) من تاريخ المغرب، مقارنة مع المرحلة السابقة التي اتّسمت بالصراع لا أقل ولا أكثر (مما يجعلها مرحلة بسيطة من حيث تحليلها التاريخي والسياسي).

إن ما يميز هذه المرحلة أنها أفرزت منظومة تحليلية جديدة، شكّلت قطيعة مع الممارسة السياسية السابقة، هي منظومة "التوافق" التي حركت ديناميكية سياسية وتاريخية من الأهمية بمكان (1.3) حيث أفضت إلى بزوغ بوادر اتفاق ضمني حول مسألة السلطة (2.3)، وهي المؤشرات التي قادت في نهاية المطاف إلى خلق معطى جديد مع بداية القرن الجديد : تفاعل قوي بين المؤسسة الملكية والحركة الديمقراطية (3.3).

1-3 – الإنضاج التدريجي لمنظومة "التوافق" مع مرحلة المسيرة الخضراء

إن المسيرة الخضراء لتحرير الصحراء المغربية في نونبر 1975، بصفتها مقاربة عبقرية أنجزها الملك الراحل الحسن الثاني، فجّرت حركتين اثنتين من العيار الكبير، الأولى، وطنية (استكمال الوحدة الترابية عبر تحرّك جماهيري وشعبي قل نظيره) والثانية ديمقراطية (انطلاق مسلسل من التصحيحات التدريجية في الحقل السياسي).

ما يهمّنا في هذا التحليل هو الوقوف عند الحركية الثانية، أي تلك التي أرّخت لمجموعة من التحولات في التعامل مع الشأن السياسي. ويجدر بنا في هذا المقام، توضيح المداخل التي أدت إلى إنضاج منظومة "**التوافق**" وهي، مدخل "**المسلسل الديمقراطي**" ومدخل "**الحل الوسط الإيجابي**".

المسلسل الديمقراطي، مفهوم تمّ إبداعه في منتصف السبعينيات، في سياق نوع من الانفراج النسبي في العلاقات بين المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة، اليسارية منها على الخصوص، حيث كان استقبال الملك الحسن الثاني رحمه الله، للمرحومين عبد الرحيم بوعبيد وعلي يعته (ضمن

استقباله لزعماء الأحزاب الأخرى) مؤشراً على أن شيئاً جديداً قد حصل، إذ كلفهما بتمثيله في تبليغ موقف المغرب من قضية الوحدة الترابية إلى عدد من رؤساء الدول في أوروبا وأمريكا وآسيا وإفريقيا.

هكذا، وفي تزامن مع هذا التلاقي الموضوعي الملفت للانتباه، (والذي كانت خميرته مسألة الوحدة الترابية كهمّ استراتيجي تعبأت له القوى الوطنية بصرف النظر عن خلافاتها مع السلطة السياسية) طُرحت بصفة طبيعية، على بساط المناقشة قضايا أخرى، تتجاوز حدود ملف الصحراء، وذلك ما يفسر بالضبط أن حزب التقدم والاشتراكية الذي كان ممنوعاً بقرار قضائي (له مرجعية سياسية واضحة) منذ 1969، تمكّن من الظفر بحقّه في المشروعية في غشت 1974...

وتم تطوير تدريجي لمفهوم "المسلسل الديمقراطي" منذ ذلك الحين، حيث ركّزت القوى التقدمية على أنه يعني فتح مسار سياسي جديد يختلف عن مناخ العُقم والقمع المنهجيين الذي كان سائداً، ويتميز جوهر المسلسل الديمقراطي بكونه يقوم على مبدإ التطوّر الجدلي، أي المتضمن للمتناقضات. بتعبير آخر "المسلسل" يعني عكس الطريق المستقيم، بل يفيد أن الأحداث تتعاقب وفق حركية معقّدة، تعرف فترات مدّ وحقب جزر، بحسب واقع موازين القوى، إلاّ أن المنحى العام يظل منخرطاً في سيرورة إيجابية.

وقد تمخّض عن هذا المفهوم الجدلي، مفهوم ثان لا يقل أهمية عنه، مفهوم **"الحل الوسط الإيجابي"**، باعتباره آلية لحسم التناقضات بين أطراف الصراع السياسي، وهذا "الحل" هو تعاقد ضمني بين من كانوا يتصارعون لعقود عديدة، قصد تطويق مجال هذا الصراع في حدود لا تمس بكيان كل طرف (أي انتهاء عهد السعي المتبادل نحو القضاء على السلطة السياسية المجسدة في الملكية، وعلى الأحزاب التقدمية والديمقراطية). بتعبير آخر، صار الموضوع يعني أن أطراف المعادلة السياسية المغربية نضجت بالقدر الكافي، ولم يعد أي منها يسعى إلى الاستحواذ على السلطة السياسية وحده، بإقصاء الطرف الآخر، وإنّما

الهدف هو اقتسام السلطة، حسب آليات قابلة للتفاوض الحضاري، العادي في مجالات الصراع السياسي الناضج.

وقد كانت هاتين المقدمتين المفاهيميتين، مدخلاً لمنظومة "التوافق" التي ميزت مرحلة التسعينات.

2-3 – بوادر اتفاق ضمني حول اقتسام السلطة مع بداية التسعينيات

لقد أدّت المقاربات السياسية الجديدة المدشنة في منتصف السبعينيات، تدريجياً إلى إنضاج الحقل السياسي الوطني عبر اختمار حياة مؤسساتية تسير نحو التهدئة والتطبيع. ولاشك أن إقدام القوى اليسارية الأساسية حينذاك (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية) على خوض معاركها من داخل المؤسسات الدستورية وليس من خارجها رغم ما كلفه منهما ذلك القرار في مناخ التزوير المنهجي للانتخابات، كان له أبلغ الأثر على المواصفات الجديدة للعمل السياسي. ومن الواضح في هذا الصدد أن التصحيحات التوافقية الواردة في القانون الأساسي الجديد لحزب التقدم والاشتراكية صيف 1974 وتوجه "الثورة الوطنية الديمقراطية" الذي أكده المؤتمر الأول للحزب بداية 1975، إضافة إلى التوجه الجديد لحزب القوات الشعبية المتضمن في التقرير المذهبي الأساسي الذي قدمه المرحوم عمر بنجلون في مؤتمر الاتحاد في نفس السنة انطلاقاً من ثالوث "ديمقراطية، تحرير، اشتراكية" كلّها عوامل ساهمت بحظ وافر في هيمنة مقاربة "التوافق"، علماً أن هذه المقاربة لم تكن تعني البتّة في نظر الأحزاب المعنية، توقف الصراع حول صيانة وتوسيع الحريات وبناء الديمقراطية، حيث ظلت هذه الأحزاب ترفع لواء هذه المطالبة، منخرطة بمناسبتها، في صدامات، بعضها عنيف، مع السلطة، مثلما حصل مثلاً بمناسبة أحداث 1981 الشهيرة، مما يبين مرة أخرى، أن الأمر لم يكن يعني انتهاء الصراع، وإنما استمراره بأشكال جديدة، استعملت فيها المؤسسات، وخاصة المؤسسات الانتخابية، مما فسّر لجوء السلطة إلى إفساد العمليات الانتخابية حتى لا تعطي أغلبية ما للمعارضة اليسارية، ومعها الأحزاب الديمقراطية الأخرى.

فأدّى ذلك التقاطب، في بداية التسعينيات إلى إقامة تكتّل سياسي هام جداً، ضم المعارضة الديمقراطية (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب الاستقلال، حزب التقدم والاشتراكية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية - الذي انسحب بعد حين -) وسمي "الكتلة الديمقراطية" في 7 ماي 1992، ولعل قراءة متأنية لميثاقها، تؤكّد بوضوح جدلية المرجعية : الإصرار على تثبيت المؤسسات الديمقراطية عبر أشكال متعددة، من جهة، والنهج الإصلاحي من جهة ثانية. وإذا كانت بداية التسعينيات محطة لتسريع مسار التوافق، فإن هذا الأخير ظل نفسه حبيس المنطق الجدلي، ذلك أن امتحاناً جديداً تم اختباره بعد بضعة شهور من التوقيع على ميثاق الكتلة حيث اختلفت مكوناتها في التعاطي مع موضوع الإصلاح الدستوري في شتنبر 1992، بمعارضة الكتلة للدستور المعدل المعروض للاستفتاء، وانفراد حزب التقدم والاشتراكية وحده بالموافقة عليه (وقد كانت مبررات هذا الحزب في القبول منطلقة من كُنه التعديلات التوافقية) فيما ارتكزت أسباب الرفض لدى الأحزاب الأخرى، بمعطيات مرتبطة بالمناخ السياسي العام وليس بجوهر التعديلات) واستمرار هذا التباين لدى عرض الملك الحسن الثاني على الكتلة تشكيل حكومة أقلية سنة 1993 وحكومة مرتكزة على أغلبية سنة 1994، ورفضتها أحزاب الكتلة باستثناء حزب التقدم والاشتراكية. ولعلّ هذا التباين كان يعبر عن اختلاف في العمق، حيث إن ثقافة التوافق، كان قد تبناها هذا الحزب بضع سنوات قبل الأحزاب الأخرى، التي التحقت بمواقفه سنة 1996 و1998 من خلال قبول الدستور وخوض غمار التناوب التوافقي.

3-3 – بداية القرن الواحد والعشرين والمعطيات الجوهرية الجديدة

تزامنت مرحلة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين بمعطيين هامين، هما على التوالي، من جهة تتويج توافق تاريخي بتوفر المغرب على دستور يحظى لأول مرة بشبه إجماع حقيقي بين الفاعلين الأساسيين، وباقتسام السلطة بين الملك (الذي حافظ على ما يُسمى

بوزارات السيادة) والأحزاب الوطنية من خلال تجربة "تناوب توافقي" لم تكن الخريطة البرلمانية قد هيئت له ! ومن جهة أخرى تتويج ملك جديد، خلفاً للحسن الثاني الذي حكم البلاد زهاء أربعين سنة وبصمها ببصماته المعقدة الخاصة.

الجديد اليوم في الساحة السياسية، أن المؤسسة الملكية كما تبدو من خلال تعابيرها الرّمزية والمؤسساتية والتدبيرية، مؤسّسة راغبة في نهج أسلوب التحديث على كل الأصعدة، دون أن يعني ذلك المنحى تخلّيها عن موروثها الثقافي والإيديولوجي والتاريخي. فالخطاب الملكي، على لسان الملك محمد السادس هو خطاب ينطلق من هذا الموروث الذي يظل متشبثاً به لحمولته الشرعية الأساسية، لكنه خطاب في ذات الوقت منفتح على الإصلاح والتحديث كهدف استراتيجي، باعتبار أن ليس هناك تناقض في العمق بين إعادة توظيف شرعية رصيد الملكية وتراكمات الدولة من جهة، واقتحام فضاءات العصرنة المؤسساتية والسياسية لمعالجة قضايا المجتمع المزمنة من جهة أخرى. أما القوى الديمقراطية والتقدمية التي أضحت تتعامل إيجاباً مع الملكية، فهي كذلك من جهتها تتواجد في نوع من التناغم والتفاعل مع هذا المنحى الملكي المُجدّد، إذ تراهن هي الأخرى على الاستقرار المؤسساتي والسياسي والاجتماعي (الذي لايلغي استمرار النضال من أجل ترسيخ الممارسة الديمقراطية واكتساب العدالة الاجتماعية، وهو نضال مازال يهيمن على خطابها).

المعطى الجديد الآخر اليوم هو مجيئ قوى سياسية جديدة لساحة العمل العمومي، وهي "الحركات الإسلامية" التي تنطلق من قراءة رجعية للدين الإسلامي، بعيدة عن وسطيته التي عمل بها المجتمع المغربي قروناً وقروناً، سعيها في ذلك ركوب دائرة الفقر والتهميش التي تعصف بملايين المواطنين، لاستعمال هؤلاء لأغراض سياسية متطرفة محضة. وهذا صراع يبدو أنه سيهيمن على القرن الجديد، إذ سيضع وجهاً لوجه هذه القوى التي يرفض عدد كبير من قادتها فضيلة الديمقراطية، مقابل القوى الديمقراطية بالذات، على اختلاف مشاربها وتموقعاتها.

بتعبير آخر، الصراع الذي تبدو ملامحه في الأفق، سيدور بين الحداثة والرجعية، كصراع صريح ومباشر، ورغم تعقيدات الفضاءين الحداثي والرجعي، واحتوائهما لتناقضات داخلية. وهنا يأتي الدور البيداغوجي للقوى الديمقراطية والتقدمية التي يتعين عليها خوض الصراع الفكري والثقافي والسياسي والتنظيمي مع هذه القوى التي يعبّر بعضها عن رفض صريح أو ضمني للديمقراطية وآلياتها. ولن يتم ذلك إلاّ عبر تنشيط فضاء النقاش الحضاري الديمقراطي، تنشيطاً حقيقياً، يردّ الاعتبار للمجادلة بالتي هي أحسن، تأميناً للانتقال الديمقراطي الذي يجتازه المغرب، بفضل ذلك التوافق التاريخي الذي أشرنا إليه، والذي يجب أن يتسع ليشمل كل التيارات الفكرية والسياسية، حتى وإن ظلت توجّهاتها متباينة، ذلك أن الديمقراطية ابتكرت لحسم التباين في نطاق حضاري ولعلّ هذا مجرد إرهاصات أو مقدمات للفكر السياسي في مغرب القرن الواحد والعشرين...

المثقف المغربي والخطاب السياسي
من النقد إلى الميتا - نقد*

أحمد شراك
باحث وناقد - فاس

1.عتبة الاستشكال :

إن السؤال المركزي الذي يؤطر العنوان هو ما علاقة / علاقات المثقف المغربي كوضع وكوظيفة بالشأن العام، بالمشهد السياسي، والخطاب السياسي ؟ هل يمكن الحديث عن مثقف وسيطي، أو "رسولي" أو أنتلجينسيوي ؟ أو بلغة غرامشي عن "مثقف عضوي"، وبلغة سارتر عن مثقف / كاتب ملتزم ؟، هل ينبغي على المثقف أن يتغير وأن ينقطع عن لعب دور الرسول العارف بكل شيء[1]، ماهي هاته العلاقة / العلاقات هنا والآن على الصعيد العالمي في زمن العولمة وحقوق الإنسان والمؤسسات الديموقراطية، وعلى الصعيد العربي، وعلى الصعيد الوطني (خصوصا) في زمن ابتعد عن لغة العسكريتاريا والولاءات، والبحث عن الشرعيات والزعامات في عصر النهايات : نهاية الإيديولوجيا، نهاية التاريخ، موت المؤلف.. ونهاية المثقف وتأبينه عبر شن حملات واسعة على دوره ووظيفته[2] والدعوة إلى المثقف الخبير المتخصص وترك الشأن السياسي للفاعلين

(*) ملخص لبحث.

(1) Karl Popper, *la Leçon de ce siècle*, Paris, Bibliothèques 10/18/1992, p. 146.

(2) هناك حملة واسعة على دور المثقف سواء في أمريكا أو في فرنسا من طرف مثقفين وكتاب كانوا محسوبين على صف المثقف العضوي كالكاتب الفرنسي ريجيس دوبري.. ومن جهة أخرى هناك مطارحة / مطارحات لمقولة نهاية المثقف واستشكالها، انظر على سبيل الاستئناس :
- ملف نهاية المثقف، **مجلة الآداب**، العدد 7-8، يوليوز - أغسطس 1998.
- ملف تحولات مفهوم الالتزام في الأدب العربي الحديث، **مجلة نزوى** - عدد 25 - يناير 2001.

والمتمرسين. لاستشكال هاته القضايا لابد من الوقوف عند ثلاث مقدمات تشكل مدخلا ومفتاحا لمطارحة مثقف "جديد" عبر "شخصيات مفهومية" ثلاثة[3] وهي على التوالي : الدهشة، الصدمة، التشاكس والهامش.

1-1- المقدمة الأولى : المثقف المغربي : (المنبت والمسار).

يمكن أن نحدد بعض الملامح السوسيولوجية للمثقف المغربي، منذ الاستقلال الوطني، باختصار شديد في الخطاطة التالية :

أ – المثقف المغربي والانتساب الاجتماعي :

أغلب المثقفين المغاربة ينحدرون من أصول قروية وبدوية بل إن نشأتهم وبراءتهم كانت ضمن فضاء البادية المغربية من جهة، ومن جهة أخرى ينتمي أغلبهم إلى طبقات شعبية واطئة، يمكن الاستئناس بالمعطيات التالية :

– قراءة سيرهم الذاتية (CV).

– قراءة السرديات (أقصد السير الذاتية المطبوعة لبعض الكتاب المغاربة).

– قراءة البيبليوغرافيات والترجمات.

– قراءة عناوينهم السيميائية (الأسماء)[4].

وقريبا من السلالة الإيكولوجية والسوسيولوجية، قد يبرز بشكل شفاف المنبت الاجتماعي للمثقف المغربي الذي يتميز بالكفاف والحاجة ؛ وتأسيسا على هذا المنبث، يمكن أن نزعم بأن المثقف المغربي قذف (مبني للمجهول) به إلى عالم الثقافة والكتابة، بعيدا عن التراكم والتوارث العلمي

---

(3) إن مفهوم الدهشة مستمد من أرسطو، الدهشة كأساس للتفلسف انطلاقا من انبهار ما تجاه جمالية الكون والعالم، وأوظفها هنا كأساس لانبهار بالعوالم الممكنة كخطاب متخيل في الغالب، بينما الصدمة كمفهوم نفسي، فأوظفه مقابل الدهشة كخطاب "واقعي" في الغالب، بينما مفهوم الهامش فأوظفه بالمعنى الدريدي (نسبة إلى جاك دريدا) كمقابل للمؤسسة كوظيفة وكخطاب.

(4) أحمد شراك : "الكتاب المغاربة (باب ماجاء في الأسماء)"، **مجلة الإشارة**، العدد الأول، نونبر – دجنبر 1997 ص 30 32.

والثقافي، وبعيدا عن مناخ سوسيو - ثقافي قد يؤثث عادة لرأسمال رمزي في تناغم مع رأسمال الحياة المادية.

ب - المثقف المغربي والانتماء المعرفي :

أغلب المثقفين المغاربة أتوا - صدفة - عن طريق التعليم كنمط مؤسسي من أجل ملء المقعد الشاغر الذي تركه المستعمر بعد الاستقلال، وتخرج معظمهم في نهاية الستينات وبداية السبعينات من الكليات المغربية كأساتذة للتعليم الثانوي، حيث شكل هؤلاء العمود الفقري للثقافة المغربية في هذه المرحلة، إن على صعيد الكتابة وإن على صعيد المنابر والمجلات، ولقد طور معظمهم نفسه عن طريق البحث الأكاديمي، فانتقلت بذلك الثقافة المغربية إلى ثقافة عالمة بدءا من الثمانينات من القرن الماضي.

ج - المثقف المغربي والمسار الثقافي :

إن السؤال المطروح هنا هو ماهي القنوات التي شكلت الحضور الثقافي للمثقف المغربي وأعطته شرعية الانتساب إلى حقل الثقافة فانتقل من الوجود بالقوة (التعليم والتكوين) إلى الوجود بالفعل أي كفاعل ثقافي على صعيد مؤسسات الكتابة والنشر. إن أغلب المثقفين المغاربة قد شكلت مسارهم الثقافي القنوات التالية :

- المنابر الثقافية خاصة الصحافة الحزبية وبعض المجلات.
- النشر الذاتي Auto Edition.
- الجمعيات الثقافية وعلى رأسها اتحاد كتاب المغرب.
- الحزب السياسي.
- النقابة وبالأساس نقابة الطلبة : الاتحاد الوطني لطلبة المغرب التي شكلت المدرسة الأولى لتكوين المثقف المغربي وانشغاله بالشأن العام.

إذا كانت أغلبية المثقفين المغاربة قد انحدرت من البادية، ولا إرث طبقي متميز لها : فإن هذا العامل ربما كان حاسما في توجه أغلبية هؤلاء

المثقفين إلى خندق المعارضة، والانتماء إلى حزب سياسي أو تيار سياسي يتميز بالنقد والمعارضة للدولة والثقافة المخزنية، وأن الدولة المغربية لم تستطع أن تستقطب أو تشكل فئة مثقفين مساندين لها ومدافعين عن أطروحاتها ومروجين لقناعاتها الإيديولوجية في السوق الثقافية والرأي العام ؛ على عكس المعارضة التي استطاعت أن تستقطب فئة عريضة من هؤلاء داخل صفوفها، تبشر بقناعاتها وأطروحاتها، تنقد الواقع وتتخيل (تحلم) بواقع بديل تتحقق فيه طموحات الشعب المغربي.

2-1- المقدمة الثانية : الخطاب السياسي المغربي بين المتخيل والواقع، بين الدهشة والصدمة.

يمكن قراءة الخطاب السياسي المغربي منذ وثيقة الاستقلال سنة 1944 إلى اليوم بواسطة هذين المفهومين (الدهشة والصدمة) من أجل النظر والاختزال والتكثيف، دون الدخول في تفاصيل الاختصاص الأكاديمي، ودون الالتزام بتحليل خطي كرونولوجي للتاريخ السياسي المغربي، وإن فعلت فمن أجل التقريب والاقتراب من إجرائية المفهومين.

إن وثيقة الاستقلال يمكن اعتبارها "فاتحة" خطاب حالم، شكل لحظة الدهشة (دهشة الاستقلال) أي بناء مغرب مغاير (متخيل)، خال من إرادة المستعمر عبر تكثيف الخطاب الوطني وتعبئة الرأي العام من أجل مغرب حر يسود فيه العدل والتقدم... لكن المغرب (الواقع) بعد الاستقلال، سرعان ماشكل صدمة حقيقية للأفراد والجماعات والنخب، فتوارت الدهشة وتبخرت الأحلام.. إلى أن العقل السياسي المغربي، انتقل إلى بناء دهشة أخرى عبر تشكيل خطاب حالم يوزع أحلام التغيير (دهشة التغيير) بدءا من سنة 1959، سنة تأسيس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية... وهكذا ستتناسل الدهشات كما ستتواصل الصدمات على امتداد تاريخ المغرب السياسي عبر محطات عديدة يمكن أن نشير - على سبيل الاستئناس - إلى التواريخ التالية : 65 - 67 - 68 - 70 - 71 - 72 - 81 - 90... إن مفهومي (الدهشة والصدمة) واردان من زاوية تحليل الخطاب السياسي المعارض كما أنهما واردين من زاوية إيقاع النظام السياسي في

إطار جدلية الصراع والمد والجزر بين النظام والمعارضة، فما شكل دهشة بالنسبة للمعارضة قد شكل صدمة بالنسبة للنظام والعكس صحيح في تناغم كلي أحيانا ونسبي أحيانا أخرى حسب التمثلات والتقديرات زوايات النظر. إن تاريخ تناسل كل من الدهشة والصدمة يمتد إلى اللحظة الراهنة، لحظة الانتقال الديموقراطي وهي لحظة يمكن نعتها بدهشة التناوب، وهي دهشة معكوسة، لأنها شكلت لحظة ممارسة السلطة والحكم بالنسبة للمعارضة بعد أمد طويل في إنتاج وممارسة المعارضة السياسيه، هاته الدهشة المعكوسة، أدت إلى صدمة معكوسة أيضا لدى بعض الفئات الحقوقية والثقافية والصحافية في ظل غياب معارضة سياسية قوية وسيادة ما أسميه بـ "النگير السياسي" القائم على إطلاق الشعارات والتهم والبحث في السلوكات الجزئية والنميمة السياسية دون إنتاج خطاب له استراتيجياته السياسية الواضحة القائمة على مفاهيم وتصورات وبرامج دقيقة. أمام هذه الصدمة المعكوسة والدهشة المعكوسة لم يخل الخطاب السياسي من نكوصية أي العودة إلى الماضي عبر ممارسة معارضة الفلاش باك، ومنطق الممارسة المخزنية في مواجهة بعض المناوشات السياسية للحساسيات الفردانية المعزولة والزعامات المحتضرة كمنع بعض الصحف[5] بدون موجب قضائي.

تأسيسا على الدهشة والصدمة كمفهومين مقترحين للتحليل والمقاربة، يمكن القول بأنهما مرتبطان أشد ما يكون الارتباط بآليات الخطاب الإيديولوجي، هذا الخطاب الذي عادة، ما يتميز بالمعيارية (ماينبغي أن يكون)، أي بما هو حلمي ومتخيل، وبالوهمية كخطاب يتميز بالرغبة غير الشعورية في التمثل والحقيقة، ومن هنا يمكن أن نفسر لماذا يصطدم خطاب الدهشة بخطاب الصدمة، أي لماذا يصطدم خطاب المتخيل بخطاب الواقع وإن كانا معا ينتسبان إلى الخطاب الإيديولوجي ؛ حيث تصبح الدهشة عائقا ابستيمولوجيا في المعرفة، معرفة الواقع كما يقول باشلار، لادهشة من أجل التعرف على الوجود (السياسي) كما يقول ارسطو.

---

(5) إشارة إلى الجرائد التي منعت على إثر نشرها لرسالة الفقيه البصري وهي جرائد : **الصحيفة**، لوجورنال، دومان.

1-3- المقدمة الثالثة : المثقف المغربي من النقد إلى الميتا – نقد.

إذا كنت قد ركبت مغامرة تصنيف المثقف المغربي إلى ستة تصنيفات[6]، مابين مثقف حركي (مناضل)، ومثقف فقهي، ومثقف مزدوج، ومثقف براغماتي، ومثقف رمزي، ومثقف مشاكس (متشاكس)، فإن هذا التصنيف، - وإن كان جوابا مضمرا عن السؤال الاستشكالي الذي طرحته في العتبة - فإننا يمكن أن نظهر هاته العلاقة / العلاقات المتواجدة مابين المثقف المغربي والخطاب السياسي في الخطاطة التالية :

إن المثقف الحركي هو المثقف الفاعل والسياسي، المرتبط بالحزامات السياسية على صعيد الفعل والنضال، إنه مثقف عضوي - لاشك - يقوم بدور رسولي في نشر الأفكار والقيم والخطاب السياسي حسب حساسيته وميولاته ويقينياته أيضا ؛ بينما المثقف الفقهي، فهو مثقف معياري حالم، يعتبر أن كل ماهو موجود من خطابات ورؤى، غير كاف، بل مشوب بالتدنيس أحيانا، إنه مثقف حالم بالطوبى ؛ وأما المثقف المزدوج فهو مثقف بالجمع، يمارس الإنتاج الرمزي، وفي ذات الوقت مرتبط أشد ما يكون الارتباط بالفعل السياسي المباشر ؛ وأما المثقف البراغماتي فلا يقصد به ذلك المثقف الذي يسمى عادة في الأدبيات السياسية السجالية (بالمثقف الانتهازي)، ولكن ذلك المثقف الذي يمارس السياسة ويطمح إلى السلطة، إما من أجل تحقيق ذاته والانتشاء بها أو من أجل تحقيق غايات معينة قد تكون جماعية أو فردية... وهو مثقف "واقعي"، يعي ما يفعل وما يريد أن يفعل، لاتستبد به الأفكار ذلك الاستبداد العاشق والحالم والطوباوي، يمارس وظيفته ضمن غايات وأهداف محددة عنده سلفا، حيث قد لايهمه الوسائل والطرق بقدر ما يهمه هو تحقيق هاته الغايات.

لعل هاته النماذج الأربعة، رغم تفاصلها، فإنها تتواصل حقا، وتواصلها يتجلى في كونها تدخل في إطار مايسمى بالمثقف الأنتلجينسيوي كما يحدده إدغار موران، أي ذلك المثقف الذي يتجاوز حقله التطبيقي والمعرفي والمهني والأكاديمي إلى الارتباط بالشأن العام، كما أنها تتفاصل

(6) أحمد شراك، "الثقافة والسياسة"، ضحة، سلسلة شراع، عدد 70 مارس 2000.

على صعيد علاقاتها بالمتخيل والواقع، بالدهشة والصدمة (مرة أخرى)، فبقدر ما يمثل المثقف الحركي، والمثقف الفقهي حالة نموذجية للدهشة تجاه الأفكار واليقينيات التي يحملها ويحلمها (يحلم بها)، بقدر ما يمثل المثقف المزدوج والمثقف البراغماتي صدمة بالنسبة لحالة الاندهاش، وينخرط (ينخرطان) بشكل "واقعي" في الواقع السياسي، بعيدا عن قدسية الأفكار وطهرانيتها، وغير مبال بما يصوب إليه من نقد وانتقادات مدوية أحيانا من طرف الحالمين دوما بالمثال (كمفهوم أفلاطوني). وإذا كان المثقف الرمزي (مبدعا أو باحثا أو مفكرا) يميل إلى التخصص ويضع العلم والجمال استراتيجية له، وهو مثقف بدأت تتسع دائرته في المشهد الثقافي والعلمي وأن انخراطه في الشأن العام يكاد يكون خجولا وإن كان يفسر الواقع أو يساهم في تفسيره (وتغييره) على الصعيدين الرمزي والجمالي.

2 - عتبة الاستخلاص نحو مثقف متخيل (أطروحة المثقف المتشاكس).

إذا كانت نماذج المثقفين السابقة لها ارتباط مباشر بالسياسة والشأن العام، إن لم نقل إن السياسي هو عين ذات المثقف، والمثقف هو عين ذات السياسي بالنسبة للمثقف الحركي والمزدوج والبراغماتي.. وإذا كان المثقف الرمزي منعزلا يركن إلى البحث والإبداع في إطار استشكال الأسئلة على الصعيدين الجمالي والعلمي، فإن المثقف "المأمول" هو المثقف المتشاكس أو الهامشي بنسبة إلى الهامش (وليس إلى المهمش) حيث نقتبس المفهوم - على الصعيد التاريخي - من الحركة الهامشية التي ظهرت في أمريكا ابتداء من العشرينات من القرن الماضي، ونوظفه ضمن الرؤى التالية :

- المثقف المتشاكس هو ذلك المثقف الذي يركب صهوة النقد بدون أن يكون ملتزما بأدبيات حزام سياسي أو مترجما لخطاب ما، أو مراقبة ما، هو ذلك الذي يتحرر من إسار السياسي، ومن تبرير كل ما يقوم به (الفاعل السياسي) باسم المركزية الديموقراطية، أو باسم القبيلة، أو باسم التبعية أو التعبئة وكسب المريدين.

- إن صهوة النقد التي يركبها ليست تجاه الدولة، بل تجاه السلطة سواء كانت في المركز أو الهامش، أي أن المثقف المتشاكس ليس هو المثقف المعارض، ولأن المعارض مؤقت في الزمن (بالنظر إلى إيقاع التناوب الديموقراطي) فقد ينقلب من معارض إلى مساند ومبرر ومصفق حسب اللحظات والمناخات... إن المثقف المتشاكس هو ذلك الكائن النقدي، بل والميتا - نقدي الذي يمارس النقد حتى على قبيلته، إذا كان مواطنا منتميا لحزام سياسي، يأخذ المسافات الضرورية إذا كان مثقفا هامشيا.

- إن المثقف المتشاكس هو ذلك المثقف الشارد بشكل مفارق، فهو ليس كاللاعب الشارد في الملعب، والذي لا تحتسب ضربة قدمه، بل هو اللاعب / الكاتب الذي تحتسب ضربة قلمه، لأنه في الهامش، ولكن بشكل مفارق. إن الهامش هنا يأخذ معنى الميتا-نقد، إنه انتقال من مثقف السلطة (بالجمع) إلى سلطة المثقف (بالجمع أيضا).

- إن المثقف المتشاكس، وإن كان غير المثقف المعارض، فإنه أيضا غير المثقف العدمي الذي يرفض كل شيء باسم حساسية ما، لأنه إما لم "يصر بالبال" في توزيع الأقمصة على اللاعبين في الملعب ! ، وإما لأنه يتقمص نزعة رفضوية تقول لا لكل شيء في كل زمان ومكان.

- إن المثقف المتشاكس هو مثقف يستمر في الزمن، لايحتسي إلا الهامش، بعيدا عن جاذبية المؤسسة والقرار السياسي، لأن جاذبية ممارسة القرار السياسي تضع نهاية لجاذبية الهامش، وتضع المثقف ضمن فاعليات المؤسسة، وبالتالي ضمن خانة الفاعل السياسي فينتهي دوره كمثقف متشاكس.

تأسيسا على هاته الملامح، هل يمكن القول بأن المثقف المتشاكس هو مثقف متخيل ؟ مثقف مشروع ؟ يمكن أن يتبلور في الواقع بشكل مفارق في الشرود على الفاعل السياسي لتكسير القدرية بين السياسي والثقافي عبر علاقة الالحاق المعهودة بينهما في العالم العربي، مع الأولوية المطلقة للأول على الثاني.. أو الدعوة إلى موت المثقف ومحوه من أنطولوجيا السياسة كما هو الشأن اليوم في الغرب خصوصا، في إطار مركزية الاقتصاد

والسياسة والمعلوميات باسم العولمة كاستراتيجية في الخطاب والممارسة... إن المثقف المتشاكس هنا والآن هو ذلك المثقف القادرعلى القيام بدور ما في علاقته بالشأن العام، بطريقة مختلفة ومفارقة بعيدا عن التزلف والانبطاح والطموح إلا طموح المشاكسة، في أفق إعادة إنتاج علاقة جديدة لعلاقة الثقافة بالسياسة عنوانها الهامش والسيرورة النقدية تجاه الأوضاع المحلية والعربية وتجاه العولمة كاستراتيجية في الخطاب والممارسة...

ابن باجة وتدبير مدينة المتوحدين

محمد المصباحي

كلية الآداب - الرباط

«وهؤلاء هم الذين يعنيهم الصوفية بقولهم الغرباء، لأنهم وإن كانوا في أوطانهم وبين أترابهم وجيرانهم، غرباء في آرائهم، قد سافروا بأفكارهم إلي مراتب أخر هي لهم كالأوطان» ابن باجة، **تدبير المتوحد**.

تُعرف فلسفة ابن باجة بمفهومين أساسيين، هما الاتصال والتدبير. ويتبادر إلى الذهن لأول وهلة أنهما مفهومان متضادان، لأن "الاتصال" يشير إلى تدبير علمي يقود صاحبه إلى إدراك المطلق العقلي المتمثل في العقل الفعال، بينما يشير مفهوم "التدبير" إلى تدبير عملي للمجتمع قصد تحويله إلى مدينة سياسية قائمة على نظام معين يقود أهلها إلى الخير والسعادة. ولكن الأمر غير ذلك عند أبي بكر بن الصائغ، لأنه كان يربط مصير كل واحد من المفهومين بالآخر. **فالتدبير** لم يكن موجها نحوتوفير الشروط الضرورية لنيل السعادة المدنية، إنه لم يكن موجها لخدمة الغير، بل لخدمة الذات من أجل نيل السعادة الخاصة، التي هي **الاتصال** بالعقول المفارقة. أما التقابل الذي يجب أن نتحدث عنه فهو بين **المتوحد**[1] **والمدني**، لأن أحدهما يعيش من أجل ذاته، والآخر يعيش من أجل غيره. لقد كان ابن

(1) يعرف ابن باجة المتوحد بأنه "إنما من نحا نحو العلوم النظرية"، **تدبير المتوحد**، ضمن رسائل ابن باجة **الإلهية**، تحقيق ماجد فخري، بيروت 1968، ص 91.

باجة لا يخفي عداءه للمجتمع ولكل ما يتصل به، لأنه يشوش على مشروع الفيلسوف في تجاوز ذاته نحو ذات عليا.

نعم، لقد تكلم ابن باجة غير ما مرة عن الدولة، وخاض في بعض المواضيع التي لها صلة بـالعلم المدني، لكنه لم يهتم بها في حد ذاتها، وإنما من حيث هي توطئة للنظر في تدبير الفرد الخارج عن الطبع من أجل إيصاله إلى مرتبة السعداء. إن ابن باجة لم يشأ أن يقرأ سيكولوجية وأخلاق الفرد ومصيره في مرآة الدولة، كما فعل أفلاطون ومن تبعه في ذلك أمثال الفارابي وابن رشد، بل عمل على فصل الفرد عن البنية العامة للمدينة. فإذا كان أفلاطون قد وجد أن سيكولوجية وأخلاق الأوليغارشي هي انعكاس للنظام الأوليغارشي، وطباع الديمقراطي هي انعكاس للديمقراطية، وسلوك الأرستقراطي انعكاس للنظام الملكي أو النظام الأرستقراطي، فإن أبا بكر لم يهتم بربط مصير الفرد بمصير الدولة. فليس من الضروري، بالنسبة لابن باجة، أن يكون هناك تناظر، أو بالأحري تطابق وتلازم، بين طبيعة الدولة وطبيعة الفرد، بين تطور الدولة من نظام إلى آخر، وتحول سلوك الفرد من نمط إلى آخر، إذ يمكن للفيلسوف الفاضل الكامل أن يعيش في مدينة ناقصة دون أن يتأثر بها.

من هنا يكون ابن باجة قد "اهتم" بالأخلاق والسياسة عَرَضاً لا بالذات، اهتم بهما بالوجهين معا، إما بوصفهما وسيلتين لبلوغ المتوحد إلى سعادته النظرية القصوى، أو باعتبارهما عـاملي إعاقة للوصول إليها أحيانا. فالسعادة الجماعية لم تكن هي غاية مشروع ابن باجة النظري والعملي، بل الحياة والسعادة الفردية. ولكن كيف يمكن للمتوحد الغريب أن يجمع بين ضرورة المواطنة، أي الانتماء للمدينة غير الكاملة، وضرورة العزلة والاستقلال الروحي، الذي هو شرط ذاتي لتحقيق كماله النظري ؟

1) المدينة شرط مادي للممارسة الفلسفية :

يمكننا إعادة صياغة السؤال السابق على النحو التالي : هل يحتاج الإنسان الفردي للدولة من أجل تحقيق غايته وسعادته الخاصة ؟ هل يحقق المتوحد سعادته باعتباره جزءً من الدولة، ومواطنا كامل المواطنة بما تقتضيه

من القيام بواجباته نحو المدينة، أم أن سعادته تفرض عليه الاغتراب والإعراض عن المجتمع بكل ما يوجبه من مسؤوليات مدنية وأخلاقية ؟

ينطلق ابن باجة في **رسالة الوداع** من مقدمتين متلازمتين، أولاهما تنص على "أن الإنسان **مدني بالطبع**.. وأن الاعتزال شر كله"[2]، والثانية تصادر بأن الإنسان مجبول بالطبع على البحث عن السعادة. فالإنسان لا يستطيع الوصول إلى السعادة بدون الاجتماع المدني، الذي يضمن له الحد الأدنى الضروري للبقاء في الوجود من أمن ومسكن ومأكل، لتحويل الإنسان بالقوة إلى إنسان بالفعل، ويضمن الحد الأعلى للوجود البشري من أنظمة وقوانين وأخلاق لاستكمال غاية الإنسان.

ومع ذلك فإن الاتجاه العام الذي طبع فلسفته، والذي ظهر خاصة في **رسالة الاتصال** وكتاب **تدبير المتوحد**، هو الاتجاه الفردي، الذي يسير في طريق الاستغناء عن المجتمع، والتحرر من التزاماته ومسؤولياته الاجتماعية والأخلاقية والسياسية. وقد تمثلت هذه النزعة أولا في التخلي عن مبدأ تساوي الناس في سعيهم لنيل السعادة القصوى، بحيث صار الفرد ذو الفطرة الفائقة هو وحده المؤهل لأن يخوض هذه التجربة الميتافيزيقة. من جهة أخرى، أوصى ابن باجة المتوحد بوجوب الانعزال عن المجتمع المدني، والاكتفاء بمصاحبة من له نفس الغاية النظرية فقط، إذا وجد أن الشروط اللازمة لنيل سعادته الحق في المدن الناقصة غير متوفرة. بيد أن أبا بكر بن الصائغ يعترف في نفس الوقت بأن طلب العزلة عن المجتمع المدني أمر اضطراري، كاضطرار المريض لتناول الدواء المر، وإلا فإن الاجتماع المدني يبقى أمرا اذاتيا للإنسان[3]. فكيف إذن يحقق الإنسان المفرد كماله وماهيته، التي هي سعادته القصوى؟

2) من الوجود الطبيعي إلى الوجود الإنسي

لقد التمس ابن باجة لصياغة مشروعه الفلسفي عدة مسالك، تمثلت في جملة من النظريات الطبيعية والسيكولوجية والمعرفية والميتافيزيقية،

---

(2) ابن باجة، **نفسه**، ص 91.

(3) ونلاحظ في هذا الصدد أن الفارابي، دون أن ينفي إمكانية الاعتزال، كان أميل إلى أن يخير الفيلسوف الفاضل بين الموت والهجرة إذا ما وجد نفسه في مجتمع فاسد.

كنظرية الحركة والمحرك، ونظرية الفعل، ونظرية الكمال والغاية، ونظرية الصور الروحانية، ونظرية العقل، ونظرية الاتصال، ونظرية أنواع المدن والسير الخ. وقد كان في الغالب يلجأ إلى مقاربتين، تقابلية لإثبات أن الانتقال من مجال الطبيعة إلى مجال ما بعد الطبيعة يتطلب القطع مع دلالات المفاهيم السابقة وإضفاء دلالات جديدة عليها ؛ ومقاربة التقسيم الثلاثي لتلك المفاهيم. ونكتفي هنا برصد تقسيمه لمفهومين : الفعل والإنسان.

1 - فالأفعال الإنسانية تنقسم عنده قسمة أولى إلى ثلاثة أنواع[4] : 1) **فعل بهيمي** تحركه الطبيعة الغريزية للإنسان، ولذلك لا تدخل فيه الإرادة والاختيار، وبه تكون الشهوة والغضب والخوف وكل الانفعالات والحركات التي تحفظ حياة الإنسان وتضمن بقاءه، 2) **وفعل إنساني** يحركه الرأي والفكر والاعتقاد، ويتميز بالإرادة والاختيار. ولا يتحقق هذا الفعل إلا على حساب الفعل البهيمي، أي إلا بإخضاع النفس البهيمية للنفس الناطقة، مما يجعل الإنسان حرا في طاعة النفس البهيمية أو عصيانها. ويسفر الفعل الإنساني عن التخلق بالفضائل الأخلاقية والفكرية. ومع ذلك فإن الفعل الإنساني في هذه المرتبة غالبا ما تخالطه الانفعالات البهيمية لأنها هي التي تحرك الإنسان وتخلق فيه الشوق للقيام بالعمل أو الخوف من الإقدام عليه ؛ 3) **وفعل إلهي - إنساني** يخلو من اختلاطه بالفعل البهيمي تماما، ولذلك يسميه ابن باجة فعلا إنسانيا إلهيا.

وعندما يغير ابن باجة زاوية النظر إلى الأفعال السابقة، يعيد تسميتها : 1) **رقيق الأفعال الجسمانية** التي تمنح الإنسان **الوجود** لا الشرف، كالأكل والدثار والمسكن، وغايتها الصحة الجيدة. وهذه الأفعال غير كافية بنفسها، وتجعل الإنسان عبداً بالطبع كالبهائم ؛ 2) وهناك **الأفعال الروحانية** التي تمنح الإنسان **الشرف**، وهي أفعال كثيرة، منها ما يقصد الصور الروحانية في الحس المشترك، كالعناية بالملبوس والمأكول والمسكون، ومنها ما يقصد

(4) من جهة أخرى تنتظم الأفعال الإنسانية إمّا في صنائع تتميز بقدر كبير من الإرادة والاختيار كالحياكة والسكافة وغير ذلك ؛ في قوى، بعيدة عن إرادة الإنسان واختياره كالملاحة والفلاحة.

الصور الروحانية الموجودة في التخيل والتذكر، كأفعال الشمم والبر وحفظ الأخبار والأمثال، ومنها ما ينتمي إلى مجال **الفضائل الأخلاقية** (الشكلية) كالسخاء والنجدة، أو **الفضائل المظنونة** كاليسار والغيرة، أو **الفضائل الفكرية** كالعلم وصواب المشورة. والغاية من هذه الأفعال أن يكون الإنسان فاضلا وأن يحصل **كماله الأخلاقي**، وينال اللذة الروحانية الخاصة ؛ 3) وهناك **الأفعال العقلية** أو الصور الروحانية العامة[5]، كالتعليم والاستنباط، وغايتها تحقيق **السعادة**. وتنفرد الأفعال العقلية بكون كمالها يكون لذاتها لا لغيرها، كما هو الأمر في النوعين السابقين من الأفعال، وتحقيقها يشكل الغاية القصوى للإنسان. وبهذه الأفعال يحقق الإنسان كماله العقلي، ويصح أن يكون إلهيا[6]. ومن الواضح أن المعيار الذي يقف وراء هذه القسمة هو أصناف الوجود البشري، المساوقة لأنواع **الكمالات والغايات** التي يقصدها كل صنف من الوجود.

2. موازاة للقسمة الثلاثية للأفعال والصور والكمالات والغايات، يصنف ابن باجة الناس إلى ثلاث مراتب : 1) مرتبة الإنسان **الخادم لغيره**، وهي مرتبة الجسمانية الخالصة. وتتميز أفعال هذه المرتبة من الناس، كما مر بنا، بكونها أفعالا غير إنسانية، لأنها ليست ثمرة روية واختيار ؛ 2) مرتبة **الإنسان الفاضل**، وهي نتيجة علاقة الصراع بين البعدين الجسماني والروحاني للإنسان. والفئة الفاضلة من الناس هي التي تستطيع أن تخضع النفس البهيمية لإمرة العقل دون أن تقطع معها، مما يجعل أفعالها صادرة عن روية واختيار، ولذلك فهي أفعال إنسانية، وتمكّن أصحابها من اكتساب الفضائل الشكلية (الأخلاقية)، إلا أن بعضهم يقصد بها التفاخر والمنّ والذكر الجميل، والبعض الآخر يقصدها لذاتها، أي لكونها أفعالا خيّرة، فيحصل صاحبها على **السعادة الأخلاقية**. وهذه الفئة، التي تدخل ضمنها

(5) يرد عند ابن باجة تقسيم من نوع آخر للصور الروحانية العامة إلى أربعة أصناف. أولها صور الأجسام المستديرة وهي العقول المفارقة، والثاني صورة العقل الفعال والعقل المستفاد، أما الصورة الثالثة فهي صورة المعقولات الهيولانية وهي الصور الموجودة في النفس الناطقة، والرابعة صورة المعاني الموجودة في قوى النفس الحسية، كالحس المشترك والتخيل والذكر.

(6) عن أنواع الأفعال انظر مثلا **تدبير**، ص 45-49، 62... ؛ وعن أنواع الغايات والكمالات، انظر مثلا **نفسه**، ص 75-77 ؛ رسالة **الوداع**، ضمن **المرجع المذكور**، ص 128، 134-135.

المتصوفة، تمتهن التعلم والتعليم، ولكنها تبقى دون فئة الفلاسفة ؛ 3) مرتبة **الإنسان السعيد،** وهي المرتبة الروحانية الخالصة التي ينال صاحبها الفضائل الفكرية والسعادة النظرية. ولا يشير ابن باجة إلى وجود تطور بين مراتب الخدمة والفضيلة والسعادة، فيحق لكل إنسان أن ينتقل من مرتبة إلى أخرى، مما يعني أنه كان يؤمن بثبات فطر الناس كما كان يقول أفلاطون.

ولا يشترط ابن باجة في الفئة الثالثة من الناس، وهم الفلاسفة، أن تتخلى نهائيا عن الأفعال الجسمانية والأفعال الروحانية، وإنما يحضهم على اكتساب أفضل ما تعطيه تلك الأفعال من صور جسمانية وصور روحانية خاصة تخدم غايتهم. فالفلاسفة لا يستطيعون أن يتخلوا عن الاهتمام تماما بصحة أبدانهم وسلامة نفوسهم، لأن الإنسان بالأفعال الجسمانية **موجود،** وبالأفعال الأخلاقية **شريف.** لكن إذا كان لابد للفيلسوف أن يعنى بالصور والصفات الجسمانية والروحانية، فإن ذلك لا يكون من أجلها، بل من أجل الأفعال العقلية التي تُقصَد لذاتها، وهي الأفعال التي يصبح بها الإنسان فاضلا - إلهيا.

والسبيل إلى تحقيق رتبة المتوحد تكون بطريقين :

1) الطريق الطبيعي، و "يكون بالعلم، فالعلم مقرب من الله، والجهل مبعد عنه "[7]. وهذا الطريق متدرج عن ثلاث مراتب : مرتبة معرفة الطبيعة على هيئة معقولات نظرية، ومرتبة "تصور الإنسان ذاته "[8]، وهي أجلّ من المرتبة الأولى، وتمهد للمرتبة الثالثة والأخيرة، وهي أن "يتصور [الإنسان] ذلك العقل الذي قلناه قبل "[9]، وهو العقل الفعال. ولكن قبل الشروع في الارتقاء في الطريق الطبيعي أو العلمي لمعرفة العقل عبر معرفة العالم ومعرفة الذات، ينبغي تحقيق الكمال الأخلاقي. فالكمال العملي شرط للكمال المعرفي، وهذا شرط للوعي بالذات، والوعي الذاتي شرط للوقوف على الكمال الميتافيزيقي. بعبارة أخرى، إن القرب من العالم يقربنا من الذات[10]،

---

(7) **الوداع**، ص 142.

(8) **نفسه**، ص 142.

(9) **نفسه**.

(10) عن كون معرفة الذات هي الطريق لمعرفة الله يقول : "ولا يكون الإنسان أقرب منه إلا بمعرفته ذاته" **نفسه**، ص 141

وقربنا من ذاتنا يقربنا من العقل، وقربنا من العقل يقربنا من الله. أما الجهل فيبعدنا عن كل شيء، عن العالم وعن الذات وعن الله.

2) إذا كان الطريق العلمي خاضعا لاختيارنا وإرادتنا، فإن الطريق الشرعي الصوفي لإدراك المعاني المفارقة طريق غير خاضع للإرادة والاختيار، وإنما "يُدرك بمعونة إلهية"، تكون على شكل موهبة وفطرة فائقة يهبها الله لمن يشاء ومتى شاء. ومن ثم فلا وصفة ولا صناعة محددة تمكن صاحب هذا الطريق من الوصول إلى غايته بطريقة حتمية، وإنما عليه أن ينتظر هبة إلهية، ممهدا لها بالتزام مناسك التعليم الشرعي. ولعل هذا الطابع الجزافي هو ما جعل ابن باجة ينتقد أحيانا هذا الطريق انتقادا عنيفا بوصفه طريقا لا يتجاوز مرتبة الخيال، أو مرتبة **اجتماع** الحواس الداخلية، من حس مشترك وخيال وذكر، في فعل واحد يُحدث لدى المتصوف حال غريبة.

3) "تدبير المتوحد" : علم جديد لنيل أفضل الوجودات

كما أشرنا سابقا، لم يهتم ابن باجة بالفئتين الأولي والثانية من الناس، أي لم يهتم بما له صلة بتدبير الاجتماع المدني والسعادة السياسية، وإنما بالفئة الأخيرة، أي بتدبير الفرد المنعزل. ومن أجل هذا الغرض أوْجَد قولاً خاصا به سماه "تدبير المتوحد". وقد وضع قوله الجديد هذا في مرتبة إبستيمولوجية توجد بين العلم الطبيعي والعلم المدني[11]. لكن بالرغم مما يوحي به هذا الوضع البرزخي من أنه قول يجمع بين ماهو نفسي وما هو سياسي، فإنه في الحقيقة نوع من التربية العلمية والفلسفية الخاصة بالفرد، تربية تريد الإجابة على السؤال : "كيف يتدبر هذا الإنسان حتى ينال **أفضل وجوداته**"[12].

لم يعتبر ابن باجة وجود المدينة الكاملة شرطا ذاتياً لنيل الفيلسوف سعادته المطلقة، كما أنه لم ينظر إليها بوصفها هدفا أقصى لكل مشروع فلسفي، ولا فكّر في كيفية الوصول إلى حكمها المثالي بواسطة الفلاسفة،

(11) عن هذه المرتبة الوسطى للعلم المدني انظر **"التدبير**، ص 44.

(12) **نفسه**، ص 43.

كما فعل أفلاطون والفارابي. نعم، لا ننكر أن أبا بكر أشار إلى أن المدينة الفاضلة الكاملة توفر أفضل الشروط لتحقيق أفضل وجودات الإنسان، فقد "أعطي فيها كل إنسان أفضل ماهو معد نحوه، وأن آراءها كلها **صادقة**، وأنه لارأي كاذب فيها، وأن **أعمالها** هي **الفاضلة بالإطلاق** وحدها، وأن كل عمل غيره فإن كان فاضلا فبالإضافة إلى فساد موجود"[13]، إلا أنه أبى إلا أن يبعد عن عقل المتوحد أي طموح لإخراج فكرة المدينة الكاملة من القوة إلى الفعل، حاذفا بذلك مهمة بناء المدينة الفاضلة من قائمة المهمات التي يجب علي الفيلسوف القيام بها[14]. أما المدينة غير الفاضلة فإننا نفهم من كلامه أنه كان يعتبرها شرطا أوّلياً لتحقيق تلك السعادة النظرية المنشودة لما تقوم به من توفير الشروط الجسمية والأخلاقية الضرورية لإنجاز مرتبتي الكمال المعرفي والسعادة القصوى[15].

المقصود بالتدبير في الإشكالية الباجية ليس هو تدبير الجماعة الذي تكون غايته تحقيق المدينة الفاضلة الكاملة لإنسان مدني بالطبع، كما هو الأمر عند كل من الفارابي وأفلاطون، بل هو تدبير الفرد الخارج عن الطبع المدني، الفرد المتوحد والمنفرد والمنعزل والغريب. إنه "تدبير" مضاد للمؤسسة، مؤسسة الدولة والسلط المرتبطة بها، مضاد للجماعة، للطبع المدني، وذلك من أجل تحقيق سعادة الفرد وكماله الخاص داخل مدينة غير كاملة[16]. بعبارة أخرى، لم ينشئ قوله الجديد "تدبير المتوحد" للعمل به داخل المدن الكاملة، لأنه لايصلح لها، وإنما يصلح للعمل به داخل المدن الناقصة. والدليل على ذلك أن هذا التدبير تسقط منفعته بمجرد حصول

---

(13) نفسه، ص. 41.

(14) يقول عن حرمان المتوحد الفيلسوف من مهمة بناء المدينة "وهذه الثالثة قد لايكون بها جزء هذه المدينة [الكاملة]، بل يكون غايتها المقصودة إذ لا يمكن أن يكون حافظها، ولا فاعلها، وهو متوحد" *نفسه*، ص 80.

(15) يتجلى دور المدينة الناقصة في استكمال ذات المتوحد في أنها تمكّنه من كماله الجسماني والروحاني (الفضائل الشكلية والفكرية)، انظر مثلا ص 79-80 من **التدبير**.

(16) "وكأن السعداء إن أمكن وجودهم في هذه المدن فإنما يكون لهم **سعادة المفرد**. وصواب التدبير إنما يكون **تدبير المفرد**، سواء كان المفرد واحد أو أكثر من واحد.. وهؤلاء هم الذين يعنيهم الصوفية بقولهم الغرباء، لأنهم... قد سافروا بأفكارهم إلى مراتب أخر هي لهم كالأوطان"، **نفسه**، ص 43 ؛ واضح أن التدبير هو طب نفسي وفردي في آن واضح. هدفه نيل السعادة الفردية إن كانت مفقودة، أو حفظها إن كانت موجودة. إن هذه الوظيفة توجد عند أفلاطون والفارابي وابن رشد لكن مرتبطة بالعلم المدني، لا بالعلم والتدبير الفردي.

المدينة الكاملة. بيد أنه علينا أن لانفهم من هذا انه كان يسعى "بقوله الجديد" هذا إلى القيام بإصلاح اجتماعي وسياسي، تنتفع به العامة من الناس، أو تنتفع منه المدينة عامة، بل إنه أراد من "تدبير المتوحد" توجيه الفرد الخارج عن الطبع المدني نحو الطريق السالك نحو سعادته الخاصة. إنه لم يشأ أن يدخل قوله ضمن "العلم المدني"، الذي يستعمل التدابير الكاذبة من خطاب وشعر، واستعارة ومجاز وألغاز لتحقيق السعادة المدنية للجماعة[17]، وإنما أراد أن يبقى في مستوى العقل لتحقيق السعادة العقلية، التي لا يمكن أن تكون سوى سعادة فردية. غير أنه فتح الباب أمام إمكانية أن تكون المدينة هي غاية المتوحد أو غاية أفعاله، لكن بشرط أن يوجد المتوحد داخل هذه المدينة الكاملة، الأمر الذي يصعب تصوره[18].

ومن أجل تقريب معنى قوله المبتكر، "تدبير المتوحد"، قارنه بالطب وبالحكومة. "فتدبير المتوحد" له شَبَه ما بالطب الذي تتسم معالجته بكونها **فردية** وخاصة، فالطبيب يقدم الدواء الصالح لهذا المريض المشار إليه بناء على تشخيص محدد بالزمان وبدرجة المرض، كذلك "تدبير المتوحد" لا يصلح إلا للمتوحد وليس لكل الناس. كما يشبه الطب من جهة ثانية في كون هذا الأخير يقوم بوظيفتين متكاملتين هما **اكتساب** الصحة **وحفظها**، "كذلك تدبير" المتوحد الذي يقوم بالوظيفتين معا، الاكتساب والحفظ،

(17) يشير إلى وجود عدة أصناف من التدبير، غير أنه لا يبدي اهتماما بإحصائها، وإنما يحصر اهتمامه في التدبير الصادق، لأنه هو الذي بفضله "ينال المتوحد سعادته الذاتية" وإلا فإنه لا يهمه التدبير الكاذب وهو تدبير الإلغاز أو الألغاز، والذي يفيد سعادة المدينة "إذ ليس نقصد إحصاء أصناف التدبير، بل **إنما التدبير الصادق،** لأنه أفضل التدبير، ولأنه قد يمكن أن ينال المتوحد السعادة الذاتية به. فأما استعمال **الكذب** فإنه إنما يدخل في إنالة السعادة أهل المدن، ولكن لا بكذب البحث، بل **بكذب الألغاز**. وهذا كله قد يستقصي في العلم المدني" **نفسه**، ص 56-57 ؛ ومن الواضح أن كذب الألغاز أو استخدام الاستعارات والمجازات والأساطير، وكذا "الرياء والمكر وقوى أخر شبيهة" يدخل في القولين الخطابي والشعري الذي يناسب الجمهور على حد قول ابن رشد. وقد أحال بصدد هذا التدبير الكاذب إلى العلم المدني، مما يعني أن علمه المبتكر، تدبير المتوحد، لا يدخل فيه، وإنما هو علم مستقل، فيه شيء من العلم المدني ومن العلم الطبيعي كما أشرنا، وقد يدخل في جنس التدابير الكاذبة النفاق والمكر : "ومن الصور الروحانية الكاذبة يكون الرياء والمكر وقوى أخر شبيهة" **نفسه**، ص 57.

(18) "أفعال الإنسان كلها، إذا كان جزء مدينة، فغايتها المدينة، وذلك إنما يكون في المدينة الفاضلة فقط" **نفسه**، ص 62.

لكن بالنسبة للسعادة لا الصحة. والفارق الوحيد بين "تدبير المتوحد" والطب هو في الموضوع، فموضوع الطب هو الأجسام، بينما موضوع القول الباجي الجديد هو النفوس. أما عن شبهه بالحكومة فلأن غرضهما المشترك هو نيل السعادة، غير أن الحكومة تقصد سعادة المدينة، في حين يكتفي تدبير المتوحد بنيل وحفظ سعادة الفرد فقط.

4) وحدة المدينة الكاملة وتعدد المدن الناقصة :

لم يكن ابن باجة ينظر بعين الرضا إلى المدن غير الكاملة، بسبب تعدد أنواعها، وتفشي الصراع فيها، وتعرضها للتطور والانقراض، وظهور الصناعات فيها. فقد اعتبر هذه الظواهر السياسية أغراضا غير طبيعية شبيهة بالأمراض التي تطرأ على الجسم الصحيح. وقد أرجع هذه الأمراض السياسية إلى ثلاثة أسباب : أولاً **كثرة الآراء والاختلاف** بشأنها، وثانياً **تضاد الأفعال والصراع** بشأنها، وثالثا تعلق أهلها بنيل **اللذة** وحصر غاية وجودهم فيها[19]. ومن هذه الزاوية يفسر نشوء صناعتي الطب والقضاء، إذ أنهما وجد العلاج أمراض الجسم والمجتمع[20].

في مقابل ذلك، يتميز أهل المدينة الكاملة **بالصدق** في الآراء، **والسداد** في الأفعال، **والمحبة** في العلاقات، ولذلك كان كل أهل المدينة الكاملة نوابت، وكأنهم شخص واحد[21]. ومن أجل ذلك كانت المدينة الكاملة واحدة لاتقبل الكثرة والاختلاف، فلا يوجد في جنس المدينة الفاضلة إلا مدينة واحدة فقط. وقد تبنى تشبيه أفلاطون لوحدة المدينة الفاضلة بالصحة، التي تتميز هي الأخرى بالوحدة، في مقابل المرض الذي تتعدد أشكاله

---

(19) عن انحصار غاية أهل المدن غير الفاضلة في اللذة، انظر مثلا **نفسه**، ص 62 ؛ انظر أيضا **الوداع**، ص 120.

(20) " من اللواحق العامة للمدنة الأربع البسيطة أن يفتقر فيها إلى طبيب وقاض، وكلما بعدت المدينة عن الكاملة كان الافتقار فيها إلى هذين أكثر، وكان فيها مرتبة هذين الصنفين من الناس أشرف " **تدبير** 41، انظر أيضا ص 44.

(21) عن نوابت المدينة الفاضلة، انظر **نفسه**، ص 42-43.

وأنواعه، بسبب خروجه عن الطبع[22]. ويترتب عن الصدق في الآراء، غياب الاختلاف في الأفعال، والصراع حول المصالح والغايات، مما يبعد المدينة الكاملة عن كل مظاهر التحول والفساد، وهذا على خلاف ما يجري في مدينتي أفلاطون والفارابي. من جهة أخرى، لما كان أهلها يتحاشون المبالغة في التأنق في العيش والمأكل والمشرب، الذي يجلب للجسم بالغ الضرر، ويتأففون عن جعل اللذة غاية لوجودهم، ويبتعدون عن كل ما يخلق الصراع والمشاكسة بينهم، فإنهم استغنوا عن خدمات صناعتي الطب والقضاء. إن كل ذلك معناه أن أهل المدينة الكاملة بلغوا الغاية في المعرفة العقلية، والفضائل الخلقية والفكرية. غير أن كل هذه الأوصاف هي مجرد وصف نظري لنموذج غير قابل للتطبيق، استعمله ابن باجة استعمالا منهجيا للمقارنة بينه وبين النماذج الناقصة للمدن الموجودة على أرض الواقع، وإلا فإنه لم يكن يطمع في تحقيق نموذج المدينة الكاملة، أو بالأحرى لم يكن يؤمن به. لقد اكتفى ابن باجة بما هو موجود في الواقع من السِّيَر والسياسات الناقصة، لا بما يجب أن يوجد.

لكن، وخلافا لمسلسل تطور المدن عند أفلاطون، الذي كان يجري في اتجاه واحد من الأعلى إلى الأدنى، ترك ابن باجة الباب مفتوحاً أمام إمكانية تحول المدن الناقصة إلي مدينة كاملة، إذا ما ظهرت فيها وتكاثرت جماعة النوابت، وهم فئة من الفضلاء يملكون آراء صادقة وأفعالا سديدة مخالفة للمعتقدات السائدة[23].

5) المدينة الكاملة ونهاية التاريخ :

ويأبى ابن باجة إلا أن يربط مصير صناعة "تدبير المتوحد" في المدينة الفاضلة بصناعتي الطب والقضاء[24]، حيث تسقط الصناعات الثلاث

---

(22) " وكما أن الصة يظن أنها واحدة تضاد هذه الكثرة، والصحة وحدها أمر طبيعي للجسد، وهذه الكثرة خارجة عن الطبع، كذلك السِّيَرَ الإمامية هي الأمر الطبيعي للنفس، وهي واحدة تضاد سائر السير، وهي كثيرة، والكثيرة غير طبيعية للنفس" **تدبير**، ص 91.

(23) ويطلق على النوابت عدة أسماء كالمتوحدين، والسعداء، والغرباء.

(24) " فهذا الذي يصفه طب النفوس وذلك طب الأجسام، والحكومة طب المعاشرات" **التدبير**، ص 44.

"متى كانت المدينة كاملة"[25]. ونستطيع أن نفهم من قوله هذا أنه لم يكن يعتبر "تدبير المتوحد" علماً حقيقيا، طالما أن مصيره مرتبط ببقاء المدينة الفاسدة. ويعلل وجوب فساد صناعتي الطب والقضاء في المدينة الكاملة بكونهما استنبطتا لمعالجة آفات المدن الفاسدة، فإذا صلحت المدن الفاسدة سقطت منفعتهما، مما يدل على أنهما لا يعدان في العلوم، لأن هذه ثابتة وأزلية[26]. غير أن ابن باجة لا يبين ما إذا كان سقوط جملة من الصناعات حين تحقيق المدينة الكاملة سيجر معه اندثار "العلم المدني" وسقوط منفعته هو الآخر، أم سيبقى فاعلا حتى عند حصول كمال المدينة. وأغلب الظن أن تحقيق لحظة كمال المدينة ينهي مهمة "العلم المدني"، لأنه استنبط لإصلاح المدن الناقصة، وتدبير اختلاف الآراء وصراع الأفعال فيها. كما أن ابن باجة لا يوضح بما فيه الكفاية ما إذا كان استكمال المدينة هو نهاية لمبرر وجود كل الأقوال والصناعات[27]، بل ووجود المعرفة نفسها، طالما أن الجميع سيكون فاضلا، عالماً، كاملاً وسعيداً، وكأن الحصول المفترض للمدينة الفاضلة هو إيذان بنهاية التاريخ والمعرفة معا : فالتاريخ لا يكون إلا مع كثرة الآراء والاختلاف بشأنها، إلا مع التضاد والصراع بين الأفعال الناتجة عن تلك الآراء المختلفة. أما عندما تسود الوحدة في المدينة الكاملة، ويحل كل شيء في كل شيء، فإن كل حركة وكل تحول وكل اختلاف وتعارض يتوقف. وهذا معناه نهاية التاريخ، وتعويضه بالثبات والأزلية، أي نهاية زمن الدولة نفسها.

6) مواطنة من نوع جديد :

لا يقبل ابن باجة، إذن، بأي توافق أو تعاون بين المتوحد ومحيطه المدني، بين الوجود المعرفي والوجود السياسي، إلا فيما تقتضيه الضرورة

---

(25) "كذلك يسقط هذا الذي نقوله متى كانت المدينة كاملة، وتسقط منفعة هذا القول، كما يسقط علم الطب وصناعة القضاء وغير ذلك من الصنائع التي استنبطت بحسب التدبير الناقص"، نفس الصفحة.

(26) "فتبين أن هذين الصنفين يسقطان جملة في المدينة الكاملة، فلذلك لم تعدّا في العلوم"، نفس الصفحة.

(27) يشير ابن باجة إلى إن المدينة الفاضلة لاتوجد فيها تلك الصنائع التي "استنبطت بحسب التدبير الناقص"، نفس الصفحة.

الأخلاقية والوجودية، لهذا سيحرص على إبعاد "تدبيره" عن أي إملاء أو تدخل اجتماعي أو سياسي. **التوحد** إذن هو شعار الفيلسوف المفضل، فلا يعاشر أو يصاحب أيا من أهل المدينة، اللهم إلا إذا كان من أهل العلم. أما إذا انعدم أهل العلم تماما في المدينة الناقصة التي يعيش فيها، فعليه "أن **يعتزل** عن الناس جملة ما أمكنه.. أو **يهاجر** إلى السير التي فيها العلوم إن كانت موجودة"[28].

وهذا يعني من جهة أن لا وطن للفيلسوف، أقصد الوطن بالمعنى السياسي للكلمة، فوطن الفيلسوف هو الذي يوفر له شروط النظر العقلي، إنه وطن العلم والعلماء أينما كان ومتى وجد، إنه وطن غير محدود بالزمان والمكان. من جهة ثانية، إن المواطنة التي كان ينادي بها ابن باجة هي من نوع جديد، إنها **مواطنة معرفية وعلمية**، وليست مواطنة سياسية مدنية. لكن، إذا كان التوحد يقود إلى الفردية والانعزال عن المجتمع المدني، أي الانعزال عن المختلف، فإنه يقود في المقابل إلى الاتصال والوحدة الروحية مع المثيل من الفلاسفة والعلماء والعارفين. إنها وحدة لا تعترف بالمكان والزمان. ويحقق الإنسان اتصاله بالمثيل متى استطاع أن يتصل بالعقل، لأنه حينما يتصل به وبالعقول المفارقة عامة، يصير هو نفسه عقلا، فيتحد بجميع العقول التي مضت في غابر الزمان والتي تأتي في مستقبل الأيام.

إننا نعتقد أن النوع الجديد من الخطاب المناهض للوجود السياسي، والمنتصر للوجود المعرفي، هو دعوة من ابن باجة لتربية المواطن خارج حيزه السياسي، بما يقتضيه من مؤسسات وأنظمة أخلاقية وشرعية وعقدية، والتوجه إليه باعتباره طاقة عقلية خالصة، وبوصفه قيمة وجودية غير قابلة للمداولة في سوق السياسة.

---

(28) **نفسه**، ص 90.

الكتلة الديمقراطية والتناوب:
عن طبيعة التوافق السياسي

عبد الرحيم العماري
كلية الآداب – بني ملال

1. بيان بإشارة

وعلى العكس من متطلبات الانفتاح، تم احتكار السلطة الفعلية من طرف مركز واحد ووحيد، هو وزارة الداخلية التي ما فتئ استقلالها عن المؤسسات الأرسخ والأثبت يتزايد. كما أن فعاليتها المبنية في جزء كبير منها على قدرتها على توفير الموارد من أجل الحصول على التكنولوجيا المتقدمة والأطر الأكثر كفاءة، تخضع بالفعل أغلب الوظائف، الوزارية الأخرى، بما فيها العدل والتربية والإعلام، جاعلة من كل نشاط، من الثقافة إلى الأرصاد الجوية، مسألة "أمن"، وقد حلَّ "التأطير الأمني" بفعل مضاعفة الأعوان والشبكات الإدارية في الجهات، محل التنمية الجهوية[1].

2. الطرح : تعبيران عن لحظة واحدة

يتم التعبير عن اللحظة السياسية التي نعيشها اليوم بالمغرب بواسطة مركبين، هما مرتبطان بآلية : "الاستتباع" : "الانتقال الديمقراطي" والتناوب التوافقي"، نود القبض على الوحدة اللغوية "توافق"، ونتساءل:

– ما طبيعة التوافق الذي حصل بين الموسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية (الكتلة الديمقراطية)، والذي قام عليه معجم سياسي بمحور يسمى "التناوب التوافقي" بالمغرب ؟.

---

(1) هشام بن عبد الله العلوي "من أجل ضمان الانتقال الديمقراطي ودوام العرش : الملكية المغربية والنزوح نحو الإصلاح" جريدة **الاتحاد الاشتراكي**، 7 شتنبر 1996.

بمقدور هذا السؤال أن يمنح أرضية طبيعة للحصول على أجوبة تساؤلات استراتيجية، من أهمها :

- ألا يعكس هذا ضمن الثقافة السياسية التي حكمت الفاعلين المتصارعين في النسق السياسي ؟ ألسنا من جديد أمام وجه من الأوجه التي ترسخ ثقافة التوافقات في أوج الصراع السياسي ؟

وفي أوج أزمة الدولة، يقترح الملك الراحل على الكتلة الديمقراطية (المعارضة في البرلمان السابق) المشاركة في الحكومة، بوزير أول منها. لكن لم يلق الاقتراح استجابة الكتلة فكيف عبر محمد بوستة (الأمين العام لحزب الاستقلال وأحد قياديي الكتلة) عن فشل التناوب في لحظة دقيقة، اقترح أبانها وزير أول [2].

يقول فيها بعد :

"ولما طرح علي أن أكون وزيرا أولا، وأخبرنا بلك رسميا مستشار الملك بمحضر اليازغي وبنسعيد. حيث قال أن الملك قرر بعد النقاش معكم أن يعين فلانا وزيرا أولا. وفي ذلك الوقت، قلت شخصيا أنه لا يجب أن يرغمني جلالته على أن أقترح إدريس البصري وزيرا للداخلية لأنه لا يعقل أن أتحدث بالأمس في الحزب والبرلمان والشارع والصحافة، وأقول أن إدريس البصري يزور الانتخابات، ثم آتي بعد ذلك لأمسك بيده. وأدخل به للبرلمان كوزير للداخلية. هذا لا أتحمله ولا أقبله" [3]

لم يكن التناوب ديمقراطيا، أي منبثقا عن صناديق الاقتراع. كان تناوب تسوية بين فاعلين سياسيين.

تأسيسا على ماسبق، نحلل الخطاب السياسي السالف ذكره من منظور علم التواصل السياسي على وجه الخصوص.

---

(2) انظر تحليل فرانسو سودان (مدير تحرير جريدة **جون أفريك** الصادرة بفرنسا) لبلاغ الديوان الملكي في مقال موجز (عدد 19 يناير 1995، حول الموضوع نفسه. إذ يعبر عن وجهة النظر الرسمية وقتئذ.

(3) حوار مع ذ. محمد بوستة، ملف خاص عن الكتلة بمناسبة 11 يناير 2001، **أسبوعية العمل الديمقراطي**، 13-19 يناير 2001.

3. خطاب استرجاع عن "التناوب" :

بداية، قدم الملك الراحل مفهوم "التناوب" بدل مفهوم "التداول" مثلا. هل لأن الكتلة لا تتوفر على أغلبية برلمانية على الرغم من معضلات الانتخابات المغربية ؟

يقوم خطاب الاسترجاع السياسي على آليات تهيكل دلالاته الصريحة والضمنية على حد سواء :

- لم يرد معجم "التناوب" على الطريق المغربية صراحة. بل هيمن معجم "التعيين" في الوزارة الأولى لكن ضمنيا نفهم من الرسالة السياسية المقصرية المتوخاة، نختصرها على شكل معادلة :

تناوب (توافقي) = وزير أول معين من الكتلة = محمد بوستة (الأمين العام لحزب الاستقلال).

- تهيمن بنية خطابية على الخطاب (المقطع) السياسي : أسماء أعلام لفاعلين سياسيين هم : اليازغي، بنسعيد، إدريس البصري (ذكر مرتين). فما دلالة ذلك على مستوى السنن الرمزي ؟ لكون الفعل السياسي مشخصا، لم يخضع بعد للمؤسسة بالمغرب ؟

لكن على الرغم من ذلك، يحيل على مؤسسات : الملك، مستشار الملك، وزير الداخلية.

يبدو أن الوضع غير محسوم مؤسسيا، ربما لأن القاعدة المؤسسية لمقترح التناوب لم تتوفر بعد. يقول بهذا الصدد، السيد بوستة :

"ولن يكون لدينا مانع قبل ذلك أيضا. لكن ليست لدينا أغلبية مع أصدقائنا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي وحزب التقدم والاشتراكية... فمن أجل احترام الفكرة الجوهرية القائلة بأن الحكومة يجب أن تستفيد من أغلبية تسمح لها بالحصول على ثقة البرلمان، فكرنا حتى في تحالف مع التجمع الوطني للأحرار لأحمد عصمان والحركة الشعبية لمحجوبي أحرضان. وآمل ألا نحتاج إلى هذا الرصيد المتبقى إذا جرت الانتخابات بعد الإصلاحات، وقبل نهاية مدة

السلطة التشريعية (الحالية). وحالما يكون بوسعنا تشكيل حكومة تحترم جميع مقتضيات الدستور، لما لا نفكر في التناوب؟" (م.ن: 3).

تطعيما للتحليل، نوازن هذا الخطاب مع خطاب سياسي مقابل، يقدم تصورا آخر عن فشل "التناوب".

ورد في بلاغ للديوان الملكي، مايلي :

"في الرابع عشر من شهر أكتوبر المنصرم وأثناء افتتاح جلالة الملك نصره الله للسنة البرلمانية، تفضل حفظ الله فأعلن عن قراره تأسيس حكومة التناوب على أن تتألف من أحزاب المعارضة والأحزاب التي ترغب في الانضمام إليها لتضمن لها داخل البرلمان أغلبية عددية.

وقد أوضح جلالته أنه سيختار الوزير الأول لهذه الحكومة من بين أعضاء الكتلة الوطنية. وبعد ذلك استقبل جلالته كلا من السيد محمد اليازغي الكاتب الأول بالنيابة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والسيد محمد بوستة الأمين العام لحزب الاستقلال، حيث أعلنا قبولهما للقرار السياسي والتمسا أن يعطي لهما بعض الوقت لإعداد برنامج الحكومة والبحث عن حلفاء من بين الأحزاب الممثلة في البرلمان.

وفي الوقت الذي ظلت الاتصالات تجري خاصة بواسطة بعض مستشاري صاحب الجلالة، استقبل جلالته على التوالي السادة : المعطي بوعبيد ومحند العنصر وعلي يعتة والمحجوبي أحرضان وأرسلان الجديدي، وأحمد عصمان. وكان كل واحد مرفوقا ببعض أعضاء هيئات حزبه العليا.

ومؤخرا، استقبل بالديوان الملكي السيد أحمد رضا جديرة مستشار جلالة الملك السادة اليازغي وبوستة وبنسعيد أيت إيدر الذين أكدو له **استجابتهم للقرار الملكي دون أن يقرنوها بأي شرط من أي نوع، إلا أنهم أضافوا أنهم يعارضون أن يكون السيد إدريس البصري ضمن أعضاء حكومة التناوب.**

إن جلالة الملك نصره الله يدرك أسباب معارضة قادة الكتلة. لكنه، يعتبر أن النزول عندها قد يمس مساسا خطيرا بحسن سير المؤسسات المقدسة.

وقرر في الـوقت الحاضر **العدول** عن **إنشـاء حكـومة التناوب**. وبدلا عنها قرر تأسيس حكومة جديدة، تشكل فيها الأغلبية البرلمانية الحالية العنصر السائد.

هذا، وإذا كانت المساعي التي بذلت في هذا السبيل لم تفض إلى ما كان يرغب فيه جلالته، فإن أسباب الأمل في إقامة حكومة تناوب خلال هذه الدورة **التشريعية تظل واردة ومرغوبا فيها**[4] ".

4. سياق بين استراتيجية أزمة واستراتيجية تأزيم :

لاستيعاب استراتيجية الخطاب، نرغم على ترتيب معطيات، هي بمثابة مكونات للسياق السياسي الخارجي :

أ - في اليوم نفسه، أي الأربعاء (11 يناير 1995)، نشرت جريدة "العلم" البلاغ متجاورا مع بيان الأحزاب الديمقراطية في أعلى الصفحة الأولى "مواصلة النضال من أجل التغيير الدستوري والسياسي". دلالة ذلك حقبة جديدة في الصراع السياسي تسجل تباعدا جديدا بين الحركة الوطنية (الكتلة بيانها) في التركيز على الإصلاح الدستوري والسياسي، وبين المؤسسة الملكية (العدول عن التناوب بعد معارضة أحزاب الكتلة وجود إدريس البصري - وزير الداخلية - ضمن الحكومة المتوقع أن تشارك فيها).

ب - وكان الإعلان عن مقترح مشاركة الكتلة "التناوب" في صيغة جديدة، يوم 14 أكتوبر 1994 بمناسبة افتتاح الملك الراحل السنة البرلمانية.

ج - يقدم البلاغ معطى : أعلنت أحزاب الكتلة (لم يعتمد الوصف "الديمقراطية") الممثلة في البرلمان (ح.س وإ.ش.ق.ش) عن قبول القرار مع التماس الوقت لإعداد البرنامج الحكومي والبحث عن حلفاء. بيد أنها ستقدم إجابة أخرى (بانضمام م.ع.د.ش المتشاور) بإضافة شرط جديد : تنحية إدريس البصري عن المشاركة في الحكومة. هذا يعني استحالة التساكن مع السلطة الحكومية المسؤولة عن الإدارة الترابية، التي يدخل

---

(4) نشرته جريدة **العلم** العدد 16330، الخميس 10 شعبان 1415 الموافق 12 يناير 1995.

تنظيم الانتخابات ضمن مجالها من جهة، والتي ظلت دوما الوزارة المفتاح في النسق السياسي المغربي في الحكومات التي عارضتها كل أو أغلب فصائل الحركة الوطنية لعقود[5].

د. غاب حزب ت.ش (مكون من مكونات الكتلة) عن مسار العرض والإجابة. بيد أنه حضر ضمن جدول الاستقبالات لأحزاب الوفاق، وأحزاب أخرى. هذا بالطبع يثير تساؤلات شتى.

هـ - يشير البلاغ إلى أن نزول الملك عند رغبة الأحزاب الثلاثة "مساس خطير بحسن سير المؤسسات المقدسة". تتوالد عن ذلك أسئلة ملغزة. بيد أن الأقرب في التأويل، أنه لينظر دوما إلى كون وزارة الداخلية من وزارات السيادة الواقعة في اختصاص الملك. لكن ذهب تأويل آخر إلى أن من بين الملفات الكبرى التي يشتغل عليها البصري ملف القضية الوطنية الأولى، أي الصحراء المغربية.

و - من المعطيات السياقية التي حكمت خيار مقترح "التناوب" معطى أسوء حالة جفاف عرفها المغرب منذ سنوات. بلغ العجز في الأمطار 55٪ بالنسبة لسنة عادية[6] ولا تتعدى نسبة الملء بالسدود 30٪. كما أن المعدل أدنى في مناطق الغرب وسوس. مما خلق أزمة اقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى ترسبات الأزمة السياسية بعد الانتخابات المطعون فيها، ورفض الكتلة للمشاركة في الحكومة بعد عرض 1993.

كل المعطيات تشير إلى أن الدولة كانت بالفعل في أزمة شاملة، تتطلب مخرجا. ودخول أحزاب الكتلة من العوامل المحفزة على إقلاع جديد. فهل رفض الكتلة للتناوب المعروض في 14 أكتوبر 1994، وعي لديها بمنطق أن علاقات القوة في صالحها ؟

---

(5) حكاية أول وزير للداخلية بالمغرب الحسن اليوسي و "عدي بيهي"، تثير العديد من ألغاز موقع المؤسسة ضمن مؤسسة الدولة. بقدرة قادر، يتحول الحسن اليوسي من شاهد أساسي إلى متهم رئيسي في محاكمة العامل على تافيلالت عدي وبيهي التي ابتدأت يوم 22 دجنبر 1958، قبل يومين من تنصيب حكومة عبد الله ابراهيم. وإن فراره إلى إسبانيا، سيترك أسئلة معلقة. نحيل إلى الملف الذي أنجزه عبد اللطيف جبرو في الصيف 2000 "بجريدة **الأحداث المغربية**".

(6) تناولت الصحافة الحزبية التابعة لأحزاب الكتلة ذلك على وجه الخصوص، نشير مثلا إلى "**العلم**"، عدد 12، يناير 1990، في الصفحة الأولى.

ز - في السياق ذاته، نعرض لما أثاره تقرير صندوق النقد الدولي حول المغرب : "لقد قرأنا هذه التقارير، فوجدت فيها فصاحة موجعة وأرقاما في الحقيقة مؤلمة، ومقارنات تجعل كل ذي ضمير لا ينام".

هكذا، تحدث الملك الراحل عن تقرير البنك الدولي عن المغرب (التعليم والإدارة والاقتصاد)، أمام المجلس النواب مساء الجمعة 13 أكتوبر 1995. ومن أهم ما ألح عليه التقرير إصلاحات مبنية على إدارة سياسية خصوصا على مستوى التعليم والإدارة والاقتصاد. وعليه نكون أمام اعتراف رسمي من قبل الدولة.

وترتسم دائرة اللامفكر فيه السياسي في المقطع السياسي في الحدود الفاصلة فيما بين سلطتين : الملكية (الملك) // الوزير الأول (الحكومة).

لهذا، تصب الأدبيات التنظيرية لأحزاب الكتلة الديمقراطية في شعار "الحكومة المسؤولة" (مذكرتا 1992 و1996)، دون التصريح بذلك في الخطاب.

ج - على سبيل التخريج : توافق غير ممأسس : في الوقت الذي يحتد النقاش حول "الفصل بين السلط" يحتمي الخطاب السياسي بمعجم ـ التراضي" لتوافق من :

أ - إنه توافق سياسي غير ممأسس ؛ أي واقع خارج المؤسسات،

ب - يظل من ثم، تعاقدا خارج خطاب الدستور نفسه، الذي هو القانون الأساس للدولة،

ج - أهم أوجهه : "اللحظية". إذ حكمته عوامل سياقية، فيما ما هو مؤسسي وما هو غير مؤسسي : (تدبير مشكل الخلاف مثلا).

د - يكون بناء على ما سلف، تناوبا تسوية، يمكن تأويله :

د. 1 : سياسيا، كشكل من أشكال إشراك نخبة معارضة في السلطة،

د. 2 : مؤسسيا، كوجه من أوجه تقاسم المؤسسة الملكية ومؤسسة الوزير الأول مهمة تدبير الشأن العام،

د.3 : إستراتيجيا، كتعبير عن تنازل متبادل فيما بين الملك الراحل والسيد عبد الرحمان يوسفي، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. ليبقى السؤال معلقا حول حجم التنازلات لدى كل طرف مع "التوافق" الذي تحقق اليوم.

هـ - يعكس ذلك طبيعة العلاقة المعقدة بين الملكية والحركة الوطنية بالمغرب. لنفحص مجال اللبس بها :

1- الكتلة # الداخلية ؛

2 - الداخلية = وزارة السيادة ؛

3 - وزارة السيادة = صلاحية الملك.

يرتفع اللبس أحيانا حد المفارقة لكن هل مرد هذا التعقيد طبيعة النسق السياسي بالمغرب الذي لم يقو بعد على حل أهم معضلاته ؟

ج - "**ماأشبه الليلة بالبارحة!**" "توافق" بين عرض السلة وجوهرها:

كان عمق الصراع حول الدستور، منذ الاستقلال ينصب على سياق المؤسسة التي من شأنها تخويل سلطة تنفيذية حقيقية للحكومة، وتشريعية حقيقية لممثلي الشعب. واشتغل "التوافق" غير ما مرة للتهدئة بواسطة حلول وسطى. لكن لذلك سلبيات أيضا. استطاع المهدي بنبركة في لحظة من اللحظات، التعبير ببساطة في خطاب سياسي استرجاع عن الفرق الشاسع بين سلطة حقيقية (جوهر السلطة) وسلطة صورية (عرض السلطة)[7]، نتيجة لآلية "توافق" سابق يقول : "وتعلم بعض إطارات الحزب بالتفصيل كيف قمنا منذ البداية، ونحن لا نزال في حزب الاستقلال بالدفاع **عن مبدأ أساسي**، يضمن لكل حكومة تستحق هذا الاسم أن تباشر السلطة التنفيذية المخولة لها، ذلك المبدأ الذي بدون احترامه تكون الحكومة اسما بلا مسمى. وهو أن تكون بيد الحكومة سائر وسائل السلطة و**بالأخص الإشراف على موظفي وزارة الداخلية والعمال**؛ وكذلك **مصالح الجيش**

(7) مقتطفات من كتاب "**الاختيار الثوري في المغرب**"، ملف عن ذكرى اختطاف المهدي بنبركة، أ.ش : 29 أكتوبر 1998.

والشرطة والدرك التي كانت أجهزة تعمل على احتكارها. وكنا كلما وصفنا مشكلة هذه **المناطق المحرمة** أو أدرجناها في أعمال أحد **المجالس الوزارية**، وجدنا أنفسنا موضع **هجوم مركز** من **طرف الصحافة الاستعمارية الفرنسية** تحت عناوين بارزة ومانشيتات : "**العرش المغربي في خطر**"، وفي ذلك، منتهى المفارقة لصدوره من **أولئك الذين اعتدوا على العرش** من قبل ثلاث سنوات.

ولم نقم بواجب التوضيح أمام الرأي العام لهذه المعارك المتجددة على تعاقب الحكومات من **الوزارتين الائتلافيتين الأولى والثانية** إلى حكومتي **بلافريج وعبد الله إبراهيم**. ولم نقل قط للشعب إننا كنا فاقدين لوسائل تنفيذ برامجنا. فلا غرابة إذن من أن يتهمنا البعض اليوم بأننا كنا نتوفر على سائر السلطات طيلة سنوات 1956 إلى 1960، بينما كنا فاقدين **لجوهر السلطة**. هذه هي الحقيقة".

خطاب اليسار المغربي
النشأة والتطور

محمد السيدي
كلية الآداب - الرباط

إن مقاربة الظاهرة اللغوية تقتضي من بين ما تقتضيه تحديد الإطار النظري، الذي يتم انطلاقا منه رصد ووصف هذه الظاهرة. والظاهرة التي نتوخى معالجتها في هذا العرض تتمثل في نموج من نماذج الخطاب السياسي المغربي، ونقصد تحديدا خطاب اليسار المغربي، وذلك بغاية البحث في ظروف إنتاجه وكذا في اقتضاءاته واستلزاماته. لتحقيق هذه الغاية يجدر بنا أن نحدد ما نعنيه باليسار المغربي، دون أن ندخل في الجزئيات والتصنيفات التي يعتقد أنها تمايز بين ما يمكن أن نسميه تيارات اليسار المغربي، نقول إن ما نقصده باستعمالنا لمفهوم اليسار المغربي هو ذلك الاتجاه الفكري الذي يقول أو يؤمن بمبادئ الاشتراكية العلمية. إن ما يطبع هذا التحديد هو سمة التعميم، والتي لا نتوخى منها إلا ضبط الخصائص الكلية لهذا الخطاب.

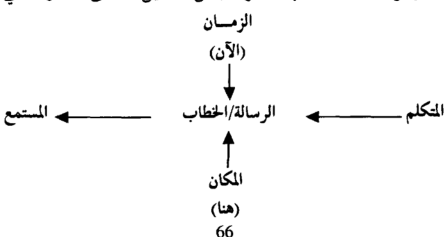
بيد أن تحقيق هذه الغاية يقتضي منا تحديد الأدوات الواصفة والإجراءات التحليلية التي نراها ملائمة لموضوعنا. ما من شك في أن النظريات اللسانية تختلف في تصورها لمفهوم الخطاب، فإذا كان البنيويون يرون الخطاب وحدة من وحدات اللغة (langue)، ويقترحون معالجته على هذا الأساس، وهذا هو مذهب التوزيعيين (Harris)، الذين يذهبون إلى جعل مفهوم الخطاب شبيها بمفهوم الجملة، وهو ما يترتب عنه أن الخطاب بنية يمكن أن تعالج بنفس الإجراءات التي تعالج بها الجملة، أي انطلاقا من تحديد العلاقات التي تحكم وحداته، أي باعتماد التحليل إلى المكونات

المباشرة ؛ إذا كان هذا هو موقف البنيويين بصفة عامة، فإن ثمة تصوراً آخر يربط الخطاب بالتواصل، في إطار هذا المنظور الثاني سنحاول معالجة موضوعنا.

معنى ذلك أننا سننظر إلى هذا الخطاب على أساس كونه نتاج عمليات لغوية محكومة بظروف إنتاج زمانية ومكانية محددة. فالمنطلق الذي سننطلق منه إذن منطلق تداولي يراعي ربط الظاهرة المراد وصفها بالواقع غير اللغوي، أي بظروف إنتاجها. ستتعامل إذن مع هذا الخطاب بوصفه استعمالا للغة بهدف تحقيق أغراض تواصلية معينة، أي أفعال لغوية خاصة. فنظرتنا لخطاب اليسار المغربي لن تكون نظرة المؤرخ أو عالم السياسة الذي يسعى إلى التأريخ للأفكار، بل ستكون نظرة اللساني التداولي، الذي يبحث في الكيفية التي استعملت بها اللغة الطبيعية، أي في قصد المتكلم من استعماله لعبارة لغوية ما. إن ما يبرر اعتمادنا لهذا المنظور هو اعتقادنا أن اللغة الطبيعية هي قبل كل شيء أداة للتواصل، أي للتفاعل الاجتماعي. فاللغة من هذا المنظور تستعمل لتحقيق أغراض تواصلية قد لا يدل عليها منطوق العبارة اللغوية، بل يتم استنباطها عبر استدلالات منطقية لا يتضمنها النسق اللغوي، وإنما تحددها عوامل سوسيو - ثقافية.

1 . عوامل أو ظروف إنتاج الخطاب :

نقصد بعوامل أو ظروف إنتاج الخطاب، ما يصطلح عليه في الأدبيات التداولية بعناصر الموقف التواصلي. لقد درج التداوليون على القول إن عناصر الموقف التواصلي تتكون من : المتكلم والمستمع والزمان والمكان والرسالة أو الخطاب، وهو مايمكن التمثيل له على النحو التالي :



يختلف التداوليون في تصورهم لطبيعة البحث التداولي، وذلك باختلاف منطلقاتهم النظرية (الفلسفة، المنطق، اللسانيات، علم الاجتماع...) غير أن الاتفاق يكاد يكون حاصلا بينهم بخصوص طبيعة هذه العناصر، التي يرون أنها ذات طبيعة فيزيائية، أي أن لها مرجعا في العالم الخارجي. فالمتكلم والمستمع ينظر إليها على أساس أنهما شخصان موجودان في الواقع لهما سمات مرجعية محددة، وكذلك الشأن بالنسبة لعنصري الزمان والمكان فهما الآخران موسومين بالفيزيائية، إذ يقصد بالزمان زمن القول، أي زمن التلفظ وبالمكان مكان التلفظ كذلك، أما الرسالة أو الخطاب فيراد به العلامة اللغوية المستعملة للتواصل صوتية كانت أو غير صوتية. هذه العناصر تسمى أيضا بالقرائن الإشارية، وتشمل الأسماء وضمائر الشخص أو الزمان أو المكان التي تساعد في تحديد ظروف إنتاج الخطاب. من هذا المنظور سنحاول رصد خصائص خطاب اليسار المغربي، بحثا في ظروف إنتاجه وفي اقتضاءاته واستلزاماته الدلالية.

2. ظروف تكون خطاب اليسار :

1.2. ظروف داخلية :

يمكن القول إن الخطاب السياسي المغربي بصفة عامة، قد ظهر في شكله المعاصر انطلاقا من منتصف القرن الماضي، أي مع تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال. ذلك أن هذه الوثيقة تشكل في اعتقادنا المصدر الأول لهذا الخطاب، فإذا نظرنا في هذه الوثيقة نجدها تتضمن مطلبين رئيسين، دعوة إلى استرجاع الاستقلال ثم إقامة الحكم على أساس الشورى (اعتماد نظام المؤسسات الدستورية). فإذا كان المطلب الأول قد تحقق برحيل المستعمر وعودة شرعية الملكية بتوقيع معاهدتي الاستقلال مع كل من فرنسا وإسبانيا، فإن المطلب الثاني والذي يعد أمرا داخليا، أي أن تحقيقه مرهون بالتوافق بين القصر والحركة الوطنية بجميع مكوناتها، هو الذي يشكل مصدر الخلاف بين رفاق الأمس في الكفاح ضد المستعمر.

لقد عرفت السنوات الأولى للاستقلال نقاشا حادا بين أطراف المشهد السياسي بالمغرب، بخصوص كيفية تدبير الشأن العام، وكذا بخصوص سبل القطيعة مع الإرث الذي خلفه المستعمر بعد رحيله (الأطر الإدارية، القوانين التنظيمية ذات الصلة بعرقلة العمل الديمقراطي...). وهو ما نتج عنه ظهور خطاب ذي طابع يساري يعتمد مفاهيم تحمل في ذاتها روح الاشتراكية العلمية وإن كانت في الواقع متعددة الفاعلين (المتكلمين)[1]. غير أننا نجد في الأدبيات السياسية المغربية خطابات يسارية منذ عهد الحماية، وهي خطابات ارتبطت في مجملها بخطاب الحزب الشيوعي الفرنسي ولم تكن تشكل تيارا قويا بل كانت تكاد تنحصر في أوساط مثقفة، عكس الخطاب الاتحادي الذي كان متعدد المرجعيات[2].

2.2. ظروف خارجية :

إذا كانت الظروف الداخلية، التي أشرنا إلى بعضها سابقا، قد ساهمت في تكون خطاب سياسي ذي طابع يساري، فإن ثمة عوامل خارجية ساهمت هي الأخري في هذا التكون، منها انتشار فكر القومية العربية القادم من الشرق العربي، وما يحمله من دعوة إلى الثورة على النظم التقليدية، والتي حمّلها نتائج نكبة 1948، ثم هناك انتشار حركات التحرر في ما عرف بالعالم الثالث، خاصة ظهور منظومة عدم الانحياز، ثم قيام الأممية الاشتراكية. كل هذه المعطيات أدت إلى بروز هذا الخطاب، وإلى تحديد معالمه.

3. الاقتضاءات والاستلزامات

في ظل هذه الظروف الداخلية والخارجية تكون خطاب اليسار المغربي. إن الناظر في هذا الخطاب يلاحظ أنه يحمل من الدلالات والمعاني ما يجعله خطابا ملتبسا، يحتمل أكثر من تأويل، أو قراءة. فإذا أخذنا مثلا

---

(1) لقد كان من سمات منتج خطاب اليسار المغربي تعدد الطبقات الاجتماعية التي ينتمي إليها (النخبة المثقفة/ خريجو الجامعة الأجنبية، النقابيون، بعض قادة جيش التحرير) هذه سمة الخطاب الاتحادي بصفة خاصة في المراحل الأولى لنشأته.

(2) أنظر الهامش الأول.

الشعار الذي رفعه الاتحاديون وهم يعلنون انفصالهم عن حزب الاستقلال نجد أن هذا الشعار يحتمل أكثر من قراءة.

إن الفكرة التي اجتمع المنشقون عن الحزب الأم حولها يلخصها الشعار الذي اختاروه للمؤتمر التأسيسي المنعقد بالدارالبيضاء 6 شتمبر من سنة 1959. يقول هذا الشعار : **لاحزبية بعد اليوم**. إن الشعار لم يكن وليد الصدفة أو أن اختياره كان اختيارا اعتباطيا، بل يدل على عمق الرغبة في القطيعة مع الماضي وإعلان التميز عن رفاق الأمس. إذا كان هذا هو ظاهر الشعار، فإن ما يقتضيه من معنى وما يستلزمه من دلالة هو أبعد من ذلك.

لقد عملت الحركة الوطنية في تأسيسها لحزب الاستقلال، على الربط بين الدين والوطن، فكان لزاما على المنخرط في الحزب أن يؤدي القسم على أن لا يخون ميثاق الحزب أويفشي أسراره. ومعلوم أن أداء اليمين يعني الالتزام والانضباط. فكان الشعار "لاحزبية بعد اليوم" دعوة إلى التحلل من القسم، وهو ما يعني في ذات الوقت أن لاكفارة بل نضال من أجل تحقيق الشطر الثاني من وثيقة المطالبة بالاستقلال.

أما ما يستلزمه الشعار فيتمثل في كون واضعيه كانوا يعلمون أنهم في واقع الأمر مختلفو الأهداف والمصالح. هذا الاختلاف ستبرزه السنوات اللاحقة، حيث كان كل مكون من مكونات الحزب الجديد "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" يسعى إلى فرض منظوره وتصوره للعمل السياسي الذي يجب على الحزب أن يقوم به. فبرزت نتيجة لذلك الخلافات والصراعات بين المثقفين والنقابيين وبين الوافدين من جيش التحرير. فالشعار الذي كان يهدف منه التوحد، سيصبح في الواقع سببا من الأسباب التي أدت إلى عدم وضوح المذهب الإيديولوجي للحزب الجديد.

ما يؤكد ذلك، هو الدعوة إلى المؤتمر الاستثنائي لسنة 1975، والذي أقصي منه كثير من المؤسسين (النقابيون - الاتحاد المغربي للشغل - بعض قياديي جيش التحرير)، حيث سنلاحظ تغيرا في الخط الإيديولوجي، ذلك أن الانتقال سيكون من وجهة ذات طبيعة ثورية في ظاهرها إلى

دعوة تغييرية تقوم على العمل السياسي المبني على الوسائل الديمقراطية (الانتخابات)، وهذا هو ما سمي في الأدبيات الاتحادية بـ "الاختيار الديمقراطي"، حيث تمت القطيعة مع الجناح المتشدد[3] (أصحاب الاختيار الثوري).

انطلاقا من هذه اللحظة، واعتبارا للظروف التي طبعت الحياة السياسية بالمغرب بين إعلان حالة الاستثناء (1963) وحادث الطائرة الملكية (1972)، وما تلا ذلك من محاكمات سياسية ؛ سنلاحظ تعددا في الخطاب السياسي اليساري بالمغرب ناتج بصفة خاصة عن تصادم تيار يساري "محافظ" تمثله مجموعة عبد الرحيم بوعبيد، وتيار شبابي مشحون بما شهدته الساحة الأوربية بعد أحداث ماي 1968، وبتطورات الحرب الفيتنامية. لقد كان من نتائج ذلك ظهور العمل السياسي السري الهادف إلى زرع روح الثورة الاجتماعية باعتماد النموذج الأسيوي (الفيتنامي والصيني)، وإلى قطع الروابط التي تربط التيار المحافظ بقواعده الشعبية خاصة بالبوادي. غير أن إعلان الدولة عن نيتها الواضح في استرجاع الصحراء بالذهاب إلى محكمة العدل الدولية ثم بتنظيم المسيرة الخضراء سيؤدي إلى انقسام داخل التيار الشبابي بين مؤيد للموقف الرسمي للدولة ومعارض له.

وهكذا نلاحظ أن خطاب اليسار المغربي كان وما يزال محكوما بالمحيط الجيوسياسي الذي نشأ فيه، فهو رهين وضع النخبة المثقفة ورهين التغييرات التي يعرفها اليسار الأوربي الاشتراكي نظرا للروابط الثقافية والمذهبية التي غالبا ما جمعت اليساريين المغاربة باليساريين الأوربيين خاصة منهم الفرنسيون[4].

---

(3) ما أصبح يعرف بجناح اتحادي المنفى أو الخارج.

(4) أغلب أقطاب اليسار المغربي هم خريجو الجامعة الفرنسية.

Bibliographie

Austin, J.L., *Quand dire c'est faire*, Le Seuil, Paris 1970.

Benveniste, E., *Problèmes de linguistiques générale*, Gallimard, Paris 1966.

Chauveau, G., «Problèmes théoriques et méthodologiques en analyse du discours», *Langue française*, no 9, pp. 6-21. 1972.

Harris, Z. s., *Methods in structural Lingustics*, Univ. of Chicago, Press, 1951.

Pêcheux, M., *Analyse automatique du disours*, Dunod, 1969.

المتخيل الإيديولوجي في الخطاب السياسي المعاصر بالمغرب : الخطاب الاتحادي

عثمان أشقرا
كلية الآداب - تطوان.

ثلاثة محاور تفرض نفسها فيما يخص إنجاز مقاربتنا للموضوع المطروح :

- "المتخيل الإيديولوجي" ومفهوم "الخطاب"
- الخطاب السياسي المعاصر بالمغرب
- الخطاب الاتحادي

1- "المتخيل الإيديولوجي" ومفهوم "الخطاب"

في الفهم العام يحيل معنى المتخيل (أو المخيال L'imaginaire) على عالم الأحلام والأوهام والرؤى وبالتالي فهو يقابل ما هو واقعي وعقلاني ومعقول. وفلسفيا تكرس هذا المعنى منذ تنديد ديكارت بالمخيلة L'imagination، ودورها في تغليط العقل، وكان يلزم انتظار قرون لنقد هذه النظرة السلبية للمخيلة / الخيال، وإعادة الاعتبار لهما في بناء المعرفة الإنسانية.

وفي هذا الصدد تلزم الإشارة إلى كتاب ج. ب. سارتر الصادر سنة 1940 حيث سيتم، بالخصوص، إبراز الوظيفة المتميزة للمخيلة بهدف تمييزها عن المعرفة الإدراكية، باعتبار أن المتخيل يتميز بصفات التعالي والتجاوز والنفي. لكن التحول الأساسي في الموقف المعرفي إزاء المخيال حصل في مجال علم النفس التحليلي وامتدادات ذلك أنثروبولوجيا وسوسيولوجيا.

فالتحليل النفسي ليس فقط أعاد الاعتبار للحلم ضمن اشتغال الآلية النفسية، ولكن فرويد -رائد التحليل النفسي- ذهب أبعد وأقر بأن الوهم "Le fantasme" " هو إنشاء نفسي. . يرتبط بالرغبة، ولا يشير إلى شيء لا وجود له، أو إلى تخطيطات ذهنية سرابية لا صلابة لها، ولا يشير إلى الخطإ أو الكذب بل يشير إلى المتخيل الحي الذي يشد الفرد والجماعة "[1]. وهذا ما يتطابق، في منحى آخر، مع ما حدده R. Kaes كوظيفة رابعة للإيديولوجيا باعتبارها " أداة تأويل وترميز في خدمة علاقة الذات مع ذاتها عبر علاقتها مع العالم الخارجي (. . .) وبذلك فالإيديولوجيا تلعب دور معبر يمكّن من الانتقال من الاستيهام إلى القول، ومن اللاوعي إلى الوعي، ومن التمثلات إلى الكلمات "[2].

وفي نفس السياق، لكن في منظور سوسيولوجي، برز الاهتمام بموضوع الخيال من حيث هو مرتبط بتحليل الإيديولوجيات، وحقول الإنتاج الرمزي (ب. بورديو Pierre Bourdieu)[3]، أو ظاهرة الاستلاب والاستيهام الجماعي (ب. أنصار Pierre Ansart)[4] أو دينامية المخيال والبنيات الرمزية (ج. بالانديه)[5].

لكن عمل (ج. ديران Durand)[6] يبدو هو الأشمل والأعمق في هذا الصدد. إن ديران[6] لا يلتزم بمنظور واحد في التحليل، ولكنه يعتمد منهجا يمكن وصفه بتعدد الاختصاصات حيث يمتزج السوسيولوجي بالسيكولوجي بالإيديولوجي بتاريخ الأديان. كما أنه يحرص على أمرين :

الأول : التدقيق في معنى كلمات من شأن الخلط ما بينها التشويش على المعنى الأصلي (= صورة، دليل، استعارة، رمز. .)

---

(1) أنزيو ديديه، **الجماعة واللاوعي**، بيروت. 1990.

(2) René Kaes, *L'idéologie*, Denoel, p. 232.

(3) P. Bourdieu, *"La représentation politique"* in *Actes de la recherche en sciences politiques*, n° 36-37, Mars 1981.

(4) P. Ansart, "La psychanalyse comme instrument d'analyse des institutions idéologiques" in *L'homme et la société*, n° 51-54 (1979).

(5) G. Balandier, *Le pouvoir sur scène*, Balland, Paris 1980.

(6) G. Durand, *L'imagination symbolique*, PUF, Paris, 1964.

الثاني : عرض ونقد مختلف التصورات التي خاصمت أو أهملت وهمشت مجال الخيال والمخيلة عامة (أرسطو، ديكارت، مختلف أشكال الوضعية والعلموية. .) وبالمقابل يبرز عطاءات يونغ وباشلار وريكور وإلياد.

وضمن ما يسميه بالأفق الرمزي يطرح دراسته الرائدة لما يمكن تسميته بـ "النماذج الأساسية للمخيلة الإنسانية" في كتابه الأساسي "البنيات الأنثروبولوجية للمخيال"(7) حيث يربط المخيال بمجال الرمز الذي هو تمثل لمعنى مستور وتجلي له. كما أنه يقر بالدور الإيجابي للمخيلة باعتبارها عاملا هاما للتوازن النفسي -الاجتماعي مؤكدا على الدلالة الموضوعية والأنطولوجية لواقع المخيال وكذلك "كونيته"، وبالتالي وحدة "العقل" و"اللاعقل" داخل ما يمكن تسميته بمجال تخيلي عام. وعليه لا يكون المخيال حالة شاذة أو منفلتة، ولكنه هو ما يؤسس إبداع العقل الإنساني سواء كان نظريا أو عمليا : "ليس فقط لأن هذه الوظيفة (التأسيسية) تظهر بوصفها كونية في امتدادها من خلال النوع البشري ولكن أيضا في شموليتها : إنها جذر كل عمليات الوعي من حيث هي تنكشف كأثر أصلي للعقل".

والخلاصة أن تحديدنا لمصطلح "المتخيل الإيديولوجي" -بالشكل الذي قمنا به أعلاه- يبرز واقعة رئيسية تتمثل في كون أن ما يسود هنا وهناك -مثلا- كـ "فكر سياسي" (أو غيره) يلزم إدراكه من حيث هو يتجاوز مجرد كونه عقيدة أو مذهبا هما في خدمة مصالح طبقية معينة، ويحيل، بالمقابل وبالأساس، على ما هو أعمق : تلك الشبكات الكبرى والصغرى من عناصر التفكير، والتصور، والسلوك، والأفعال، وردود الأفعال غير الواعية أصلا، والتي يشكل مجموعها البنيات العميقة لما نسميه "المتخيل الإيديولوجي" الذي هو الإطار والمرجعية لكل ما هو مفكر فيه ومعقول. .

وهنا يحضر مفهوم الخطاب الذي يحدده، مثلا، ميشيل فوكو بأنه مجموع الملفوظات التي تنتمي إلى تشكيلة خطابية Formation discursive واحدة معرفا (أي فوكو) هذه الأخيرة بأنها "مجموع القواعد التاريخية

---

(7) G. Durand, Les structures anthropologiques de l'imaginaire Bordas, 1969
(مترجم إلى العربية تحت عنوان : **الأنثروبولوجيا** : رموزها وأساطيرها وأنساقها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1991)

المحددة في الزمان والمكان والمحددة بالنسبة لعصر معين أو مجال سوسيو اقتصادي أو لسني معين شروط اشتغال الوظيفة التلفظية "[8].

2- الخطاب السياسي المعاصر بالمغرب

عموما يمكن التأريخ للمغرب المعاصر انطلاقا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر في أعقاب هزيمة "إيسلي" في 1844 وحرب تطوان في 1860. فهذه مرحلة دخول النخبة المغربية زمن طرح الأسئلة الكبرى بصدد التأخر التاريخي للبلاد. وستأتي واقعة فرض السيطرة الاستعمارية على المغرب (تحت غطاء "الحماية" !) من 1912 إلى 1956 لتعمل على تدقيق أسئلة الطرح المذكور من داخل انطلاق "الحركة الوطنية المغربية" وبروز "الفكر الوطني المغربي" انطلاقا من ثلاثينات القرن العشرين بالخصوص. وعليه، فالفكر المغربي المعاصر (والخطاب السياسي أحد تمظهراته البارزة) هو حصيلة "صدمتين" :

- "صدمة" اكتشاف تقدم الآخر وتأخر الذات (واقعة "التأخر التاريخي").
- "صدمة" الاستعمار المقنع بقناع "الحماية" الفرنسية/الإسبانية.

ومن هنا -بدون شك- الطابع الدرامي لهذا الفكر في سياق أنه لم يمتلك قط مبادرة -فضلا عن حرية- طرح أسئلته الخاصة... ولكنها فرضت عليه فرضا بمنطق الواقع (التاريخي) الذي تجاوزه.

بتعبير آخر : إن الفكر المغربي المعاصر هو فكر لا ينشد إلى واقعه الموضوعي، وينخرط في صيرورته التاريخية الحقيقية (وليس المتوهمة)، إلا بمقدار ما يستغل موادهما (إذا جاز التعبير) لبناء "واقعه" الخاص المفارق وإقرار "تاريخه" الاستيهامي المؤسطر. وهنا نكون في قلب دينامية ما أبرزناه أعلاه كمجال لفعل (أو رد فعل) "المتخيل الإيديولوجي".

لقد سعى الجزء المتنور من النخبة المغربية الحاكمة والعالمة و"المثقفة" -بدءا- إلى التصدي للتهديدات والأطماع الأوروبية من خلال القيام

(8) M. Foucault, *L'archéologie du savoir* N.R.F Gallimard, Paris. 1969, p. 153.

بعض المبادرات "الإصلاحية" المحدودة، والمطالبة بأخرى أوسع. ومع فرض نظام الحماية الاستعمارية فرضت نفسها فكرة "الوطنية" من حيث هي مرجعية التدشين لمرحلة ملحمية جديدة تهيمن عليها روح "تأسيسية" جديدة (= أسطورة البدء المتجدد)، وتشدها صورة "الوحدة" الأصلية (= فانتازم التوحيد المطلق لقوى الشعب أو الأمة الخفية والسحرية)، وانتصاب فكرة "المخلص" المعاود الظهور في فترات الغمة والنكبة.

وفي هذا الصدد -كتبنا في مكان آخر- ما يلي[9] : "والخلاصة : لا يشكل الفكر الوطني بالمغرب -في ذاته- موضوعا تمكن مقاربته بهذه الصفة. إنه، من جهة، لصيق بحركة سياسية/وطنية يعبر عن أفكارها وبرنامجها -صراحة أو ضمنا- ومن جهة أخرى نتاج صيرورة مجتمعية (= الوضعية الاستعمارية) يعكس آثارها المنحفرة بعمق في الذاكرة والوجدان والخيال. ومن هنا جانب "العقلاني" المباشر الذي عبر طريقة تحليل المضمون مثلا يمكن إبرازه كأفكار ومواقف حول شؤون الدولة الاستعمارية (أو الوطنية فيما بعد) وأوضاع الاقتصاد والاجتماع للأهالي/ الشعب.. وجانب "اللاعقلاني" المتمثل عموما فيما عبرنا عنه بحالة "الاستيهام الجماعي" : بعث "أساطير" الجماعة (القومية والوطنية) أو خلقها، وتقديم رموز الماضي والتشديد عليها، وممارسة منطق التجريد والإعلاء مع ما يجره هذا الأمر من إقصاء وتهميش لمستويات وقطاعات من الواقع والحاضر بحيث يغيب هذا الأخير وراء ركام من "الأوهام" التي هي بقدر ما تجيش العواطف وتشحن النفوس ("الصوفية الوطنية") فإنها توقع الفكر في شرك الخطاب الإيديولوجي".

3- "الخطاب الاتحادي"

من المعلوم أنه في خضم تبدلات الوضع السياسي المغربي إبان سنوات الاستقلال الأولى، طفت على السطح تناقضات كانت من قبل كامنة في صميم تركيبة الحركة الوطنية المغربية ككل، وليس فقط مرتبطة بالتكوين الخاص للحزب السياسي الوطني الأكثر بروزا ونفوذا : حزب الاستقلال.

(9) عثمان أشقرا، "في الفكر الوطني المغربي"، **سلسلة المعرفة للجميع**، ع 17 ص 37.

وعليه، فالحركة "الانشقاقية" التي ستعلن عن نفسها، بدءا، تحت اسم "الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال"، وتعقد مؤتمرا تأسيسيا يوم 6 شتنبر 1959 معلنة عن ميلاد "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، هذه الحركة هي، من جهة، امتداد لمسار تشكل الفكر الوطني على قاعدة مخياله الإيديولوجي الخاص، ومن جهة أخرى، إعادة تشكيل ذات "الأساطير" و"الأوهام" الوطنية في سياق انبثاق تموقع محلي ودولي جديد : الصراع ضد الرجعية وقوى المحافظة المحلية والعداء للإمبريالية العالمية.

فمؤتمر 6 غشت 1959 التأسيسي انعقد تحت شعار "لا حزبية بعد اليوم". وبالتالي ففعل التأسيس هنا يمكن النظر إليه في سياقين : سياق الإعلان الرسمي عن ميلاد "تنظيم" سياسي جديد يعتبر نفسه فوق فكرة "التحزب" أو يتجاوزها - وسياق العود البدئي إلى اللحظة الملحمية الفريدة... لحظة التأسيس الأصلية السابقة على تشكل كل تنظيم جاء ليرهن الفكرة الخلاقة ويسجنها في شرك الممارسة السياسية/ السياسوية المحجوجة. وبالتالي فالدعوة هي إلى إسقاط قوى المحافظة والرجعية وتوحيد "القوات الشعبية" في إطار تحولها إلى البديل (المخلص) المنتظر. وعليه، فلا غرابة أن يلتحق بالحركة "المهدوية" الجديدة أفراد نافذون من هيئات سياسية منافسة (شوريون، أعضاء في الحركة الشعبية..)، وتتجاوز بالتالي في منظومة مخيالية إيديولوجية فريدة من نوعها صيغ ليبرالية بالكاد تعلن عن نفسها، مع نزعة تقدمية قومية وثالثية (نسبة إلى العام الثالث) مهيمنة، مع شعبوية (إسلاموية أحيانا") مؤثرة. وهذا ما سيصنع فرادة الخطاب السياسي الاتحادي من حيث أن الأمر لم يكن يتعلق يوم 6 شتنبر 1959 بحادث عادي يمكن تسجيله في خانة التأسيس الرسمي لتنظيم سياسي مغربي جديد، ولكن الأمر هو أعمق من حيث أبعاده الدلالية المادية والرمزية التي يمكن التعبير عنها بتبلور الفكرة الخارقة التالية : الانحياز التام إلى فكرة التقدم ضدا على نزعة التشرذم والتناحر المسيطرة، أي إرادة بعث مخيال الجماعة الوطنية الأصلية في طهرانيتها المتسامية وتوحدها الجوهراني وفعلها الخلاصي.

لقد صدر عن هذا المؤتمر "ميثاق" تكشف لغته المكثفة والرمزية عن استمرار الحضور لقوة المرجعية المخيالية لإيديولوجية التحرر الوطني، من داخل التأكيد على أطروحة العهد الجديد : التقدم باتجاه الانخراط الكلي في معركة العالم "الثالثية" التي هي ميزة العصر ولحمة إيديولوجيته الثورية الجديدة. ومن هنا انطلاق ملحمة عمل سياسي تأسيسي جديد، من جهة، يستعيد "أساطير" التأسيس الوطنية الأولى (لحظة المواجهة البدئية والصافية لقوى الشر الاستعمارية ولأذنابه من العملاء المحليين، و"طوبى" الوحدة الوطنية الخالصة)، ومن جهة أخرى، يطرح فكرة "الخلاص" و"التطهير" عبر نبذ فكرة "الحزبية" المحدودة والبغيضة. . . وطرح بديل "اتحاد" القوات الشعبية.

لكن كيف يستقيم تقدم وتبلور "البديل؛ بدون إنشاء "التنظيم" الذي يضبطه ويسنده ؟

هذا هو التناقض الجوهري -في تقديري- في مسيرة الحركة الاتحادية التاريخية، أي توزعها بين منطق الفعل "الحزبي" بإكراهاته الواقعية الضاغطة، ومنطق "الفكرة" بشحنتها المخيالية الإيديولوجية المعبئة. ومن هنا خصوصية الخطاب الاتحادي وطابع التوتر الدرامي المهيمن عليه. فالحركة الاتحادية تأسست انطلاقا من شعار "لا حزبية بعد اليوم"، وبالتالي فهي "فكرة" استقطبت حولها جمهورا من المريدين انخرطوا في شبه مسار صوفي وملحمي. فمن يستطيع القول بتأكيد : هذا حد "العقل" وهذا حد "المخيال" في الخطاب الاتحادي الملحمي الخارق ؟

ومن جهة أخرى، فلقد عرف مسار الحركة الاتحادية التاريخية انتكاسات قاسية، وتراجعات أليمة، وتحولات وانشقاقات درامية -لكن من الصعب- في تقديري - الإقرار أن الفكرة الاتحادية كخطاب (= الخطاب الاتحادي)استطاعت التخلص من نزعتها التأسيسية الأولى : التوتر الدرامي بين هوى "الفكرة" الطوباوية ومنطق "الحزب" البراجماتي. وهنا يكمن سر قوة الخطاب الاتحادي ومصدر "الفتنة" التي يمارسها على متلقيه عموما، وفي نفس الوقت تطل عناصر ضعفه، وهذا موضوع آخر.

مسألة الانتماء الاجتماعي المخزني

رشيد بكاج
كلية الآداب - الرباط -

لقد طرحت مسألة الانتماء الاجتماعي المخزني كإشكال نظري ومنهجي بغية التوصل إلى إجابة علمية حول آليات الإنتماء المخزنية بشكل محدد. فالمخزن غير مفتوح للعموم، وقد حاول المفكرون والفقهاء والمؤرخون المغاربة وغيرهم تحديد عناصر هذا الانتماء، معبرين عن انشغال علمي وغير علمي بهذه المسألة.

ويمكن إعادة صياغة هذا الاهتمام في إطار السؤال التالي : ماهي الخصائص، أو بالأحرى ماهي المعايير التي تخول لصاحبها الانتماء إلى المخزن؟

وإن كنا نعيد طرح السؤال من جديد حول موضوع الانتماء الاجتماعي المخزني، فلأننا نعتقد أنه مازال في حاجة إلى جواب سوسيولوجي، سيما بالنظر إلى التحولات التي يعرفها هذا الموضوع في سياق التحالفات أو الصراعات التي يتميز بها المجال السياسي بالمغرب، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن حيوية الانتماء الاجتماعي توازي دينامية الواقع المخزني برمته.

إن المسألة التي انطلق منها هؤلاء الباحثون، هي أنه ليس من السهل على أي فرد التمتع بتلك الخصائص والمعايير، وأن ذلك ربما رهين بتأثير عدة عوامل.

الإشكال الرئيسي :

بإمكاننا أن ننطلق من سؤال واسع : مَنْ من المغاربة يمكن أن يعتبر منتميا إلى "الجهاز المخزني" ؟ هذا إذا سلمنا بأن المخزن جهازا. هل بإمكاننا تلمس الحد الفاصل بين الذي ندعوه مخزن والآخر الذي يعتبر نفسه خارج عن هذه الدائرة؟.

المقاربات النظرية حول مسألة الانتماء :

1 - في مسألة الانتماء

لقد تعرضت العلوم الإنسانية بصفة عامة والسوسيولوجيا بصفة خاصة لمسألة الانتماء الاجتماعي[1] وانطلقت هذه العلوم من مقاربات مختلفة تعكس نوعية موضوعاته : الجماعة، المجتمع والمؤسسة... وخلفياتها والزوايا التي تنظر منها إلى هذه الموضوعات. القرابة، الثقافة، الوعي...إلخ.

تعريف الإنتماء :

يعني الإنتماء "الشعور بالمجموعة التي توجد بها وكذا شعور الذات بأنها من هذه المجموعة"[2]. وهذا يعني أن المقصود بالانتماء هو الحضور في المجموعة - وإن لم يكن عبر الوجود الفيزيقي - من خلال مرجعية الجماعة، وكذا بالارتباطات العاطفية التي تبني قيم هذه الجماعة ومعاييرها وعاداتها، وكذا بالشعور بالتضامن مع أولئك الذين هم جزء من هذه الجماعة[3].

مجموعة الانتماء :

وهي المجموعات التي يشارك فيها كل واحد بدوره أو وظيفته، ومن خلالها يتلقى تأثيرا مباشرا خلال مدة مشاركته. في الواقع كل واحد من

---

(1) هناك من يتحدث عن الإنتماءات المخزنية الإجتماعية بجمع وليس بالفرد.

Piérre kaufman, *L'inconscient politique*, PUF, Paris 1979 ; p 30.

(2) Georges Thines et Agnes lempreure, *Dictionnaire générale des sciences humaines*, Ed Universitaire, Paris 1975, p 83.

(3) Robert Lafon, *Vocabulaire de psychologie et de psychiatrie de l'enfant*, PUF, Paris 1969, p. 78.

حيث انتمائه هو جزء من مجموعات عديدة : المجموعة الأسرية والمجموعة المدرسية والمجموعة المهنية والمجموعة الاجتماعية والمجموعة الدينية... إلخ.

ومن المعروف في مجال اللآنثروبولوجيا أن في الجماعات البدائية العلاقات تكون مباشرة، وأنه من ذاتها تنطلق المعايير والقواعد والقوالب والقيم بصفة عامة.

وفي مقابل جماعة الانتماء هناك جماعة مرجعية حيث ويكون فيها الاختيار لدى الشخص للانضمام إلى جماعة لها معايير مختلفة داخل نوع واحد من الجماعة : أصدقاء، نقابة، حزب سياسي،...إلخ.

وفي معنى ضيق، تشير جماعة الانتماء إلى التقبل السلبي لحالة كما هي. في حين أن الجماعة المرجعية تتعلق بالتقبل الإيجابي والإرادي للجماعة التي تتقاسم معها القيم والأفكار والمثل .

المقاربة السوسيولوجية :

يربط "غاستون بوتول" الانتماء الاجتماعي بالعقلية يقول : «تشكل العقلية التركيبة الديناميكية والحية لكل مجتمع . ديناميكية لأنها في أعلى الدرجات ومتأصلة في كل فرد من أفراده فهي تحدد سلوكاتهم وتفكيرهم، كما تحكم إبداعاتهم لأن في علاقتهم بها يطرحون قضاياهم واهتماماتهم»[4].

بالفعل – مع الأخد بعين الاعتبار الطريقة التي يؤكد بها الأفراد انتماءاتهم الاجتماعية – نضطر اليوم إلى تفسير الديناميكية التي يكتسبون من خلالها ويحافظون على استقلالهم الخاص – إن الأفراد يديرون خصوصياتهم ارتباطا بالجماعات والأشخاص الذين عبرهم يغترفون ببعضهم[5].

(4) Gaston Bouthoul, *Les mentalités*, PUF, Paris 1961 ; p. 11.

(5) Généviéve Vinsonneau, *Appartenance culturelles et sub-culturelles inégalités sociales et variations des éxpressions identitaires*, Etudes éxpérimentales parmi quelques politiques défavorisés au systèmes hétérogénes, Thése de doctorat d'Etat, Université de Paris V, Sorbonne, 1993, p 4.

يشير غاستون بوتول إلى المعطيات المتعلقة بالانتماء من خلال اعتبارات سوسيولوجية ثلاث : السلوكات النوعية التي هي نفسها موجودة داخل كل جماعة محددة. المعتقدات والمعارف القارة بشكل كاف، وأخيرا المؤسسات وهي تمثل الطريقة التي يؤكد ويموضع ويفرض من خلالها أفراد هذه الجماعة عقليتهم[6].

المقترح المنهجي :

يقترح بوتول من أجل دراسة مسألة العقلية ومن خلالها الانتماء الاجتماعي طريقتين :

- الطريقة الوصفية وتتمثل في جمع المعلومات من خلال الأفراد الذين يحملون نفس العقلية وذلك عن طريق التعبيرات أو السرد.

- أما الطريقة الثانية فهي تحليلية وتقوم على تحليل المحتوى : (وثائق، نصوص وغيرها) [7].

الطرح المحلي

1) الطرح الخلدوني ومسألة العصبية (المركزية الاجتماعية) :

تندرج مسألة الانتماء عند ابن خلدون في إطار النسب الذي بنى عليه ابن خلدون نظريته السياسية كلها. فالنسب في المنظومة التاريخية الخلدونية يساهم في الحركة التاريخية للمجتمعات القبلية، حيث يربط ابن خلدون بين النسب والعصبية هذا الربط يعطي لمؤسسة النسب مدلولها وفعاليتها.

ويشير الجابري الى مدلول العصبية كما هي واردة عند ابن خلدون بقوله : "العصبية رابطة اجتماعية - سيكولوجية شعورية ولا شعورية معا، تربط أفراد جماعة ما قائمة على القرابة ربطا مستمرا يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد كانوا أو جماعات" [8].

---

(6) GASTON Bouthoul, *Idem*, p 14.

(7) Gaston Bouthoul, *Idem*, p. 19.

(8) محمد عابد الجابري، **العصبية والدولة**، ص 254.

2) مقاربة الحجوي (الركيزة الثقافية)

هكذا نجد الحجوي قد أولى اهتماما خاصا لهذا الموضوع، فحسب الحجوي الانتماء "يتحدد بالتكوين والتجربة والعقلية والاحتكاك بالمخزن، وبالتمكن من فهم أسلوبه في الحكم وطريقة تعامله مع خدامه وحاشيته وأتباعه والغير "[9]

من خلال هذا الطرح الذي قدمه الحجوي، يمكن القول أن الطاقة الحيوية الموجودة داخل الكيان المخزني، والتي نشطت عبر التجربة المخزنية الدائمة، وجعلت من المخزن المبدأ العضوي تكمن في التشبت العميق بالتقاليد المخزنية، التي خلقت وعيا مخزنيا جماعيا لدى كل العناصر المخزنية. هذا الوعي كان دائما مؤطرا بالعادات والتقاليد التي ينبغي أن يخضع لها ضمن عمليات إعادة إنتاج للوضعية المخزنية التي تتحقق عبر عمليات التنشئة الإجتماعية.

التنشئة السياسية المخزنية :

النظرية السوسيولوجية العامة :

لقد تطورت الدراسات حول التنشئة السياسية عند الأطفال منذ 1959 عندما قدم الباحث هاربرت هيمان خلاصة دراساته السابقة، والتي عرفت تطورا من خلال مجالات علمية متعددة : علم النفس والسوسيولوجيا والتربية...[10].

ويعتبر هيمان أن الأفراد في حياتهم يتعلمون المواقف السياسية مبكرا وبشكل كامل ويصرون فيما بعد على إظهارها. وقد سار على نفس المنوال باحثون آخرون من أمثال هيس Hess ودينيس Dennis وأستون، Easton David, هذا الأخير يشيد نموذجا نظريا للتنشئة السياسية لذا الأطفال.[11].

---

(9) زكي مباركي *مذكرة الحجوي " انتحار المغرب بيد ثواره" نموذج من الكتابات السياسية في مطلع القرن العشرين*، ضمن كتاب أبحاث الفكر السياسي المغربي ومنشورات كلية العلوم القانونية والإجتماعية الرباط ط 1 1998 صص 27-37

(10) Maurice Duvérger, *Sociologie politique*, PUF, Paris 1973, p. 139.

(11) Maurice Duverger, *Idem*.

حيث يقسم إيستون التنشئة السياسية عند الأطفال إلى أربعة مراحل:

1- مرحلة التسييس Politisation : يكون فيها تحسيس الطفل بالميدان السياسي.

2 - مرحلة الشخصية Personnalisation : يربط الطفل في هذه المرحلة اتصالا مع النسق السياسي من خلال بعض وجوه السلطة.

3 - مرحلة الممثلة L'Idealisation : تتحول فيها هذه إلى موضوع حكم قيمة فإما أن يتم إدراك هذه الوجوه بشكل عدواني وإما بصورة متسامحة الشيء الذي يحدد حبه أو كرهه اتجاهها.

4 - وأخيرا مرحلة المؤسسة L'Institutionalisation : فعوض أن يدرك الطفل بعض وجوه المعزولة للسلطة فقط يدرك مجموع السلط المكونة في النسق.

إن التنشئة السياسية في هذا الإطار تتجه من البسيط إلى المعقد، من إدارك شخصية أحادية إلى فهم المجموع. هكذا يبدو أن فكرة إدراك النسق السياسي تتم عبر معرفة بعض الشخصيات/ المفاتيح ثم ممثلتهم[12].

2 - المقاربة المحلية

إن الطفل المغربي من خلال مؤسسة التنشئة الإجتماعية يتعلم مبكرا كيف يعيش حالة المخزن، مادام كل شيء أمامه يحمل "بيداغوجيا" موضوعيا هي من تحديد الجماعة المخزنية. فأخلاقية المخزن تتأتى كشيء مستمد من كون أن الراشد، هو الذي يحدد ويوجه سلوك الطفل، الذي يكون في هذا الإطار مبنيا Structuré، ومادام الأمر كذلك هل يمكن للطفل أن يقوم بشيء آخر غير أن يتمخزن؟ ومادام أن كل طفل مغربي لا يمكن أن يقوم بأي شيء على طريقته، ألا يمارس الطفل أنشطة في ظل أنشطة مخزنية؟

وإذا تمكنا من تبني منهج بيداغوجي مخزني، إلى أي شيء تقود إمكانية تحديد المجال المخزني الغير القائم على أيديولوجيا المبادرة

(12) Maurice Duvérger, *op, cit.*, p. 140.

والإبتكار، والمجال الغير المخزني، حيث يحمل كل مضامين التفكير المغاير والمختلف ؟

إن الأمر ليس بالبداهة التي يعتقدها البعض، كما هو الشأن بالنسبة لمجتمع آخر، لأن المغايرة والإختلاف نتاج لوضعية اللااختلاف.

إن ما يشجع على هذا الطرح هو السياق العلائقي لمكونات المخزن الداعي إلى استعمالات تقليدية للسلطة، أي جملة العناصر التي تسوغ مبادئ العمل السياسي المخزني. وبهذا المعنى تعد التنشئة معطى، لأجل استيعاب ميكانزمات التراتب والتمايز، إنه مجموع المجهودات التي يتم القيام بها من أجل المشاركة في السلطة أو التأثير على مسار توزيعها، سواء بين الأفراد أو المؤسسات أو بين مختلف الجماعات داخل مؤسسة بعينها.

صحيح إن المغربي لا يقلد سوى الظاهري من المخزنة، وفي جوانب معينة فقط، وهو شيء غير مقبول في المجالين : المخزني لأنه غير مسموح له بذلك، و الغير مخزني لأنه سينكشف بالتظاهر بالمخزنة.

إن من يسهر على التنشئة السياسية هم أولئك الذين يحسنون استعمال التقاليد من أجل حسم الصراع لصالحهم وذلك في أفق بناء قوة مجالية مخزنية. لذلك نجد الوعي المخزني منفلتا من كل أسباب الضياع.

المقاربة القانونية :

يعتبر الظهير ترجمة مخزنية لتحديد الإنتماء ودعمه، حيث يعتبر الظهير بمثابة التعيين الرسمي أو الإلحاق الرسمي بطبقة المخزن.

وكذا الشأن، فيما يخص الإلحاق أو الترقي أو العزل أو التوقف أو الحرمان من الحقوق[13] : إن الموظفين الذين يضمنون تطبيق القوانين لا يضعونها موضع اجتهاد، وإنما يقومون بإجراءات تخص تطبيقها، إنهم لا يقومون بتأويل القانون[14] وإنما بتطبيقه. فالظهير الصادر عن السلطان يعد

J. Cagnon *Nation et Nationalisme,* p 68. (13)

Mohammed Lahbabi. *Gouvernement. marocain à l'aube du XX siècle, ed* Téchnique (14) nord-africaines, Rabat 1957, p. 10.

بمثابة قانون ملزم، لذلك لا يمكن أن يكون موضع اعتراض[15]، وإذا كان الظهير مرتبط بممارسة الوظيفة التشريعية، فإن المرسوم هو عمل السلطات الإدارية.

هكذا تصبح المراسم الوزارية تابعة للظهائر، كما أن مراسيم الباشوات والقياد تكون تابعة للمراسيم الوزارية.

إن العلاقة بين الظهير والمرسوم طرحت إشكالا قانونيا من قبيل أي موقع للظهائر من القانون ؟ وقد حاول البعض إيجاد إجابة على هذا الإشكال. حيث تم اعتبار الظهائر التي تتضمن إجراءات عامة وغير شخصية بمثابة قانون وبالتالي وجب تطبيقها بالمحاكم. أما الظهائر التي تتضمن إجراءات فردية يمكن أن تكون مراسيم.

في حين وجد البعض أن الظهير ليس قانونا، لأنه ليس له الخاصية الأساسية للقانون : أي التعليم. كما يعللون ذلك بكون أن الظهير في الواقع ليس سوى رسالة تتضمن أوامر السلطان، وتظل في حوزة من يهمه أمرها، والذي عليه أن يطبق هذه الأوامر[16].

من هذا المنطلق يبدو أن مرجعية التعيين ذات أهمية، عندما يتعلق الأمر بالظهائر، وغير كافية بما أنها مفتوحة بالنسبة للملحقات. إن الضبابية والإلتباس في هذه الحالة يظل قائما.

الانتماء حسب الدخل :

يميز عبد الله العروي بين معنيين لمفهوم المخزن، المخزن بالمعنى الضيق ويشمل البيروقراطية والجيش، أي مجموع الذين يتقاضون راتبا من الخزينة السلطانية.

والمخزن بالمعنى العام الواسع، «وينطبق على كل الجماعات التي ينحدر منها أعضاء المخزن بالمعنى الضيق "الخاصة قبل الجيش، الشرفاء

---

(15) Robért Touzery, *Dahirs - Lois et Dahirs - Decrets*, Mémoire de sortie de l'Ecole Nationale d'administration 1951 p. 2-3.

(16) Mohammed Lahbabi, *op. cit.*, p. 38.

والمرابطون الموزعون في البوادي، أولئك الذين يحصلون على " الصلات ويمتلكون عقد التوقير والإحترام»[17].

وهو ما أشار إليه بوجندار عندما اعتبر أن المخزن يتكون من أقوام ذوي مناصب سامية ومراتب عالية ارتفعت منزلتهم، ونفذت كلمتهم وصار بيدهم الحل والعقد والأخذ والرد[18].

الانتماء معبر عنه من طرف رجال المخزن

لقد كان القاسم المشترك مع مختلف المبحوثين عند بداية حديثهم عن سيرتهم الذاتية المهنية هو "بديت الخدمة مع المخزن".

إن أول ما يثيره هذا المعطى هو التمثل الذي ينتجه المنتمون إلى المخزن حول أنفسهم، لأجل استساغة مكانتهم الإجتماعية وإبراز دورهم، حيث تتحدد وظيفة هذا التحديد في التعويض عن وضع مخزني دوني أو تبرير وضع امتيازي. إن المقارنة بين مجموعات الإنتماء واللاانتماء هي ما يكسب المخزن هويته.

تقول الباحثة جانيفيف : "إن الهوية الاجتماعية للفرد نتاج لسيرورة المقارنة بين مجموعات الإنتماء واللاانتماء"[19] والسؤال المطروح هنا هل هذا التمثل هو ما يصنع الحقيقة المخزنية أم أن تمثلات الآخر هي التي تقوم بذلك ؟ وبما ذا يمكن أن نفسر هذا الخوف الذي نجده عند المتمين إلى المخزن أنفسهم إزاء المخزن ؟ لماذا هذه الريبة المخزنية المصرح بها عند مستوى تحديد الإنتماء ؟

"ليس هناك حقيقة لها معنى سوى في إطار وعي"[20] بهذا المعنى الكل يدرك وجود المخزن ويدرك رموزه وضوابطه، أي أنه يعيش حالة

---

(17) Laroui, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocaines* 1912-1832, Maspiro 1977/p. 81.

(18) بوجندار *الإغتباط بتراجم أهل الرباط* - مخ رقم 1287 D ص 16.

(19) Géneviève Vinsonneau, *op. cit.*,p. 6.

(20) Gaston Berger « Recherches sur les conditions de la connaissance», in Armand cuviler, *Manuel de sociologie*, PUF, Paris 1967 T 1 p. 170 - 171.

مخزنية، وفي مجمل الحالات يخضع له. إنه في قلب الوعي ذاته يتم إدراك "العلاقة مع الآخر"، وحتى عندما لا أكون أمام "أنت"، في النحن، وكمنذوب لتعددية متأصلة في[21]. غير أن المضمون الحقيقي للمخزن هو أن يتحقق لديك الشعور بوجود ميولات وطموحات مشتركة[22] "كونك ترتبط بهذا المجتمع المهيمن معناه أن هناك تأثير على العناصر المختلفة : المخزانية والكتاب والأعماء والعبيد"[23].

في الواقع عندما يعتبر رجل المخزن الآخرين متوحدين معه، وفي نفس الآن متميزين عنه، فإن ذلك معناه أنه يلتجأ إلى إجراء تركيبي مزدوج، حيث المنتوج يكون هو والآخرين. إن «الدراسات التجريبية انطلاقا من نظرية الهوية الإجتماعية، تبين كيف أن المقارنات تسمح للفرد بالوصول إلى تعريف لنفسه، انطلاقا من قاعدة انتمائه إلى مختلف الجماعات الإجتماعية»[24].

إن المخزن هو النحن المشترك "عائلة المخزن"[25] في مقابل الآخرين الذين ليسوا من المخزن، لكن هناك الجماعات التحتية المخزنية : النحن وأنا وأنتم وهم. وعندما يكون عناصر ثلاث في العملية نحن وهم وأنتم فكل واحد من هذه العناصر يصبح واحدا من النحن. وفي مثل هذه الحالة كل واحد يكون لديه وعي بتركيبته المخزنية الخاصة، وينتظر في المقابل أن يكون نفس التركيب عندك(م) وعندهم. إن مخزني أنا يضم منهم مني ومنك.

لقد كانت إجابة أحد المبحوثين حول السؤال : متى تشعر بأنك مخزن؟ عندما أجد نفسي عاجزا عن ترجمة القرار إلى فعل، في هذه الحالة لا يكون أمامي سوى اختيار واحد، هو مضاعفة المجهود الذي يعني في التقاليد المخزنية الإستعمال التعسفي للسلطة اتجاه الآخر من أجل الحفاظ على

(21) Mikel Dufrenne, «*Existentialisme et sociologie*» in Bouglé *Manuel de sociologie.* PUF, Paris 1967, p. 170-171.

(22) Maurice le Glay, *La mort du Rogui*, Berger- Levraul, Paris p. 116.

(23) Marchands, *Le maghzen cherifien;*Impremerie du service des renseignements, Rabat 1924.

(24) Geneviève Vinsonneau, *op., cit.*, p. 4.

(25) Reynier, *l'ancien Maghzen*, 1550-1912, Imprimerie Nouvelle, Rabat 1930, p. 43.

وضعيتي. وهذا بالطبع يكون على حسابي وعلى حساب الآخر" يوضح الجواب مدلول القرار المخزني ولماذا كلمة مخزن لها دائما تلك السلطة السحرية، يكفي أن تكون الأمور ب "أمر مخزني" حتى تذوب كل الصعوبات "[26]. كما أن الجواب يشير إلى الكيفية التي يمكن من خلالها إدراك طريقة الحفاظ على الإنتساب إلى المخزن، مادام أن كل شيء خارج الدائرة المخزنية معرض للتحطيم "موظفوا المخزن كان همهم هو ضمان إخلاصهم "[27] بل إن مقاربة هذه الوضعية تقود إلى إدراك الصدمة بين حقيقتين :

إن المخزن عند إحداثه للتناقض بين مخطط المخزنة وشخصية رجالات المخزن إنما يرسم طريقا وحيدا نحو تحقيق انفصال بين الإثنين في اتجاه الإحتفاظ على الشخصية المخزنية الخاصة. "إن الوجود الذي على أغلب رجالات المخزن أن يعيشونه ينتزعهم من جدورهم ويقطع عنهم كل اتصال مع قبائلهم ومدنهم الأصلية، من أجل أن يربطهم فقط بالمؤسسة التي هم تابعون لها "[28].

إن المخزن عند إحداثه للتناقض بين مخطط المخزنة وشخصية رجالات المخزن، إنما يرسم طريقا وحيدا نحو تحقيق انفصال بين الإثنين في اتجاه الإحتفاظ على الشخصية المخزنية الخاصة. «إن الوجود الذي على أغلب رجالات المخزن أن يعيشونه ينتزعهم من جذورهم، ويقطع عنهم كل اتصال مع قبائلهم ومدنهم الأصلية، من أجل أن يربطهم فقط بالمؤسسة التي هم تابعون لها»[29].

إن الشعور بالإنتماء إلى المخزن يتأتى من خلال استعمال السلطة التي تسمح بتفكيك حالة الرعب التي يعرفها رجل المخزن، وبالتالي إدارة واقع غير مقبول مخزنيا باستمرار "السيبة".

يشير إلى ذلك أحد الباحثين بقوله : "أن تكون مخزنا معناه أن تطمح إلى الإستفادة من تجاوز السلطة من خلال مساعدته على القيام بها "[29].

---

(26) Reynier, L'ancien Maghzen, 1550 -1912, *op., cit* ., p. 46.

(27) Marchands, *op., cit* : p. 15.

(28) *Ibidem*.

(29) Maurice le Glay, *La mort du Rogui*, p. 117.

وإذا كان رجل المخزن يسعى إلى الحفاض على وضعيته من خلال استعمال السلطة، فإن الإمتيازات المادية والرمزية الممنوحة إليه بدورها تكسبه الشعور بالإنتماء، إمتيازات يعبر عنها المبحوث بـ" الوضعية المخزنية " إن الأشخاص الذين ينتمون إلى المخزن يشعرون بافتخار كبير مما ينتج عنه حالة فكرية خاصة مميزة لهذا العالم الخاص»[30].

يقول أحد المبحوثين : "إنني أشعر بأنني مخزن حتى خارج عملي الضيق، لأنني مطالب بأن أظهر إنتمائي من خلال سلوكي الحامل لرموز العنف "إن المقارنة بين مستويات التواجد المخزني تسمح لرجل المخزن بالوصول إلى تعريف لنفسه إنطلاقا من المقارنات التي يقوم بها عبر هذه المستويات، أي انطلاقا من قاعدة انتمائه إلى مختلف الجماعات الإجتماعية[31].

هكذا تبرز *ظاهرة "التمخزن" أي الإفراط في إظهار المخزنة (التقليد المخزني المعمم)* لأن في التقليد هناك إعادة إنتاج مضبوطة للنموذج المخزني.

وإذا كان الأمر كذلك، ينبغي أن ندرك أن الإعتقاد بأنه كلما كانت إعادة الإنتاج مسوغة بوفاء كبير، بقدر ما كانت المخزنة أمرا واقعا. وكلما كانت الدعوة إلى المزيد من إبراز الوجود المخزني والعمل على تميز عناصره وممثليه كان ذلك تعبيرا عن هاجس أمني مهوس بالنسبة للمخزن.

فأول شعور بالإنتماء إلى المخزن ينطلق عبر الإعتراف المزدوج، داخل المجال المخزني في ظل الإنتماء إلى الطبقة التي تملك السلطة وخارجه، حيث تتشكل علاقات نوعية مع الآخر، الغير المخزني. ذلك أنه من العوامل المساعدة على إثبات الإنتماء المخزني، هو توفر القناعة لدى الأفراد المنتمين إلى المخزن بأن السلطة ممثلة في أشخاص، وبالتالي فإن كل فرد من أفراد المخزن، يجسد الوعي المخزني ويمثله، ويؤكد حضوره، لأنه بالقدر الذي يجسد فيه رجل السلطة الوعي المخزني الذي هو مكلف بترجمته إلى سلوك بالقدر نفسه يحظى بالإحترام.

---

(30) Marchands, op., cit., p. 15.

(31) Geneviève Vinsonneau, op., cit., p. 11.

إن الشعور الموجود لدى العناصر المخزنية هو أنهم "لايشكلون سوى واحد" من النحن، يتضمن في حد ذاته حضوراً مشتركا لكل العناصر المخزنية. من هذا المنطلق يمكن طرح السؤال : أي دور يلعبه المخزن من وجهة نظر العلاقة بين العناصر المخزنية ؟.

إن المخزن - بمعنى المخزن كبنية - يولد نوعا معينا من العلاقات المختلفة عن العلاقات الموجودة بين أولئك الذين ليست لهم بصورة مشتركة المخزن المستدخل.

إن المخزن ليس موضوعا مستدخلا وإنما جملة العلاقات. حيث يمثل المخزن نسقا داخليا. وباعتباره كذلك قد لا يبدو مختلفا بشكل واضح عن الأنساق المخزنية الأخرى لنفس المخزن، لذلك يتم إدراك المخزن كشيء خارج عن ذات رجالاته، بعد المنال. بهذه الطريقة يمكن أن يكون للأنا صورة أكثر وعيا عن المخزن من المخزن نفسه، وبالتالي تطبيق هذه الصورة على المخزن واقعيا.

إن المجال والزمن المخزنيين يمثلان المجال والزمن الأسطوريين، على اعتبار أن المخزن يميل إلى أن يكون منظما حول (أمير المؤمنين، السلطان).

إن المخزن ممثل بصورة موضوع ما، تكون وظيفته ترجمة الإحساس بالإنتماء إلى جزء من بنية عامة. إن ماهو مستدخل ليس هو موضوعات من حيث هي كذلك، وإنما تصورات عن علاقات من خلال عمليات داخلية تقوم حولها بنية مخزن مجسدة.

أي المخزن يظل دائما مجهولا بالنسبة للجميع وهو ما يجعل رجل المخزن عند تحديد انتمائه يخلق مسافة بينه وبين دائرة هذا الإنتماء. ربما لأن انتماءه محدد ظاهريا، بما أنه يعبر عن ذلك من خلال الجسد "إن الروابط التي تربط الفرد بالجماعة الإجتماعية يمكن مقارنتها بتلك التي تربطه بجسده المدرك هو كذلك عن طريق "التجربة المعاشة". هكذا تظهر الجماعة كمشيد بشكل مباشر للفرد كما هو الشأن بالنسبة لجسده الخاص"(32) فحتى من يوجدون خارج دائرة المخزن أي وفي أقصى الحالات "حال السيبة"،

A, cuvillier, *Manuel de sociologie*, PUF, Paris 1967 T1p.170-171. (32)

كان يخصهم المخزن وتحت تهديد مخزني بقيم جديدة، أي بمخزنة يكون لها نفس الوقع على من ينتمون لدائرته، إن رجالات المخزن يتعلمون تقنية محددة : الريبة.

في مثل هذه الحالة الحقيقة الجدرية هي أن تترجم حالة اللاسيبة بالتخلي عن شيء لصالح المخزن، من هناك ندرك لماذا ينظر إلى من هو "سائب" كشخص متعارض مع المشروع الإجتماعي لدولة المخزن، وهو لذلك مطالب بتغيير شخصيته، لأنه كيفما كانت الشخصية المتبوءة فهي تمثل حالة متناقضة مع حالة المخزنة، مادام أن مخطط المخزنة يقوم على تحطيم الشخصية عن طريق الصدمة المدبرة، من خلال اكتشاف واقع مخزني متحفظ على كل أشكال السيبة، التي يفترض في حالة المخزن أن تكون سلبية.

إن المعادلة بالغة التعقيد وهي تتمثل في القلق والتوتر الذي يسيطر على السلطة إزاء ذاتها وإزاء الآخر، قلق من شأنه أن يفضي بنا إلى النتيجة التالية : إن المخزن لا يفصح عن نفسه ليبقى الحد الفاصل مجهولا مادام الجميع ينفي عن ذاته صفة المخزن، بل يذهب البعض إلى أبعد من ذلك أي إلى التبرإ منها. لقد كان القاسم المشترك مع مختلف المبحوثين عند بداية حديثهم عن سيرتهم الذاتية المهنية هو "بديت الخدمة مع المخزن"، ليتخذ كل واحد في النهاية لنفسه موقعا "مريحا" أو ربما يسارع إلى أن يوهمنا بأنه يخدم الجميع إنطلاقا من وضعية مخزنية.

مكونات الخطاب عند عبد الله العروي
من خلال مفهوم الدولة

إدريس بلمليح
كلية الآداب – الرباط

1- مفهوم الخطاب

تستند نظرية الخطاب اليوم إلى نظرية التواصل. ويتحدّد هذا الاستناد في كون الخطاب –كيفما كان شكله ومحتواه– إنّما هو خطاب تشاركي. أي أنّنا لا نستطيع أن ننجز الجملة اللغوية إلاّ إذا جمعنا سياق معيّن بمن ننجز له هذه الجملة. ولذلك فإنّ الخطاب تواصل بين شخصين على الأقل، لا يمكن لأي واحد منهما أن ينجز عبارته إلا إذا استحضر في ذهنه مخاطبه.

ويكمن الجانب التشاركي من الخطاب في الطاقة التفاعلية التي يمتلكها كل طرف، بقصد أن ينجز الخطاب فعاليته –ومعنى هذا أن الخطاب ينقسم بالضرورة. وضمن نظرية التواصل التفاعلي طبعا– إلى:

أ- المستوى التقني.
ب- مستوى الدلالة.
جـ- مستوى الفعالية.

ثم تكون الذات المنتجة للخطاب ذاتاً تشاركية، تنجز المستوى الأول والثاني بقصد ضمان فعالية خطابها.

ولذلك فإن الخطاب ليس جملة مطولة أو مجموعة من الجمل التي ينضاف بعضها إلى بعض، كي يتكون عبر ذلك محتوى متجامع من المحتويات الجزئية.

وكذلك لا يمكن أن يكون الخطاب دلالة كلية، نتوخى فهمها وتأويلها عبر تحليلها وفق ما يسمى بالكلمات المحورية أو الكلمات المفاتيح.

إن هذين الفهمين معا، لا يكادان يجاوزان الفهم الآلي للجملة المفردة، وللجمل المجتمعة. هذا الفهم الذي يعتقد أصحابه بدءا بشانون وويفر وانتهاء بجان ميشيل آدان Jean Michel Adam، أن الكلام ذو اتجاه سطري، يسير باستمرار من المتكلم إلى المخاطب، كي يؤثر فيه، فيكون الكلام الذي قد ينتجه بإزاء خطاب معين مجرد رد فعل ممتد بامتداد هذا الخطاب.

إن الخطاب -بحسب نظرية التواصل التفاعلي- يتكون من مجموع العمليات التفاعلية التي تنشأ بين المتكلم والمخاطب، ابتداء من انبثاق الخطاب وإلى حدود ما بعد نهايته. أي إلى حدود ما بعد الأثر الكلي للخطاب، حيث يمتد التفاعل يستمر حتى في حال غياب المتكلم والمخاطب المفترضين في بداية عملية الانبثاق.

وينتج عن ذلك :

أ- أن الخطاب ليس هو الجملة اللغوية. أي أنه إذا افترضنا بأن الفعالية هي أن يسير المخاطب في الاتجاه المرغوب فيه من طرف المتكلم، يمكننا أن نقول بأن اللغة والكلام إنما هما وسيلة التواصل، ولكنهما ليسا محتواه. وبذلك تكون اللغة هنا مجرد وسيلة أو وساطة للتفاعل. اللهم إلا إذا كانت الفعالية المفترضة فعالية لغوية محضا. كأن نتأثر بقصيدة شعرية في مستوى جماليتها، أو اتجاه فني في حدوده الشكلية الصرف.

ب- أن للخطاب ذاتا منتجة تتوخى حدوث فعالية معينة، فتراعي في ضوئها استحضار مخاطب مفترض كي يمارس خطابها هذه الفعالية. ولذلك فإن حدود التشارك نابعة -بحسب هذا الفهم- من وحدات خبرية ووصفية ومعرفية تتنوع بتنوع محتوى الخطاب، وعن طريقها يمارس المتكلم والمخاطب عمليات التفاعل فيما بينهما.

إن الذات المنتجة للخطاب ذات إنسانية تفكر وتمارس السياسة وتنفعل وتسرد أو تصف، ثم تبقى في المحصلة الأخيرة ذاتا متفاعلة. تفكر وفق وحدات معرفية، عن طريقها تستدرج المخاطب، وتعبر عن انفعالها ليشاركها هذا المخاطب انفعالها، وتمارس الخطاب السياسي بقصد أن يسير المقصد في الاتجاه المرغوب فيه من طرفها.

2- خطاب المفاهيم

إنه لمن المسلمات المبدئية أن الذات المنتجة للخطاب المفهومي ذات تفكر عن طريق المفاهيم. ولذلك فإنها تنتج المفاهيم الجزئية والكلية التي تكون خطابها. ومعناه أن هذه المفاهيم هي المستوى التقني لخطابها. أي أن اللغة ليست سوى قالب شكلي ذي محتوى مفهومي، ينقسم في هذه الحال إلى مستويين اثنين. وهو ما يمكن توضيحه عن طريق الترسيمية التالية :

مستوى الوحدات التقنية : 1

لغة : بنية صوتية : تركيب : دلالة

↓↑

مستوى الوحدات

التقنية : 2

↓↑

مفاهيم : بنية جزئية : تركيب : دلالة

وعن هذه الدلاة الثانية ينتج مستوى الفعالية

ولنا في تجربة الأستاذ عبد الله العروي ما يبرر كل هذا الذي نزعمه من أن الخطاب الفكري خطاب مفاهيمي، يختلف اختلافا جذريا عن غيره من أنواع الخطاب التي قد تعتمد اللغة بشكل مباشر كالخطاب اليومي والصحفي والسياسي والوصفي.

لقد نشر الأستاذ عبد الله العروي كتابه الإيديولوجيه العربية المعاصرة في بداية السبعينيات. ويبدو أن الأطروحة الأساسية لهذا الكتاب ظلت غامضة بالنسبة لكثير من القراء، حتى الذين كانوا من المقربين إليه في مجال التاريخ والفلسفة.

والظاهر أن هذا الغموض نابع من المفاهيم المحورية التي انبنت عليها الأطروحة، بما في ذلك مفهوم الإيديولوجية نفسه. وهو ما يدعو إلى القول: إن كتاب الإيديولوجية العربية المعاصرة والكتاب الذي تلاه مباشرة موجز تاريخ المغرب، أو تاريخ المغرب: محاولة في التركيب، لم يتوقف فهمهما على مجرد الاطلاع عليهما مباشرة، بل احتاجا إلى إنتاج مواز لهما، يختلف عنهما في مستوى المحتوى، ويتقاطع معهما في مستوى المفاهيم.

وليس معنى هذا أن الخطاب يكرر نفسه ويجتر ما أنتج سلفا، بل معناه أنه في حاجة ماسة إلى فعالية المفاهيم. وهو أمر لن يتمكن منه الخطاب إلا إذا أنتج المفهوم:

أ- بحد ذاته. (وحدة).
ب- في تقاطع حيوي مع غيره. (تركيب).
جـ- في إطار بنية دلالية منسجمة. (دلالة كلية).

فيترتب عن ذلك أن المفهوم يمارس فعاليته الذاتية، ويتركب أو يتقاطع مع غيره من المفاهيم، لتمارس الأطروحة فعالية مضاعفة، على أساس أنها دلالة كلية، تشكل توجها فكريا معينا، هو ما قد نسميه فلسفة أو إيديولوجية جديدة، أو أطروحة فكرية عامة.

إن المفهوم في هذه الحال سيصبح وحدة أو مكونا. ويغدو تركيبه مع غيره من المفاهيم دلالة. ثم تصبح فعاليته التي تتقاطع مع فعاليات المفاهيم المجاورة له أطروحة أو فلسفة.

وهو ما يقود إلى القول: إن التواصل تواصل فلسفي متجانس مع بنية الخطاب الذي ينتجه.

إن مفهوم الحرية، ومفهوم التاريخ، ومفهوم الإيديولوجيا، والدولة، والعقل، مكونات تجزيئية، تتركب داخل المجال المعرفي، لتنتج دلالة شمولية، تمارس فعاليتها المجملة في المجال نفسه.

ولا مجال هنا للمقارنة بين تحليل الجملة وتحليل الخطاب، على أساس أننا قد نقابل مثلا بين :

أ- الوحدات الصوتية : المفاهيم.
ب- الوحدات المعجمية : الأطروحات الفكرية.
جـ- التركيب : الفلسفة.
د- الدلالة والفعالية : التوجه الفلسفي العام في توافقه أو تصادمه مع غيره من التوجهات.

إن تحليل الخطاب في هذه الحال سيصبح عملية تبسيطية ترجع إلى بنية اللغة اليومية ونظامها كل فعالية ناتجة عن الخطاب الذي قد يخالفها بشكل جذري.

هذا من جهة ؛ ثم إن المسألة من وجهة أخرى تكمن في الاعتقاد الراسخ بأن الفعالية لابد أن تكون من طبيعة الخطاب الذي ينتجها. أي أنها لابد من أن تنقسم إلى فعالية للتواصل اليومي بحسب بعدها المرجعي المباشر، وفعالية لا علاقة لها بهذا النوع من التواصل، كأن تكون فعالية فنية أو سياسية أو فلسفية. أي فعالية منتمية إلى مجال التواصل، لا إلى بنيته. وذلك لأن المنطلق الذي هو التفاعل التواصلي يقتضي بالضرورة استحضار الباث والمتلقي في آن واحد، ثم استحضار كون الخطاب بينهما خطابا تشاركيا. بمعنى أنه لابد من توافر سنن مشترك بينهما حتى يمارس الخطاب فعاليته.

إن الأمر هنا لا يتعلق بتواز ممكن بين بنية اللغة وبنية الخطاب ؛ بل ينبثق من أننا نصبح بصدد شفرة ثانية تحتل فيها المفاهيم الوضع البنيوي لشفرة اللغة، فيمارس الخطاب فعاليته بإنتاج دلالته الخاصة والمستقلة. ولعل هذا وحده ما يفسر فشل بعض أنواع الخطاب ونجاح بعضها الآخر. إذ في الوقت

الذي تتشابك في شفرة المفاهيم - لا شفرة اللغة - تتشابك حدود التواصل فتغيب الفعالية، وتظل الدلالة حاضرة. وعلى العكس من ذلك، حين تتوافق شفرة المفاهيم مع إمكانيات التواصل المتاحة، تنبثق الدلالة المتوافقة مع الشفرة، وتحدث الفعالية المتوخاة من الخطاب.

وهذا ما يفسر :

أ- إنتاج العروي لخطاب المفاهيم.

ب- انفتاح القارئ على هذا الخطاب وعودته المستمرة، في إطار القراءة الاستعادية، للإيديولوجية العربية المعاصرة، ولموجز تاريخ المغرب، وللمفاهيم، بالمفاهيم إذا صح هذا التعبير.

إننا -مع العروي- بصدد فيلسوف ينتج للعالم الثالث، في موازاة مع فلاسفة ومؤرخين ينتجون للمغرب. أي بصدد تداخل أنساق فكرية متعددة، يمكن أن نميز بينها :

أ- النسق العربي والإسلامي، الداخل في إطار نسق العالم الثالث.
ب- النسق الغربي.
جـ- النسق الفلسفي التراثي.
د- النسق الفلسفي الأوربي.

وهو ما يفسر حاجة العروي إلى الأطروحة الفلسفية، ثم إلى المفاهيم الموصولة بالأطروحة والمفسرة لها في آن واحد. إن (مفهوم الدولة) أطروحة أولا. ثم مفاهيم جزئية تكون المفهوم الكلي الذي يحايث الأطروحة.

ويمكننا أن نستدل على هذا الذي نزعمه بقوله :

«أدلوجة الدولة هي وصفها سابقة على حالها وقبولها كمعطى أولي. فهل يعني التساؤل حول الدولة حتما نهاية الأدلوجة وبداية النظرية ؟ ليس بالضرورة. قد يبدأ التساؤل كوسيلة لترسيخ الأدلوجة، وهذا ما يحصل غالبا في الدراسات القانونية والاجتماعية. حينذاك، يكون التساؤل ظاهريا أكثر منه حقيقيا، خطابيا أكثر منه نظريا»[1].

---

(1) **مفهوم الدولة**، ص 6.

فنلاحظ :

أ- أن الأدلوجة والدولة أطروحتان متوازيتان .

فالأدلوجة هي وصف الدولة على حالها وقبولها باعتبارها معطى قبليا . وهو ما يتحاضر في الدراسات القانونية والاجتماعية . في حين أن التساؤل حول ظاهرة الدولة لا يسعى إلى الوصف أو إلى التبرير بقدر ما يهدف إلى فهم الظاهرة في تجربة الماضي والحاضر إن لم نقل المستقبل أيضا .

ومعناه أن مفهوم الدولة يحتاج كي نفهمه إلى استحضار مفهوم الأدلوجة . وهو ما يحيل حتما إلى مفهوم الإيديولوجية ثم إلى التاريخ .

ولذلك فإننا نرى تشابك المفاهيم وتداخلها . وهو ما يوضح وظيفتها البنيوية التي تجعل في مجملها بحثا مضنيا ومستمرا نحو نظرية غير قارة أو نهائية لدى العروي .

إن المفهوم في هذا الحال يصبح تساؤلا تجريبيا ، يتميز بوظيفته البنيوية . وهو ما يجعله مضمرا لخطاب يصح أن نعتبره تساؤليا . أي خطاب المفاهيم هو في الأصل خطاب بنيوي نقدي ، لا ينطلق من المسلمات أو المفاهيم الثابتة كما هو الأمر عند علماء اللسانيات مثلا ، بل يعمد إلى أن يجعل مفهوم البنية نفسه مفهوما للتساؤل والنقد . وهو ما يصح معه اعتبار الخطاب خطابا فلسفيا يسعى إلى :

أ- تحديد المفهوم .
ب- وضعه موضع تساؤل تجريبي ونظري .
جـ- نقده .
د- بناؤه في إطار الخطاب أو تفويضه .

إن الذات المنتجة لهذا الخطاب ذات تتساءل أكثر مما تعطي أجوبة جاهزة يقينية وتامة . وهو ما يجعلها ذاتا تنتج خطابا فلسفيا ؛ فتتميز تبعا لذلك عن الذات المنتجة للخطاب :

أ- الديني باعتباره مجالا لليقين .
ب- للخطاب العلمي باعتباره مجالا للحقيقة .

جـ- للخطاب الإيديولوجي على أساس كونه مجالا للتسخير Manipulation.

إن تفاعل شبكة المفاهيم التساؤلية عند الأستاذ العروي يجعل الذات منتجة لخطاب فلسفي ونقدي يصح معه في -رأيي الخاص- أن نعنون كتبه :

1- فلسفة الدولة .
2- فلسفة الحرية .
3- فلسفة . . . الخ

وهو ما يجعل هذا المنحى في الكتابة عنده متميزا عن خطاب القواميس والموسوعات التي تسعى إلى التحديد والتطور والاستعراض، فينتج -لذلك- يقينيات أشبه ما تكون بالقراءات المدرسية المفيدة في مجال القواعد والمحفوظات والتكوين القبلي الذي لابد من أن نعتقد معه بأن الحقيقة كامنة في جهة واحدة .

إن كتاب مفهوم الدولة قائم على فلسفة الدولة .

3- من خطاب المفاهيم إلى فلسفتها

لقد استخلصنا قبل قليل بأن التفاعل المفاهيمي الذي تعكسه الذات المنتجة للخطاب في كتابة الأستاذ العروي تفاعل يجعل خطابه خطابا فلسفيا متشابك الأطراف . إنه خطاب للتقاطع . ولذلك فإن البنية هنا بنية تقاطعية، إذا ما قارناه بأرسطو -مثلا-، أمكننا القول : إن المعلم الأول ينتج خطابا تعريفيا-تمييزيا :

«المأساة محاكاة فعل نبيل تام . . . » أرسطو .

«هذه أسئلة تتكيف مع الظروف الزمنية والمكانية، تنحل في أسئلة أخرى أدق، لكنها تحافظ بالضرورة على محتواها ما دامت الدولة ظاهرة اجتماعية عامة . وهي أسئلة يأخذ بعضها برقاب البعض . قد يبدأ باحث بالتساؤل عن الهدف ثم ينتهي باستخراج الوسائل وآلية التطور من الهدف الذي اهتدى إلى تصوره . وقد ينطلق باحث آخر من وظائف الدولة التي

يحيى تحت ظلها ثم يستنتج من الوظائف الأصل والتطور. وقد يهتم باحث ثالث بتطور الدولة فيتصور شكل بدايتها ومستقبلها، حينئذ يستخلص من تلك الأشكال بالمصاحبة الهدف والوظيفة»[2].

فيترتب عن هذا النوع من الخطاب تقاطع معرفي شمولي وعميق، تأخذ فيه المعرفة:

أ- برقاب المعرفة، ب-جـ. . .

وهو ما يجعل قوله مثلا:

«الدولة تدرس حسب أربعة مناهج: القانون، الفلسفة، التاريخ، الاجتماعيات»[3]. ثم يعلق على ذلك في الهامش:

«إن الإنسياء كمنهج تجمع بين التاريخ والاجتماعيات، لذا لم نعتبرها منهجا خامسا. لمقارنة المناهج المذكورة يمكن الرجوع إلى المراجع، خاصة كتب باسران، ڤيل ماكيڤر، بلاندييه وإيز نشتاط»[4].

ثم يستخلص في نهاية هذا الكلام أنه: «لا يمكن للفيلسوف أن يكون تطوريا ولا للعالم الاجتماعي أن يكون استنباطيا ولا للمؤرخ افتراضيا. لكل سؤال منهج ولكل منهج سؤال»[5].

إن هذا التقاطع بين المناهج والمعارف والأسئلة يجعل (مفهوم) الدولة فلسفة للتقاطع. تكون الذات بإزائها مركزا للتقاطع المعرفي، فلا تضيع، لا الضياع الموسوعي الذي تسعى فيه إلى بناء معرفة مدرسية، ولا الضياع المعرفي الذي يجعل منها صدى متكررا لذوات أخرى تنتج الخطاب نفسه، أو تكون -أعني هذه الذوات- وهذا هو الغالب على الفلسفة العربية المعاصرة، هي أصل الخطاب ومرده.

إننا -ونحن نقرأ العروي- إنما نكون بإزاء مؤرخ وفيلسوف ينتج خطابا أصيلا يتميز بالفرادة، ويسعى إلى بناء معرفة تتقاطع مع الماضي: ابن

(2) م.ن.، ص 7.
(3) م.ن.، ص. ن.
(4) م.ن.، ص. ن.
(5) م.ن.، ص 8.

خلدون، الفارابي، ابن رشد، أفلاطون، أرسطو ؛ بنحو ما تتقاطع مع الفلسفة الحديثة والمعاصرة : ديكارت، هيجل، ميرلوبونتي.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد من التقاطع والبناء، بل يجاوزه إلى ما يمكن أن نسميه لدى هذا الفيلسوف المغربي : خطاب المعرفة حول المعرفة.

خطاب المعرفة حول المعرفة

إننا ونحن بصدد دراسة هذا النوع من التدرج والتراتب في خطاب الأستاذ عبد الله العروي، نقصد إلى شيئين اثنين :

أ- المعرفة الناتجة عن التقاطع، ويكون فيها العروي مؤرخا وفيلسوفا.
ب- المعرفة الناتجة عن رصد هذا المستوى في الخطاب. ويكون فيها العروي -من وجهة نظرنا- منظرا للتاريخ والفلسفة.

إن هذا المستوى الثاني هو الذي أنتج فلسفة الدولة. ذلك أن المستوى الأول يتحدد كما قلنا -في رصد المفاهيم وضبطها، ثم تقاطعها لتنتج معرفة تاريخية وفلسفية. في حين أن المستوى الثاني أنتج نظرية شاسعة للدولة، تتميز برصد نظريات قديمة وحديثة، تعمل على نقدها والتمييز بينها، ليتم في المحصّلة الكلية بناء نظرية شاسعة تظل تضيق وتتعمق وتتحدد لتنتج مفاهيم عميقة ومتلاحمة وبسيطة، هي الدولة من منظور الأستاذ العروي. ولمحاولة فهم الشساعة النظرية يمكننا أن ندرس الخطاب الذي أنتجها في :

أ- المصادرة.
ب- الماهية.
جـ- تغير الأفكار.
د- الاجتماعيات والوصف الوضعي والوصف الماورائي.
هـ- النمذجة

إن هذه المكونات الخمسة هي الوحدات المعرفية الكبرى التي تنبني في إطارها نظرية الدولة.

أ- يقول : «من يظن أن حقيقة الدين، أو حقيقة الفلسفة، تسمو على حقيقة الدولة خاطئ لأنه يرى الأمور بمنظار اللاعقل وهو منظار تجزيئي تسطيحي. ولو كان تعمق في الأمور ورآها بمنظار العقل الشمولي لأدرك أن مفهوم الدين هو مفهوم الفلسفة، مصورا ممثلا، وأن مفهوم الفلسفة هو مضمون الدولة، ملخصا مجردا، وأخيرا أن مضمون التاريخ مجسد في الدولة. التناقض موجود وضروري، لكنه يعبر عن نقص. هو المحرك دون أن يكون الغاية، لابد أن يتجاوز ذاته باستمرار إلى تناقض أعلى انحلال كل التناقضات في الروح أو المطلق»[6].

وهو ما يمكن أن نصنفه ضمن خطاب المصادرة العلمية. بمعنى أن هناك من المؤرخين والفلاسفة ورجال الدين من يعتقد أن الدولة ناتجة عن معرفة مسبقة، تحدد مفهومها أولا، ثم تمارس بعد هذا التحديد وجودها الممكن أو غير الممكن. أي أنها من وجهة النظر هاته دولة مثالية تتحقق عبر التاريخ أو لا تتحقق، ولكنها في الحالين معا موجودة في المعرفة قبل أن تمارس وجودها بحسب الوضع المتحقق. كأن تكون مستوحاة من الكتب السماوية، أو من الدساتير المحددة والديموقراطيات النظرية. . .

والعروي إذ يصادر هذا الرأي، إنما يسعى إلى مصادرة مخالفة هي الإيمان بالعقل الشمولي الذي تجمع فيه الدولة بين الدين والفلسفة والتاريخ، وتكون معطى لكل هذه المعطيات.

ومعنى هذا -في مستوى الخطاب- أن المصادرات تقتضي من الناحية المعرفية مصادرات مخالفة، ولكن مصادرات العروي تتصف كما نلاحظ بالشمولية، أي أنها مصادرات للتقاطع. ومن هنا ينبع انفتاحها، وإنتاجيتها، إذ أنها غير نهائية أو تمامية يقينية، وذلك على خلاف ما تتسم به كثير من التيارات الفكرية والفلسفية، بل هو ما يشكل نقطة ضعفها الحقيقية. ففي الوقت التي تصادر فيه على أنها ستتحدث عن الشمس، تجرها القبليات إلى أن تحل مشاكل القمر بالشمس.

---

(6) م.ن.، ص 21.

ب- ماهية الدولة :

وبنحو ما اتسم به مفهوم المصادرة من صبغة تقاطعية، كذلك نلاحظ فيما يتعلق بالتفكير عن طريق تحديد ماهية الدولة.

يقول فيخة : «هل طلبت الدولة موافقة أي واحد منا، كما كان واجبا عليها ؟ إذن، لسنا مقيدين بأي قانون سوى قانون الأخلاق»[7]. ويفند هيجل هذا الرأي قائلا : «تمثل الدولة، بالنسبة للأسرة وللمجتمع المدني، ضرورة خارجية وقوة متعالية، تتكيف قوانينها ومصالحهما مع طبيعتها...»[8].

فيبدي عبد الله العروي رأيه الخاص وهو بصدد التفكير في ماهية الدولة : «لذا، لا يجدر بنا، ونحن على مستوى المفاهيم الخالصة المستقيمة مع مسبقاتها، تتبع تطور الأفكار السياسية، لأنها متداخلة تداخل الأزمنة والمصالح. يجدر بنا أن نميز المقالات الرئيسية التي يعبر عن كل واحدة منها هذا المفكر أو ذاك، في حقبة معينة من حياته، مع أنه قد يعبر عن مقالة أخرى في حقبة لاحقة»[9].

ولذلك فإن الماهية لا تحدد عبر الخطاب الأفقي الذي يسعى إلى بناء معرفة زمنية تسير وفق المفهوم التسطيحي للتاريخ، إذ أن المعرفة متداخلة، والزمن متداخل، والمصالح متداخلة، فينتج عن التداخل محاولة بناء متقاطعة عبر ما هو رئيسي أو مقولي، أي اعتمادا على ما هو جوهري لدى هذا المفكر أو ذاك، بغض النظر عن السابق واللاحق. إن ماهية الدولة ليست مجالا لتفضيل مقولة أو مقولات محددة، بل إنها ماهية تتقاطع داخلها مقولات متعددة وأساسية. كالحرية والتضحية والذات والجماعة... إلخ. أي أن ما يشكل الوحدات المعرفية للخطاب عند الآخر، هو ما يتقاطع من وحدات عند العروي حتى ينتج خطابه.

---

(7) م.ن.، ص 23.

(8) م.ن.، ص.ن.

(9) م.ن.، ص 31.

جـ- إن هذه المقولات الكبرى مجال واضح لتغير الأفكار، لدى الفيلسوف الواحد، أو لدى الفلاسفة على اختلاف توجهاتهم. وحين نعتبر فلسفة الدولة مجالا لتغير الأفكار فإننا نعني بذلك أن المفهوم المجرد والنهائي حول الدولة أمر غير منطقي بتاتا، ثم نعني كذلك أن النظرية اليقينية التي تحدد الدولة باعتبارها ممارسة تامة ولا مجال للنظر فيها مسألة مستبعدة جدا.

نعم، هناك مفكرون كبار، «يمثل كل واحد اتجاها رئيسيا معينا، بوضوح تام وتناسق كامل...»[10].

ولكننا في مجال التعامل الفعلي مع هؤلاء المفكرين، يجب أن نتذكر باستمرار بأنه لا «اختيار بين نظريتين في قضية الدولة، بل الاختبار هو بين النظرية واللانظرية...»[11].

إن الاعتقاد الراسخ لدى العروي بإمكانيات تغير الأفكار، يحيلنا إلى مكون أساسي من مكونات خطابه المعرفي، يتحدد في أن مفهوم الدولة غير مقدس أو متعال، وبالتالي فإنه مجال للنظر والاجتهاد وتخصيب النقاش حول الدولة. وذلك إلى الحدود التي تجعله يعتقد بأن العمل على إحياء بعض النظريات حول الدولة عبارة عن أسطورة كبرى. فينتج عن ذلك أن اللانظرية هي الأصل، وأن العمل على إيجاد نظرية لابد من تناسق مع طابع التقاطع النظري.

د- الاجتماعيات، الوصف الوضعي، الوصف الماورائي:

إن ما سينتج عن اللانظرية، والتقاطع النظري، سيجعل الخطاب حول الدولة متفرعا إلى خطابين اثنين هما خطاب الفلسفة المثالثة وخطاب الفلسفة الوضعية.

ولعلنا سنلاحظ في هذا المنحى الذي اتخذه العروي أنه -وبحكم التقاطع أيضا- عمل على دمج عدة معارف في معرفة خطابية واحدة، ليتم له هذا التقسيم الكلي. أي أن التقاطع وعدم الأخذ بالنظرية الجاهزة، لا يتنافيان نهائيا مع خاصية الشمولية التي أشرنا إليها فيما سلف.

---

(10) م.ن.، ص.ن.

(11) م.ن.، ص 32.

إنه سيهتم في الفصل الثالث من كتاب مفهوم الدولة «بوظائف الدولة ووسائلها . . . منهجيا ، نعوض تحليل المعنى الماورائي بالوصف الوضعي ، أي نترك الفلسفة لندخل مجال الاجتماعيات»[12] .

إننا بصدد :

أ- تقابل معرفي بين الفلسفة والاجتماعيات .

ب- الدلالة الماورائية والوصف الوضعي .

إن هذين التقابلين غير ممكنين من الناحية النظرية . وذلك لأن :

أ- الفلسفة ليست دائماً معرفة ما ورائية .

ب- الوضعية فلسفة أو اتجاه فكري ذو خلفية فلسفية .

د- لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نزيح الاجتماعيات عن مجال المعرفة الفلسفية .

ولسنا نشك في أن الأستاذ العروي على بينة مفصلة من هذه التفرقة التي أرادها ، ولكننا نؤكد على أن الفصل بين هذه المعارف هو في الأصل تفرع لخطاب واحد إلى خطابين اثنين مصطنعين بقصد التغلب على خاصية التقاطع ، وبقصد بناء الشمولية .

ونعني بالخطاب الأول أو الأصلي ، الخطاب الفلسفي حول الدولة ، والذي سيتفرع إلى :

أ- خطاب نظري .

ب- خطاب وصفي .

وهو ما يؤدي حتما إلى اعتبار المعرفة ، بشموليتها ، ووحداتها المكونة محتوى للتفكير ، في حين أن خاصيات الخطاب هي مستوى عبارة هذا التفكير .

---

(12) م.ن. ، ص 59 .

د- النمذجة :

إن النمذجة في تعريفها العلمي الدقيق، عملية ذهنية أو وضعية تسعى لبناء نظام دلالي، يستطيع أن يجاوز بنياته المركزية، ليمتد عبر التاريخ فيلائم بنيات مركزية مخالفة.

ولذلك فإن التاريخ في عمقه يسير دائما نحو تكوين نموذج الدولة. ومن هنا يلخص العروي أربعة نماذج للدولة، هي : الدولة التاريخية، والحديثة، والصناعية، والمعاصرة[13]. ثم يعمل على بناء النموذج الذهني لكل واحدة منها. يقول :

«توفر لدينا الآن نموذج ذهني للبيروقراطية. . . »[14]

«حاولنا أن نركب نموذجا ذهنيا للدولة النابليونية. . . »[15].

ومعناه أن عملية النمذجة وحدة معرفية ينبني في إطارها الخطاب حول الدولة.

فينتج عن ذلك اقتراح النموذج في صيغته الكلية والتجريدية.

دولة نابليون	دولة النمسا
نموذج I	نموذج II
توحيد	تعدد
تجريد	تجريبية
نظام	عادات
فعالية	مجانية

ولكن نمذجة الدولة الحديثة، لا ينسيه إطلاقا العمل على محاولة بناء نموذج الدولة التقليدية. وبما أن ابن خلدون «ينتصب في ملتقى الاتجاهات

(13) م.ن.، ص 62.
(14) م.ن.، ص 67.
(15) م.ن.، ص 71.

الفقهية والفلسفية والتاريخية وحتى الصوفية . . . »[16]، فإنه يحتل المكانة الكفيلة بأن تجعله المؤرخ العربي والإسلامي الأكثر قدرة على أن يعكس نموذج الدولة أو الملك .

وهو عنده منقسم إلى ثلاثة أنظمة :

- الملك الطبيعي .
- الملك السياسي .
- الخلافة .

فيعلق العروي على هذا التقسيم قائلا :

«هذه نمذجة أنواع الأنظمة السياسية الموجودة . . . النظام الأدنى هو الملك الطبيعي ، يتبعه الملك السياسي الذي يتوخى مصلحة الحاكم . . . ثم الملك السياسي الذي يتوخى مصلحة العموم . . . »[17] .

إنه بعد بناء النماذج السابقة ، لابد من استشراق محاولة بناء نموذج الدولة العربية الحديثة في مستوى النظرية وفي مستوى واقع هذه الدولة . ولكنه في الحالين معا ، لا يكاد ينفصل عن منطلقه الأساسي في أن البناء الذي يسعى إليه ، يتم في إطار المفاهيم ، أي «في التركيز على الجانب الذهني . . . »[18] .

واعتمادا على هذه النمذجة الذهنية للدولة العربية الحديثة ، يقترح الجداول التالية :

نظرية الدولة

أخلاقيات	اجتماعيات
شرعية	عقلنة
إجماع	بيروقراطية

(16) م.ن. ، ص 93 .
(17) م.ن. ، ص 94 .
(18) م.ن. ، ص 154 .

الإرث الإسلامي

خلافة	ملك
طوبى	سلطنة
دين	دنيا

مفاهيم

فرد	مجتمع
حرية	تاريخ
قيمة	واقع

خلاصة :

إن مختلف الانطباعات التي اقترحناها لتحليل الخطاب السياسي عند الأستاذ عبد الله العروي. تهدف بالدرجة الأولى :

1- محاولة تبين أن عملية إنتاج خطاب معين، عملية لابد لها من أن تتم وفق قواعد الخطاب التفاعلي الذي يفترض وجود ذات منتجة وذات متلقية.

2- إن الذات المنتجة للخطاب لا تعتبر اللغة بحسب مفهومها الطبيعي واليومي والمتداول سوى مستوى تقني أولي لإنتاج لغة ثانية.

3- إن هذه اللغة الثانية هي الكفيلة ببناء أنواع الخطاب في مستوى عبارته ومحتواه.

4- إن الخطاب حين يختلف في مستوى نوعيته، يعمل باستمرار على إيجاد وحداته المكونة.

5- ولذلك فإن الخطاب السياسي عند عبد الله العروي خطاب فلسفي في عمقه، يسعى صاحبه إلى بناء النماذج الذهنية التي لا ننكر بعض أبعادها المتحققة، أو القابلة للتحقق، ولكنها تظل بحكم طبيعتها الفلسفية نمذجة تجريدية غير مرتبطة ببنية مركزية محددة، بل تجاوز هذه البنية إلى التلاؤم مع بنيات مخالفة. ومن هنا تكتسي قيمتها وأهميتها.

مكونات الوعي السياسي وتقنيات اشتغال الخطاب عند ابن المؤقت المراكشي في كتابه "أصحاب السفينة"

محمد أديوان
كلية الآداب - الرباط.

إن أول ما تبدأ به هذه الرسالة بعد الحمد والصلاة، تصريح بالموضوع، وهو رحلة المؤلف نحو الآفاق المجهولة للبحث عن رفاق يشير إليهم منذ أول صفحات الرسالة. وهو لا يحددهم في البداية وإنما يظلون في سياق الكلام حاضرين بقوة، ويستمر هذا التعتيم المقصود إلى حدود الصفحة الثالثة عشرة حيث يصرح المؤلف بدخوله عليهم بحيث نتصور أنهم يضمهم مكان وزمان وهم مع المؤلف في سياق متحدد داخل المغرب أو خارجه.

وحتى في هذه اللحظة الحاسمة من التحول السردي، لا نعرف عن هذه الجماعة إلا أسماءها، وهي عبد القوي وعبد الشديد وعبد القابض وعبد المنتقم وعبد القهار، وهي كلها أسماء عبدت لاتصالها بأحد الأسماء الحسنى ولذلك رمزية نبدأ بها حديثا عن مكونات الوعي السياسي وتقنيات اشتغال الخطاب عند ابن المؤقت كمبحث تمهيدي يسلمنا إلى صلب الموضوع.

رمزية الأسماء، أسماء الأشخاص : (الأعلام).

عبد القوي : الذي يعلن انتماء المؤلف إلى هذه الجماعة ويرحب به[1].

---

(1) **أصحاب السفينة**، ص 12، مطبعة وليلي، 1998.

عبد الشديد : الذي يتعجب من حال أهل المغرب ويشيد بعمل ابن المؤقت في كتابه الرحلة المراكشية .

عبد المنتقم : وهو رئيس جمعية الصواعق، يخفي في خطابه نبرة الفيلسوف الذي يجرد الوقائع من سياقها ويقرؤها في سياق مجرد كأن يقول : " لا يخفى أن كثرة التحدث عن الشيء كعنوان صادق على الاهتمام به، وإن الاهتمام به لآية على إكباره وإعظامه " [2] وهذا تحليل منطقي خليق بالرئيس . وهنا نلاحظ بجلاء أن رئيس جمعية الصواعق، هو رئيس المدينة الفاضلة أو صاحب المشروع السياسي، يتصل بصورة رمزية بالفيلسوف .

عبد القهار : يشرح ما ورد في كتاب (المرحلة المراكشية بذكاء كبير، ويقول لصاحبها أنه يكفيه شرفا أنها " أوضحت للناس تلاعب اللاعبين وزيغ الزائغين في السر والعلانية " [3] وهي بذلك مدافعة عن السنة داحضة بكل قوة وحجة لكل باطل أو ضلال .

عبد القابض : يقول عن الرحلة بأنها تصف بصفات طيبات أهل الجنة لأن " المتطلع إليها بإنصاف ليرتشف كؤوسا من لبن لم يتغير طعمه وخمر لذة للشاربين وعسل مصفى وماء غير آسن " [4] .

عبد المنعم : الذي يقول المؤلف على لسانه للجماعة : " انتظرت رجوعكم وترقبت طلوعكم " [5] .

إن الإشكال الذي يثيره توظيف هذه الأسماء ذات الرمزية الشفافة، هو أن الخطاب الذي يؤسسه ابن المؤقت الكاتب هو خطاب مقصود يحمل عناصر تصور سياسي واضح يعتمد على مقولة الإصلاح وتنوير الواقع . بحيث تتحول هذه الأسماء الأعلام في رمزيتها إلى مجموعة من العلامات الدالة على تأرجح فكر المؤلف بين عدة مجالات فكرية تستدعي حضور هذه الأعلام برمزيتها القوية .

---

(2) **نفسه** ص . 13 .

(3) **نفسه** ص . 14 .

(4) **نفسه** ص . 14 .

(5) **نفسه** ص . 25 .

وهكذا فالرمزية الدينية تظهر في استعمال عبد القوي وعبد الشديد وغيرها من الأسماء التي اقترنت بأسماء الله الحسنى. مما منح للتسمية في هذا الخطاب لا وظيفة رفع الالتباس بين الأشخاص وإنما وظيفة تعيين الوظائف المنوطة بهم في الأحوال المختلفة التي يظهرون فيها، وكما حاولنا تبيان ذلك في بعض المقاطع النصية التي أوردناها من كلام المؤلف، فإن هذه الأسماء هي رهينة بوظيفتها داخل مجتمع السفينة المصغر والرامز للمجتمع الإنساني بصورة عامة. وسنتناول فيما يأتي مكونات الخطاب السياسي وتقنيات اشتغاله عند ابن المؤقت في المباحث الموالية.

فما هي مكونات الوعي السياسي عند ابن المؤقت؟ نختصرها في العناصر الآتية:

مكون الدين[6]:

إن أصل المكون الديني في فكر ابن المؤقت ينطلق من مسلمة صاغتها قواعد التشريع في مقولة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فكل فعل مغير للواقع من منطلقات لهذه القاعدة الكبرى، فعل إصلاحي في المنظور الإسلامي، ولا سيما في المنظور السني الذي ينطلق منه ابن المؤقت ويحرص على الانتساب إليه.

وهكذا يصير هاجس الكتابة عند هذا المفكر المصلح مرتبطا دوما بهذه القاعدة الكلية والمسلمة العليا. ففي الرحلة المراكشية أو مرآة المساوئ الوقتية وهو عنوانها الفرعي، يستبد هذا الهاجس بالمؤلف، بحيث تصير الرحلة برمتها رصدا دقيقا لعيوب المجتمع المغربي في مرحلة من مراحل تطور بنياته الحديثة سواء في البيئة الاجتماعية أم في دوائر الإدارة والعمل الرسمي.

وهذا الهاجس الإصلاحي ذاته هو الذي وجه كتابة ابن المؤقت في كتابه الموسوم "الجيوش الجرارة". وهو كتاب يشرح أسرار القوة الجبارة التي أشار إليها الشاعر عبد القادر حسن، وهو يقصد القوة الكامنة في الإسلام كقوة مصلحة جبارة تدك حصون الكفر والاستعمار الغاشم.

(6) انظر حول المكون الديني الدراسة الآتية:
Keith Moxey, *The practice of theory*, cornnell university New York, 1994.
هيوم، **محاورات في الدين الطبيعي**، تقديم: فيصل عباس. دار الحداثة، بيروت، 1980.

وإذا كان نسيج الكتابة عند ابن المؤقت يرضخ لهذه القاعدة الكبرى وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن الموقف يتكرر في كتابه " أصحاب السفينة " بصورة أوضح، لأن السفينة ترمز إلى المجتمع الذي تتقاذفه أمواج الحداثة والتغيير والأهواء كما هي السفينة تماما في تعرضها لأهوال البحر ومحنه الكبيرة التي تشيب لها الولدان.

إن هذا المنطق الإصلاحي يعتمد في الأصل على هذه النظرة الدينية، وسينفتح على أطروحة الخلاص الأبدي الذي يقترن في تصور ابن المؤقت بالمهدوية، فلا بد من مهدي منتظر لتتخلص الأمة من الفساد الذي عم البر والبحر.

فابن المؤقت في السياق التاريخي الذي ظهر فيه ينصب نفسه المنقذ من الضلال. والدليل على ذلك تلك النبرة القاسية التي يعاقب بها الطاغين ويزجر بها المارقين عن الدين، بحيث تتحول الكتابة بفعل هذا الموقف النفسي الهجومي لديه إلى مجرد آلة للقسوة والعتاب والتسفيه والتهديد والوعيد، وهذا النمط من الكتابة يعتمد في أصله على منطق ديني تغذيه فكرة المهدي المنتظر المخلص للبشرية من حمأة الشر وألوان الرذيلة.

فالمنتقدون للرحلة المراكشية ولنمط الكتابة الهاجية المقرعة فيها، إنما هم في نظر ابن المؤقت " الخائفون على أنفسهم (. . .) لأنهم عاكفون على المعاصي تحت جناح الخفاء، (. . .) ويظن أن الناس لا يرونه "[7].

وهذه دعوة تبريرية يحاول ابن المؤقت أن يمرر بها رسالته الإصلاحية مع ما يكتنفها من الهجومية والاستفزاز الواضحين.

مكون التاريخ والثقافة التاريخية[8] :

يتحدث ابن المؤقت حديثا تشوبه ملامح الخطاب التاريخي في مظاهر نحددها في العناصر الآتية :

(7) أصحاب السفينة، **مرجع سابق**، ص. 14.

(8) انظر حول المكون التاريخي والثقافي الدراسات الآتية :

- Antoine Compagnon, *Le démon de la théorie*, Edition Seuil, Col : points, Paris, pp. 242-248, 1998
- Fried, Morton, *Evolution of political society*, New York Random House 1967.
- Langness, L.L, *The study of culture*, Navato : California : Chalder and sharp publishers (revised edition) 1978.

المصطلح، يستعمل الكاتب مصطلحات مثل حضارة وتاريخ والأمم والسياسية وألفاظ أخرى تدل على اطلاع تارخي على بعض الحضارات أو الكيانات. ولكن التجريد الذي يطغى على كتابته في هذه الجهة بالذات، يجعل كتابته التاريخية بعيدة عن مقتضيات الوصف الموضوعي والتحديد المجالي والرصد المحلي الإقليمي في كتاب أصحاب السفينة، مما يطبع أسلوب الكاتب في هذا المؤلف بكثير من التعميم، فهو يتحدث عن ساكنة معينة ويقول عنها " ومنهم سكان الأطراف قد عمهم الجهل، وغلب عليهم حال البدو، وأكثرهم لا يتحاشى، فهم معدودون في زمرة البقر " [9].

فالوعي التاريخي لدى المؤلف يبطن نزعة أصولية عميقة لا يعبر عن مظهرها السلفي الذي تتجلى بعض آثاره من خلال انتقاده لمفهوم الحرية الغربية في نص دال[10].

ولقد ركز ابن المؤقت بصورة واضحة على مفهوم العصبية والطائفة في تصوره للتاريخ، فتواريخ الأمم هي تواريخ عصبيات لا عرقية كما هو الأمر في التصور الخلدوني لعلم التاريخ الاجتماعي والسياسي، وإنما عصبيات دينية ومذهبية كما يفهمها ابن المؤقت. فتاريخ الإسلام الحديث في نظره هو لحظات مواجهة بين نظامين فكريين وثقافيين هما نظام الفكر الإسلامي ونظام الفكر الغربي. إن المنظور الشامل لهذا الصراع الثقافي تؤطره حركية صراع قديم متجدد بين دار الإسلام ودار الكفر.

وإذا كان المكون التاريخي حاضرا بقوة في فكر ابن المؤقت السياسي، فإنه يمتح على وجه الخصوص من هذا الجدل المستمر عبر التاريخ السياسي البشري بين كيان إسلامي قوي من القديم وضعيف في الزمن الحديث وكيان غربي ضعيف في القديم قوي في الزمن الحديث والمعاصر.

إن المعضلة التي أرقت الفكر الإصلاحي في عصر النهضة العربية هو هذا الوضع المتخلف عن ركب الحضارة في المجتمعات العربية الإسلامية

---

(9) أصحاب السفينة، **مرجع سابق**، ص. 45.

(10) نفسه، ص. 55، ويقول ابن المؤقت في هذا النص ما يأتي: "وقلنا كيف يمكن الالتفات إلى مواعظنا وقد أخذوا يتهافتون على الاقتداء بالغربيين في حريتهم واقتفاء آثارهم في معايبهم حتى صاروا جماعا للعيوب" **نفسه**.

على جميع الأصعدة، وهو وضع لا تقبله المؤسسة الفكرية التي ما فتئت تناضل من أجل تفسير أسباب المعضلة تاريخيا وفكريا واقتراح الحلول الممكنة لتجاوز ظرفية الأمة بجميع مظاهرها.

مكون المجتمع والثقافة الأنتروبولوجية الاجتماعية[11]:

يعتبر المجتمع الموضوع الأساس الذي فكر فيه ابن المؤقت. وهو يشترك في هذا الاتجاه مع السلفيين الاجتماعيين الذين اهتموا بالمجتمع وظواهره وعلى رأسهم قاسم أمين وعبد الرحمن الكواكبي ولا يبعد أن يكون ابن المؤقت قد استلهم كثيرا من تصوراته الاجتماعية ذات الطابع الإصلاحي من المفاهيم الإصلاحية لدى مفكري الشرق من زعماء الإصلاح الاجتماعي، كالكواكبي في كتابه أم القرى الذي يتصور فيه مجتمعا مثاليا ومدينة إسلامية فاضلة على غرار النماذج الفلسفية المعروفة. فغير بعيد عن الشرق الإسلامي، كان المغرب ومجتمعات الشمال الأفريقي تعرف الأزمة الحضارية والفكرية التي عاشت ويلاتها دول الشرق في مطلع القرن وقبل ذلك بقليل. وقد استفاد المفكرون المغاربة من تجربة الفكر التحديثي المشرقي، فاصطنعوا لنفوسهم مذاهب في التصور والتحليل أفضت بهم في أحسن الأحوال إلى تفسير ظاهرة التخلف الذي أصاب مجتمعاتهم وظلت جهودهم متفاوتة نظرا لاختلاف الاستراتيجيات وأساليب المعالجة والتناول بين السلفيين المحافظين من الفقهاء المتزمتين، والسلفيين المنفتحين من المفكرين والأدباء.

وكان ابن المؤقت بطبيعة مواقفه المحافظة وآرائه المتعصبة أميل إلى فريق الفقهاء المتزمتين، فضاق صدره ولم يتحرج في تقديم لوحات سوداء عن المشهد الاجتماعي المغربي ولا سيما في كتابه "الرحلة المراكشية"، بينما اكتفى باللمز والغمز واختصار منطق السوء والشر والمروق عن الدين في

(11) انظر حول مكون المجتمع والثقافة الأنتربولوجية الدراسات الآتية:

- Makinney, 1, *Constructive Typology and social Theory*, sociology series, Appleton : Century crofts, 1966.
- Middleton, John and David Tate, *Tribes without Rulers*, London Routledgs and Kegan paul 1970.

المجتمع، في كتابه "أصحاب السفينة" على نحو ما يظهر في نص يقول فيه: "وفي هؤلاء القوم -عافاك الله- الغاغة والباغة والأغبياء والسفهاء والجهال والعلماء كأنهم أغررار عام واحد. وهم في بواطنهم أشد تشابها من التوأمين في ظواهرهما. وهاك المآثر والخصال التي ورثوها عن سلفهم لا السلف المعروف عند صلحاء الأمة، ورثوا عن سلفهم محابة الدين وكيل الإسلام والمسلمين والخلاعة والمجون والسفاهة والبلاهة والنذالة والضلالة والدياثة والقيادة والعبث وإن شئت أن تبدو لك مخاريهم بدو السواد في البياض، فجالسهم، فعند ذلك يغنيك العيان عن البيان" [12].

فهذا الوصف لا يمكن أن يصدر عن عالم بالمجتمع وأحواله كما يقتضيه علم الاجتماع والأنتربولوجيا، وإنما هو وصف مقتضب مبتسر، يدل على حنق ونقمة كبيرة. ومهما يكن الصدق العاطفي الذي يصدر عنه ابن المؤقت فإن كتابته تجافي روح الموضوعية وطوابع النظرة الفاحصة العلمية، بل إنها كتابة تعميمية جارحة لا تفيد في بناء التصورات النسقية وإن كانت ذات آليات وتقنيات على مستوى الشكل سوف يأتي بيانها.

إن فلسفة الوجود الاجتماعي في تصور ابن المؤقت تنحصر في البعد السلفي بحمولته الفقهية والنصية المقدسة. فما وافق من مظاهر هذا الوجود هذه المنظومة المرجعية الإسلامية كان معترفا به وداخلا في تصور مجتمع إسلامي، وما خرج من تلك المظاهر الاجتماعية عن هذه المنظومة استحق النقد والنقض معا.

ظل المجتمع الذي يتحدث عنه ابن المؤقت مجتمعا فاسدا خارجا عن ضوابط هذه المنظومة المرجعية السلفية في كل كتاباته، ومنها كتابه الذي بين أيدينا "أصحاب السفينة".

قد تكون صورة المجتمع الذي ينتقده ابن المؤقت في كتاباته، مجتمعا حقيقيا وواقعيا عرفه وخبر الشر والسوء فيه. كما هو المجتمع الذي صوره

(12) **أصحاب السفينة، مرجع سابق**، ص. 48.

في " الرحلة المراكشية " ولكنه قد يكون أيضا مجتمعا من وحي نقمته ونظرته السوداوية التي تؤطر رؤيته للعالم كفقيه أعنته ما يشعر به من مفارقة بين النموذج الاجتماعي الإسلامي الأعلى وواقعه المنحط الذي تلفه عوامل النكسة من كل جانب، فاختلطت نتيجة هذا الحنق والغيظ والغضب القوي، أبعاد الواقع بأبعاد الخيال، فجاءت الكتابة المعبرة عن هذا الوضع النفسي حاملة لآثار هذا الموقف القاسي والناقم بلا حدود.

مكون الثقافة الفقهية[13] :

تأصيل مبدإ الاجتهاد المشروع الذي لا يتعارض مع الأصول والنظرة السلفية لمفهوم تجديد الدين ببعث صورته المشرقة.

مكون السياسة كعلم[14] :

إن ممارسة السياسة في المشروع المؤقتي عمل العلماء الفاضلين، فهم الذين يقع على عاتقهم الإصلاح كمفهوم فلسفي يقتضي الصدع بالحق والعمل على إزهاق الباطل، وإشكال العلم والسلطة إشكال تقليدي في الثقافة السياسية الإسلامية، والدليل هو ذلك الصراع بين الفقهاء والسلطة والمتصوفة والسلطة والمعتزلة والسلطة في تاريخ الإسلام السياسي.

فالسياسة عند ابن المؤقت تبنى على الأصول العقلية والنقلية والحاكم لابد له من بطانة صالحة من العلماء هم أهل الحل والعقد.

ولا يخفى ما في هذا التصور من نزعة مهدية وتومرتية ظاهرة تؤكد على ضرورة الإصلاح الديني على أساس الاجتهاد في العودة إلى الأصول الأولى الكتاب والسنة وجعلهما أساسا مكينا لبعث حضاري.

(13) حول مكون الثقافة الفقهية انظر الدراسة الآتية :
- محمد حجي، **نظرات في النوازل الفقهية**، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1999، ص ص. 55-78.
(14) انظر حول مكون السياسة في الخطاب الدراسة الآتية :
- Michel Foucault, *Les mots et les choses*, Edition Gallimard, Paris 1966, pp. 249-256.
- Ernest Gellner, *Anthropology and Politics, Cambridge,* Massachusetts, U.S.A., 1995.

المكون اللغوي الأدبي[15] :

وهو الذي يؤطر سائر المكونات السابقة ويوجهها في خطاب مقاماتي يمتح من تجربة السرد العربي القديم في المقامات من جهة الأدبية وشكله الفني المسجع ومن تجربة الكتابة السلطانية من جهة حمولته التوجيهية (لاسيما عند ما يتم وصف الأخطار المحدقة بالأمة (الوطن) الدولة، ووصف الدواء واترياق الناجع للخروج من وضع الأزمة).

وفي هذا الخطاب نوع من القسوة والتقريع، في بنياته الوعيدية والتهديدية.

تقنيات اشتغال الخطاب في كتاب (أصحاب السفينة) :

تقنية الاتساق المنطقي : وهي تعتمد على ترابط الأفكار فيما بينها مكونة موضوعا واحدا متناغم الأقسام، وبنية الاتساق المنطقي تقنية تتحكم في خطاب المؤلف من الحمدلة إلى نهاية كتابه.

ففي الحمدلة ورد الحديث عن السفر في البحر، اقتران دلالة الإبحار الحقيقي بدلالة التوسع في العلم والمعرفة وهذا تصريح ضمني بموضوع الرسالة الذي هو إبحار حقيقي في السرد وإبحار خيالي[16] في الفكر من حيث هو عمل للبحث عن الحلول اللازمة المتفاقمة.

ويخدم هذا الاتساق مطلب الإقناع الذي هو أصل الغايات في وضع هذا النوع من الخطاب.

تقنية إثارة القضية ومعالجتها : مما يثير عند ابن المؤقت هو هذا الطبع الميال إلى الحجاج والمناظرة واصطناع أساليب الجدل مع افتراض المخاطبين حقيقيين كانوا في تصوره أم وهميين لا علاقة لهم بالأشخاص الفعليين. ولعل لجوء ابن المؤقت لهذا النمط من الكلام راجع إلى كونه يثير القضية قبل

(15) حول المكون اللغوي انظر الدراسات الآتية :

- Hjelmslev, Louis, *Prolégomènes à une théorie du Langage*, Paris, Edition de Minuit, 1971.

- Merrell, Floyd, *A semiotic theory of texts*, Berlin, Monton de Gruter, 1985.

(16) أصحاب السفينة، **مرجع سابق**، ص ص. 7-66.

أن ينكب عليها بالتفسير والتفصيل. فأول قضية يثيرها في رسالته هو البحث عن صحبة صالحة ليفضي لها بما يسره من الآلام والمجريات[17].

وينتقل بعد هذا البحث المستديم إلى إراحة القارئ بإعلان لحظة الخلاص، وهي اجتماعه بجماعة ممن لهم الوصف المذكور على حد تعبيره[18].

فيقضي معهم الليالي والأيام، ثم بعد ذلك، يتعرف عليهم عن كثب، ثم يحدثهم عما أصابه في الحاضرة من المشكلات وعما كان عرضة له من الاتهام وما كان أوشك أن يصيبه من الويلات من جراء ما حاكه ضده أصحاب القلوب السوداء من المبتدعة والظالمين[19].

ومن صفات هذه الجماعة التي وجدها مقاومة للبدع، وخبث الطوايا، أنها قوية قاهرة ظاهرة على أعدائها لا يختل نظامها[20]. ولذلك فهي تدعى (جمعية الصواعق السماوية)، وتقوم على مبادئ أهمها:

- مبدأ الانتماء إلى الجماعة كهيئة صورية وفعلية (مرجعية).
- مبدأ نصرة الحق (كفعل تغييري سياسيا).

تقنية الحوار: وهو ليس مجرد حوار يحول الحديث من مصطبة حكي إلى مصطبة غيره ولا من راو لآخر، وإنما هو حوار يبني الحقيقة والمعرفة. إنه الحوار الوظيفي الذي يتجاوز وظائفه القائمة على ربط المتحاورين برباط اللغة، إلى وظائف فكرية وإديولوجية تسمح للحوار أن يكون دعامة تواصل معرفي وإديولوجي تؤدي آليته إلى اقتسام المعرفة ومشاطرة الآراء وتبني المواقف. إنه الحوار السياسي الذي يؤسس الفكرة عبر مبدأي المحاجة والتعليل الموديين بالضرورة في السياق الإيجابي للتواصل إلى الاقتناع Conviction[21].

(17) **نفسه**، ص. 8.
(18) **نفسه**.
(19) **نفسه**، ص. 10.
(20) **نفسه**، ص ص. 11-12.
(21) انظر حوار ابن المؤقت مع أعضاء الجماعة وما دار بينهم من الحديث. **نفسه**، ص. 17.

تقنية العتاب والاستنكار : يميل ابن المؤقت إلى اصطناع لهجة المعاتب المستنكر في أسلوبه مع جميع طوائف المجتمع الذي تقله السفينة، ولكنه لا يكاد يتحلل من هذا الطبع الكلامي حتى في حديثه مع أعضاء جماعته الذين يعاتبهم على عدم عملهم بالعلم الذي يحملون. فالعالم غير العامل كالشيطان الأخرس، وتبلغ نبرة العتاب درجة قوية في (ص 19) عندما يحذر ابن المؤقت هذه الجماعة المعتزلة المتوحدة من مغبة الانفراد والعزلة.

تقنية التقريع والذم : وهي أعلى درجة من العتاب يبلغها المؤلف في كتابه، وهو قد توجه بهذه النبرة اللائمة الذامة إلى فئة المتصوفة وأصحاب الطرق كما يدعوهم واتهمهم بالانحراف عن الشريعة والجهل بالدين والانخراط في الأهواء والبدع وغيرها[22]، فرسم المؤلف في ذروة غضبه صورة مشوهة لهذه الفئة، وأعمته ثورته العارمة عليهم أن يتبين بعض حسناتهم التي عمت البلاد والعباد في تلك الآونة من تجديد الدين في المغرب، ولا سيما كونهم ظلوا معاقل للدين واللغة لا تكاد تصل إليه أيادي الاستعمار لا عن خيانة كما يدعي الحاقدون وإنما عن الرهبة والهيبة التي تحيط بهم وتحل بقلوب من أراد بهم سوءا أو سولت له نفسه الاقتراب من حماهم.

وقد بالغ ابن المؤقت في ذمه للمتصوفة، لأنه نسبهم عن تجاهل إلى البدعة ووضعهم في صدر موكب المبتدعين والمحرفين للدين. وهذا لا يفهم إلا في السياق التاريخي للعداء المتمكن بين السلفيين والصوفية منذ عهد ابن تيمية وما قبله بقليل.

وتزداد حدة العتاب والاستنكار في مواطن متعددة من الرسالة حيث يناشد المؤلف أعضاء الجماعة بالتسلح بالعلم والفعل لمواجهة طائفة المبتدعة من المفسدين والمارقين[23].

تقنية الالتفات الخطابي : وهي تقنية تسمح باستمالة السامع أو القارئ إلى الكلام بتذكيره بموقفه كمتلق بضرورة الاستماع أو التلقي، وذلك

(22) **نفسه**، ص. 35.
(23) **نفسه**، ص. 19.

بالانتقال من صيغة من الخطاب إلى صيغة مغايرة تسمح للمجرد أن يتشخص وللمشخص أن يتجرد. وهذه نقلة نوعية تسمح بإعادة المتلقي إلى السياق بهزة لا عنف فيها[24].

تقنية المقارنة الحضارية : يقارن ابن المؤقت بين أنماط وأوضاع مختلفة لحياة المسلمين وأعدائهم المستعمرين، فيصب جام غضبه على هؤلاء جميعا، لأن المسلمين تشبهوا عن غي وضلال بالمستعمرين. والمستعمرون لم يرعوا عهدا ولا حرمة في استعبادهم للمسلمين، فكلاهما استحق غضب المؤلف وحنقه الظاهر[25].

تقنية التحليل الاجتماعي والأنتربولوجي : وهذا يظهر بجلاء في تقسيمة للمجتمع إلى طوائف وحديثه عن كل طائفة بما هو محض سلوكها وطباعها وأدوارها الاجتماعية التي تؤديها داخل السياق الحضاري العام.

وهذه التقنية تسهم في تحقيق نوع من الوعي الاجتماعي لدى ابن المؤقت. وعملا بهذا التحليل لديه يتوصل ابن المؤقت إلى نوع من الإحاطة الشاملة بموضوعه وهو المجتمع المغربي في أفق تحولاته الحضارية العميقة إثر التدخل الاستعماري. (انظر إلى تحليله لأقسام الأخلاق في المجتمع والتأمل الذي يقدمه ابن المؤقت، خليق بعالم الاجتماع المحنك والمعايش للمجال بصورة مباشرة).

إن أصول هذه النظرة الأنتربولوجية عند ابن المؤقت راجعة إلى إحساسه العميق بذبذبات التحول الحضاري العام لبنيات المجتمع المغربي في ظل جدلية الصراع مع الآخر. وهذا الإحساس العميق هو الذي يسمح لنا بوضع ابن المؤقت في مصاف الملاحظين الأنتربولوجيين نظرا لاهتمامه بمفهوم التحول العام (La métamorphose générale).

وهذا يجعلنا نركز على هذا الجانب لديه، مما يخرج خطابه من سياق السرد الرحلاتي أو السرد الخيالي أو الفلسفي ويرسخه أعمق ما يكون في

---

(24) انظر حديث ابن المؤقت عن رئيس السفينة، ص. 23.
وحديثه عن إنهاء المقابلة مع رئيس السفينة الفظ، ص. 25،
(25) انظر نتيجة هذه المقارنة في الصفحة : 28.

سرد اجتماعي واقعي وإن مال صاحبه إلى اصطناع العمومية منهجا مستساغا لعرض الوقائع، نظرا لتشابهها في التصور وإن اختلفت في شروط إنتاجها أو ظرفياتها المتباينة والمشروطة جغرافيا ببعض التغييرات ذات الطابع الأنتربولوجي[26].

تقنية الاستنتاج أو صياغة النتائج أو القواعد : القاعدة الأساسية هي إيقاظ الضمير الجمعي للأمة والتركيز على مفهوم الحرية[27].

إن هذه التقنيات المدروسة من خلال نص خطاب أصحاب السفينة لابن المؤقت، ليست وحدها المستعملة في هذا الخطاب المتلون بين مصطبات حكي متنوعة، وإنما هناك محطات كثيرة أخرى لجأ فيها الكاتب إلى تقنيات أخرى، لكن ما ذكرناه يكفي للدلالة على كون الخطاب السياسي عند ابن المؤقت يشتغل بطرق مختلفة حسب المقامات والسياقات المؤطرة لحركة الحكي والمواجهة.

ولقد لاحظنا أن الوعي السياسي الذي صدر عنه ابن المؤقت في خطابه كان وعيا متميزا لأنه ينزع إلى الإصلاح نزوعا واضحا، مما يجعل من كتاب " أصحاب السفينة " لبنة تتمم المشروع الإصلاحي الفكري، الذي صاغه ابن المؤقت في كتاباته المختلفة، كـ" لرحلة المراكشية " و " الجيوش الجرارة " .

إن مقاربتنا التحليلية الأنتربولوجية لتقنيات الاشتغال ومكونات الخطاب عند ابن المؤقت تسمح لنا بأن نقرر النتيجة السابقة باعتبارها منطلق هذه الدراسة وفرضية العمل التي حفزتنا على دراسة هذا الموضوع .

---

(26) أصحاب السفينة، **مرجع سابق**، ص . 46 .
(27) **نفسه**، ص . 54 .

آليات اشتغال مفهوم التغيير في الحقل السياسي المغربي

محمد بادي
باحث، كلية الآداب - الرباط.

تروم هذه الدراسة تحليل طرق اشتغال آليات مفهوم التغيير في الحقل السياسي المغربي، انطلاقا من تصور منهجي، يكمن أساسا، في الاعتماد على النظرية السيميائية والتداولية، تصور ينبو عن التناول الموضوعاتي؛ ويسعى إلى تقديم قراءة تحليلية ذات طابع علمي لطرق تمظهر دلالات هذا المفهوم داخل السياق التاريخي والسياسي لفترة ما بعد الاستقلال.

إن التركيز على مفهوم التغيير في الخطاب السياسي المغربي نابع، أساسا، من أصالته وتجذره في القول السياسي المعاصر. فهذا المفهوم أطر، وما يزال، العمل السياسي للحركة الوطنية من أجل تشييد صرح الدولة العصرية الحديثة. وشكل، على العموم، إضافة إلى مفاهيم أخرى -الثورة، الديموقراطية، التوافق، الإجماع، التحديث... - معجما سياسيا يعكس منظورات الفاعلين في الحقل. وانطلاقا من مركزيته، فإننا سنقوم برصد تحولاته عبر ثلاث فترات من التاريخ المغربي المعاصر :

1- فترة الصراع مع نظام الحكم (1956 - 1975).
2- فترة التهدئة والدخول في مسلسل الإجماع (1975 - 1994).
3- فترة التوافق مع نظام الحكم انطلاقا من 1994.

فآليات اشتغال التغيير، كما سنرى، تختلف من فترة لأخرى، إذ تخضع لإكراهات الظرفية السياسية والاجتماعية، وكذلك للخلفيات

الفلسفية والمرجعية لعامل -التغيير، ولعلاقات القوة بين أطراف الصراع داخل الحقل. لكننا سنركز على الفترة الأخيرة، غالبا، من خلال البرنامج السياسي لحكومة التغيير الحالية.

نسعى في هذا العرض، إذن، من خلال الاستناد إلى النظرية السيميائية لدراسة مفهوم التغيير، الكشف، أساسا، عن قدرتها الوصفية والتأويلية، وكذلك فعاليتها الإجرائية. فأدواتها ستمكننا من تشييد دلالات هذا المفهوم في الخطاب وفي الحقل السياسيين على حد سواء. كما ستساعدنا على رسم تشكلات مسارات عامل - التغيير عند إنجازه لبرنامج عمله، من خلال مساره السردي، الجهي، التصويري، والتأويلي وأدواره التيماتيكية والاستهوائية.

برتوكول الوصف

بداية، قبل رصد تحولات دلالات مفهوم التغيير، حري بنا الإحاطة بدلالته في بعض الحقوق المعرفية الأخرى. أولا، لغويا، نجد في لسان العرب مادة غير ما يلي : "تغير الشيء عن حاله : تحول. وغيره : حوله وبدله كأنه جعله غير ما كان. وفي التنزيل العزيز : ذلك بأن الله لم يكن مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، معناه حتى يبدلوا ما أمرهم الله.

وغير الدهر : أحواله المتغيرة [1]. فالتغيير لغة، إذن، يعني تحول الشيء عن حاله، فيتم الانتقال بذلك من حالة (أ) إلى حالة (ب) إلى حالة (ن). والتغيير، في هذا الإطار، يخص حالات الأشياء وحالات النفس. فعملية الانتقال من الحالة (أ) إلى الحالة (ب) تفترض فعلا إنجازيا/ فالذات، خلال عملها، يطبع فعلها بعدا إستهوائيا، إذ يشكل الطاقة الحيوية المغذية للفعل. فتكون مكونات العملية على الشكل التالي :

- ذات الفعل : الفاعل المغير (حالات النفس).
- موضوع التغيير : حالات الأشياء.

---

(1) ابن منظور : **لسان العرب**، المجلد الخامس، ص : 39-40، دار صادر بيروت.

أما برنامجها العملي "السردي"، يمكن تمثيله بالخطاطة التالية :

ذا$_1$ $\cap$ O_1 ← ذا$_1$ $\cup$ O_1 .

ذا$_1$ $\cup$ O_1 ← ذا$_1$ $\cup$ O_1 .

فهذه البرمجة الخطابية، إذن، هي المشكلة لمسار الوحدة المعجمية لكلمة التغيير. فخصائصها، من خلال هذا التحليل، تتطابق مع طبيعة الخطاب السياسي. إذ إنه خطاب مشخص لحالات الأشياء يروم، فيما بعد، إما تغييرها أو إعادة إنتاجها لتثبيتها. فطبيعة هذا الخطاب تتضمن برنامجا عمليا يفترض فاعلا يقوم بأدوار تيماتكية وتواصلية.

أما دلالات التغيير، في علم السياسة، فقدتم تناول أغلب محاوره من خلال قضايا التغيير السياسي، وتعود أبرز نظرياته إلى الكتابات الأنجلوأمريكية، وذلك في الفترة الممتدة من منتصف الستينيات وبداية السبعينيات[2]. كما ارتبطت دراسة هذا المفهوم بقضايا أخرى تخص مسألة التحديث السياسي، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الانتقال الديموقراطي... فالتغيير السياسي تمتد تأثيراته إلى باقي المؤسسات المشكلة لصرح الدولة. ولمقاربة آليات اشتغال هذا المفهوم في الحقل السياسي المغربي، نستند إلى دراسة لصامويل هتنغتون[3]، التي يحدد خلالها النسق السياسي في خمس مكونات :

1- **الثقافة** : وهي تصنع القيم والمواقف والاتجاهات والرموز والمعتقدات، والتي تؤكد السياسات المتبعة وتفرض هيمنتها في المجتمع.

2- **البنيات** : أي المنظمات الرسمية، التي من خلالها يصوغ المجتمع القرارات المتعلقة بممارسة السلطة، الأحزاب، الهيئة التشريعية، التنفيذية..

3- **المجموعات** : أي التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية الرسمية وغير الرسمية التي تصوغ المطالب التي تطرح على البنيات السياسية.

---

(2) مصطفى الخلفي (1999) : «منهج التغيير السياسي لدى "صامويل هتنغتون" قراءة في بعض أعماله». **وجهة نظر**، العدد 3، ربيع 1999.

(3) **نفسه**، ص : 50.

4- **القيادات** : وهم أفراد المؤسسات السياسية والمجموعات الذين يلعبون أدوارا ريادية في التوجيه والتأطير والتقرير.

5- **السياسات** : وهي مختلف أنماط وأشكال العمل الحكومي، والموجه لضبط عمليات توزيع المنافع، وتطبيع الإجراءات العقابية داخل المجتمع[4].

إن مقاربة التغيير السياسي، حسب صامويل هتنغتون، تتم عبر تحليل آليات اشتغال هذه المكونات داخل النسق، فكل مكون يشتغل في علاقة بباقي المكونات، فالتأثير المتبادل يكشف، إذا حصل، درجة التغيير في النسق. لهذا ستشكل هذه المكونات، إضافة إلى السيميائيات، عماد التصور التحليلي لمفهوم التغيير في الحقل السياسي المغربي، عبر مراحل تاريخية ثلاث :

فترة الصراع مع نظام الحكم 1956 - 1975 :

تميز الحقل السياسي المغربي، حسب محمد الطوزي، مفارقة كبيرة تتمثل في صورتين : "الأولى هي صورة الاستمرارية ذات المرجعية الملكية، والثانية هي صورة نخب تحاول، عبر وبواسطة أحزابها المنبثقة عن الحركة الوطنية، أن تدافع عن رؤية حديثة للنظام. وتعكس هذه المفارقة القائمة توترا متصاعدا بفعل التحولات البنيوية التي يعرفها المجتمع المغربي حضريا وديموغرافيا وسياسيا.

ويعتقد الطوزي أن الجميع يتفق حول مسألتي رفض العنف من جهة والإقرار بأن المجتمع السياسي معاق سياسيا من جهة[5].

إن هذه المفارقة تسم الحقل السياسي المغربي، خلال المراحل التاريخية الثلاث، فهو يجمع بين مقومين متناقضين : الاستمرارية VS القطيعة (التغيير). فالأول جوهري، المرجعية الملكية، والمقوم الثاني احتمالي، ومجال اشتغاله يخص السياسات دون أن يؤدي إلى تغيير جذري في

(4) **نفسه**، ص : 51.

(5) عبد الحي مودن (1999) : قراءة في "الملكية والإسلام السياسي بالمغرب"، ص : 48، **وجهة نظر**، العدد 4 صيف 1999.

البنيات. وهذا التصور يؤطر الفعل السياسي سواء كانت النخب في الحكم أو في المعارضة. لكن فترة الصراع مع نظام الحكم، التي تميزت بحدة التوتر، طبع هذا التصور بالنسبية، فقد عرفت هذه الفترة نقاشا حادا حول طبيعة نظام الحكم، وخيارا انقلابيا، من خلال محاولتين فاشلتين، وانتفاضات شعبية (حرب الريف، انتفاضة الدار البيضاء 1965. . .). إذن، فالعلاقة بين أطراف الحقل علاقة سجالية، تجلت آثارها في الصراع القوي بين الحركة الوطنية والمخزن. ويمكن التمثيل لها من خلال الخطاطة الرمزية التالية :

ذا$_1$ ∩ O_1 ← ذا$_1$ ∪ O_2 .

ذا : الحركة الوطنية .
O_1 : الإيديولوجية اليسارية .
O_2 : الحكم .

إن إنجاز فعل التغيير، في هذه الفترة، شكلت خلفيته المعرفية المرجعية اليسارية، إذ حاول الفاعل السياسي تحيين، في مرحلة أولى، منظومتها القيمية، عبر تصوره لنظام الحكم، ليتم تحقيقها فيما بعد (بناء الدولة). لكن هذا التوجه اصطدم بثقافة تقليدية لم تتفاعل مع القيم الجديدة، مما أدى إلى استمرار البنيات في سكونها. لكنه، في المقابل، أي التوجه السياسي الجديد، نجح في تشكيل نخب ثقافية فاعلة نجحت في نشر قيم جديدة في المجتمع.

فاستثمار بعض الأدوات الإجرائية للنظرية السيميائية لمقاربة هذه العلاقة بين الحكم والمعارضة، مكننا من استخلاص مجموعة من الخصائص المميزة لكيفية اشتغال المنهج التغييري. فبرنامج العمل، الذي سعت من خلاله الحركة الوطنية للاتصال بموضوع قيمتها (الحكم)، طبع فعلها ببعد استهوائي (الغضب)، وذلك من خلال مسارين جهيين متناقضين : إرادة الكينونة ولا قدرة الكينونة. فجهة الإرادة، وإن كانت هي الطاقة الموجهة للفاعل السياسي، فإنها غير كافية في ظل غياب جهتي القدرة والمعرفة. وفي هذا السياق، فالمواجهة تعني فشل الفاعل في تحقيق موضع رغبته (الحكم).

فترة التهدئة والدخول في مسلسل الإجماع (1975 - 1994).

رغم انخفاض درجة التوتر بين الحكم والمعارضة ظل مفهوم التغيير النواة الأساسية التي ينتظم حولها العمل السياسي. فالحركة الوطنية ركزت، على العموم، على ضرورة إصلاح مؤسسات الدولة وتغيير الأوضاع الاجتماعية المأزومة وتوفير شروط الإقلاع الاقتصادي. وما ميز العلاقة بينهما، في هذه الفترة، هي الابتعاد عن خيار المواجهة، ونزوع المعارضة إلى التفكير في تصريف مفهوم التغيير في الحقل السياسي بطرق أكثر ملاءمة للسياق السوسيو- سياسي المغربي الجديد.

إضافة إلى ما سبق، فإن تحليل التغيير السياسي في الفترة الممتدة من سنة 1976 إلى 1993، يقتضي بالضرورة مقاربة العامل السياسي الجديد في الحقل ؛ أي قضية الصحراء المغربية. فهذا العامل الجديد ساهم في تغيير مكون السياسات، وفرض تدبيرا جديدا للعبة السياسية. لكن وتيرة التغيير في هذا المكون، إضافة إلى مكون البنيات، كانت بطيئة، لكنها، مع ذلك، ساهمت في خلق ثقافة جديدة ترتكز على الحوار في أفق بناء تحالف وطني قوي للدفاع عن القضية المصيرية. وفي هذا الظرف السياسي، فقد مس التغيير بعض مكونات النسق السياسي، يمكن تمثيله على الشكل التالي :

- الثقافة : استمرارية.
- البنيات : تغيير (ظهور تشكيلات سياسية جديدة الاتحاد الدستوري مثلا).
- المجموعات : استمرارية.
- القيادات : استمرارية.
- السياسات : تغيير (التهدئة، الإجماع، . . .)

وهكذا، فإن التغيير الذي مس مكوني البنيات والسياسات، رغم محدوديته، لا يمكن اعتباره تمظهرا لتغير نوعي في مكون الثقافة، إنه فقط تكتيك سياسي يستجيب لإكراهات الظرفية السياسية. إذ يروم التعامل مع قضايا آنية دون المساس بآليات اشتغال هذه المكونات. كما يندرج في سياق تعاقد جديد بين الحكم والمعارضة لتدبير الشأن السياسي. إذن، إن غياب

التفاعل بين هذه المكونات بالشكل المطلوب ناتج عن خلل بنيوي في النسق السياسي المغربي.

إن مقاربة برنامج التغيير السياسي للحركة الوطنية، في هذه الفترة، لإنجاز التغيير، يكشف عن استمرار اشتغال هذا المفهوم بشكله السابق، لكن مع محاولة نزع الرداء الثوري عنه والتفكير في طرق جديدة لتصريفه. وكذلك في استمرار الجهات المؤطرة للفاعل السياسي: إرادة الفعل وضرورة الفعل. فالأولى تجسدها الرغبة في إصلاح مؤسسات الدولة، والثانية تصدر عن سياق سياسي يروم تحقيق الانتقال الديموقراطي. لكن غياب جهتي: المعرفة والقدرة، المحققتين لبرنامج العمل، تجعل الرغبة في الاتصال بموضوع القيمة مؤجلة إلى حين.

فترة التوافق مع نظام الحكم انطلاقا من 1994.

كان تاريخ 22 أكتوبر 1993، بداية انطلاق مرحلة جديدة في تاريخ المغرب، حيث استقبل الملك الراحل زعماء المعارضة وطرح مشروع التناوب أمامهم. غير أن إصرار المعارضة على استبعاد وزير الداخلية، قد أخر هذا المشروع إلى سنة 1998. ففي 14 مارس من هذه السنة، سيتم تعيين الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي وزيرا أولا لحكومة التناوب، وسيقدم بعد ذلك في 17 أبريل تصريح للحكومة أمام مجلس النواب. فهذا التصريح، باعتباره برنامجا حكوميا، تأسس على مفهوم رئيس "التغيير"، وأضحت بذلك هذه الحكومة حكومة للتغيير. فالوحدة المعجمية "التغيير"، ستشكل النواة المضمونية الرئيسية في الخطاب السياسي للمعارضة السابقة، إضافة إلى الأنوية المضمونية الفرعية الأخرى التي تتعالق معها في تشكيل النسيج الخطابي للقول السياسي. فالتغيير يخص الدولة، المؤسسات، السياسات، المجتمع، الاقتصاد،.. إنها متتالية من الوحدات المعجمية المشكلة لشبكة اشتغال كلمة التغيير في الخطاب الحكومي.

إن اشتغال آليات هذا المفهوم يمكن رصدها من خلال القول والفعل السياسيين للفاعلين في الحقل السياسي. فالحكومة حددت، منذ البداية، منهجية التغيير وأهدافه. ففي الرسالة التي وجهها الوزير الأول إلى وزرائه

تحت عنوان "الميثاق من أجل التغيير"، حدد الوزير الأول مجمل برنامجه : "يجب أن يتجه التغيير نحو تعميق المسلسل الديموقراطي، وتدعيم دولة الحق والقانون، ومكافحة البطالة وتحسين مستوى المعيشة. يجب أن يتجسد -في المقام الأول- في تطهير المحيط المؤسساتي، من خلال إصلاح الإدارة والقضاء. كما يجب أن يتجلى عبر الإسراع بالتنمية الاجتماعية، وتدعيم تنمية اقتصادنا. . . "[6]. يتضح، إذن، أن موضوعات التغيير تشمل ميادين مختلفة : سياسية، اقتصادية واجتماعية. ولإنجاز برنامج التغيير يقتضي من الحكومة الانتقال من الحالة (أ) إلى الحالة (ب)، وهذا ما نمثله بالخطاطة التالية :

ذا$_1$ ∩ O_1 ← ذا$_1$ ∪ O_2.

ذا$_1$ ∪ O_1 ← ذا$_1$ ∩ O_2.

ذا : الحكومة.

O_1 : وضعية سيئة.

O_2 : وضعية حسنة.

فإنجاز برنامج التغيير، في الظروف السياسية لهذه المرحلة، يستفيد من عدة عوامل مساعدة : إرادة الملك، إرادة الشعب، إرادة النخب السياسية. . ورغم أهمية هذه العوامل، فإن عوامل أخرى معاكسة، هذه المرة، تعرقل إنجاز الحكومة لبرنامجها، وتمثلها في الحقل عدة أطراف : قوى الفساد، المراكز المناهضة للتغيير. . . إن هذه العوامل المعاكسة هي التي تحول، إذن، دون إنجاز برنامج التغيير، وتعرقل مسار الحكومة للاتصال بموضوع قيمتها "إنجاز الإصلاحات". ويظل، بالتالي، برنامج التغيير، في مجمله، احتماليا، لأن تحقيقه تعترضه عدة إكراهات بنيوية خاصة بمكونات الحقل.

إن التركيز على هذه العوامل يأتي، غالبا، في سياق الرد على الانتقادات الموجهة للتجربة الحكومية، من خلال مساءلة وثيرة عملها ومؤهلات وزرائها وانسجام فريقها. وهذا ما يعكسه خطابها السياسي :

---

(6) عبد الكبير الخطيبي (1999) : **التناوب والأحزاب السياسية**، ترجمة : عز الدين الكتاني الإدريسي، منشورات عكاظ، ص : 45.

" وإذا كان من حق الرأي العام الوطني، أن يتساءل عن حصيلة الحكومة بعد ثمانية عشر شهرا على تنصيبها، فإن الجدير بالقول هو أنه ينبغي التمييز بين الخطاب الدعائي الانتخاوي والخطاب الذي يضع اليد على حقائق الأشياء وعلى ما يستلزمه التوافق والتراضي في هذه المرحلة، من معالجات هادئة وخطوات محسوبة ومن ترتيبات لتغيير ما يمكن تغييره، وخاصة وأن ملفات كثيرة وقضايا حساسة، لا يمكن الحسم فيها إلا عبر هذه المنهجية، وإلا انفجرت كل الأشياء. . . "[7].

بديهي أن يجد هذا المشروع التغييري قوى مناهضة له، لكن اختزال معوقات هذه التجربة في هذه العوامل المعاكسة فقط، لا يساعد على بناء تصور عقلاني لصيرورة اشتغال مفهوم التغيير في النسق السياسي المغربي. فالخلل الرئيسي يكمن، أساسا، في المفارقات المميزة للحقل. فالتناوب لا يعني تغييرا جذريا في السياسات، باعتبار أن التغيير لم يمس لا البنيات ولا القيادات ولا المجموعات. ولهذا فإن التناوب، من الناحية العملية، هو محاولة لإصلاح حالات الأشياء (الأوضاع السياسية)، وفي بعده الاستهوائي، امتصاص للغضب وبعث للأمل. ومجمل القول، إن مكونات الحقل السياسي تظل، رغم مظاهر التغيير في بعض مكوناتها، أقل دينامية مما ينبغي. وحتى إن سعى الفاعلين السياسيين لتغيير بعض من هذه المكونات، فإن البنية الثقافية (في شقها التقليدي) تقف حائلا أمام إنجاز الفعل. فخطة إدماج المرأة، مثلا، التي تخص سياسات الحكومة، تمت معارضتها استنادا على الخلفية المرجعية لهذه البنية الثقافية.

تقويم تجربة حكومة التناوب:

أسالت تجربة حكومة التغيير الكثير من المداد، فتناسلت المقاربات حول برنامجها التغييري من خلال التركيز على وتيرته ومداه واتجاهه. فإذا كانت ميزة وتيرته البطء، وفي بعض الأحيان الجمود، فإن اتجاهه بدأ يطرح أكثر من سؤال. فالانتقال الديموقراطي، الذي كان هو المسار الصحيح لهذه التجربة، بدأت مظاهره تلتبس في ظل بعض الأحداث السياسية التي ميزت

(7) **الاتحاد الاشتراكي**، كلمة العدد، عدد 5918، 24 أكتوبر 1999.

العهد السابق (منع الصحف، قمع المظاهرات. .). كما أن صورة الوزير الأول تغيرت ملامحها من :

- صورة أولى : مناضل، حقوقي، مدافع عن حقوق الإنسان.
- صورة ثانية : مخزني، يمنع المظاهرات، يمنع الصحف. . .

بالإضافة إلى ذلك، فشل الحكومة في محاربة مواقع الفساد في مجالي التسيير والتدبير. مما سيؤدي إلى تشديد الانتقادات لبرنامج التغيير الحكومي ولسياسات الأحزاب المشكلة للحكومة. انتقادات مصدرها الأحزاب والمجتمع المدني.

إن التقويم السلبي لعملية حكومة التناوب، ووصف سلوكها السياسي بشتى الأوصاف المقللة من شأن عملها، قد خلق نوعا من التوتر بين الحكومة والصحف. كانت نتيجته منع ثلاث صحف مستقلة. غير أن هذا التقويم السلبي لم يمنع تعدد المواقف التي يمكن تسطيرها على الشكل التالي :

- ذا $_1$: تقييم سلبي (معارضة داخل البرلمان وخارجه، معارضة داخل الأحزاب المشكلة للحكومة. . .).
- ذا $_2$: تقييم إيجابي (المجموعات السياسية المساندة للحكومة).
- ذا $_3$: منتظرة (الأغلبية الصامتة).

فهذا التقويم يصدر عن فعل تأويلي لسياسة حكومة التغيير، يتمثل في لا - اعتقاد الملاحظ في المنهج التغييري للفريق الحكومي. ويؤشر ذلك على عدم نجاح الحكومة في إقناعها للمرسل إليه (النخب السياسية، المجتمع المدني). مما يدفعها إلى تبني سياسة حجاجية تقوم على انتقاد دور العوامل المعاكسة، وإبراز قوتها في عرقلة البرنامج الحكومي. فتناقض الإرادتين، أي إرادة التغيير ولا - إرادة التغيير هي التي تسم الحقل بطابع الصراع المعرقل لوتيرة برنامج العمل، حسب الفعل التأويلي للخطاب السياسي الحكومي. لكن، في المقابل، يركز الفعل التأويلي للمعارضة على لا -قدرة الحكومة في تصريف مفهوم التغيير في سياستها، لتشكيل تقويم سلبي للتجربة الحكومية.

تركيب :

إن مقاربة آليات اشتغال مفهوم التغيير في الحقل السياسي المغربي، كشف لنا، ولو بشكل نسبي، طرق اشتغاله وتمظهره وتنوع آلياته عبر الفترات التاريخية الثلاث. فحمولة المفهوم الإيديولوجية، تخضع، بالأساس، إلى الشرط السوسيو-سياسي والاقتصادي. إذ رغم التطور الذي عرفه المغرب، فإن التغيير السياسي المأمول مازالت وتيرة تحقيقه بطيئة واتجاهه يكتنفه الغموض. وهذا يعود إلى التأثير المتبادل المحدود بين مكونات النسق السياسي. فغياب التفاعل بين هذه المكونات، ونزوعها إلى السكون عوض التفاعل، قد طبع هذا الحقل بالمفارقة التالية : الاستمرارية VS التغيير. كما أن التعاقد بين الحكم والمعارضة لإنجاز برنامج التغيير، وتأطيره بالتوافق السياسي، قد حد من وتيرة تصريف التغيير في البرامج الحكومية. ومن جهة أخرى، كشفت لنا المقاربة السيميائية أن هوى الغضب شكل طاقة الفعل لإنجاز التغيير بالنسبة للفاعل السياسي، فكان الصراع هي القاعدة الأساس التي تم تحيينها في المرحلة الأولى، أما البعد الإستهوائي للفاعل السياسي، في حكومة التناوب، فإن أثر معانيه تصوغه الوحدة المعجمية "الأمل"، التي تغذي إرادة الكينونة، فتغدو بذلك الطاقة المؤطرة لبرنامج الإنجاز رغم المعوقات. فهذه المفارقة في البعد الإستهوائي، تجلت أثارها في العمل السياسي عبر الفترات التاريخية الثلاث، مما انعكس على آليات اشتغال مفهوم التغيير في الحقل السياسي. هكذا، إذن، فإن التغيير السياسي لا يمكن تحقيقه طبقا لبرمجة سياسية، وإنما هو ثمرة لسيرورات تتفاعل فيها ظروف سياسية وتاريخية واجتماعية معينة.

الخطابات الكبرى حول حقوق الإنسان

محمد سبيلا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط

حقوق الإنسان هي مجموعة قيم سياسية واجتماعية وأخلاقية تقدم بمثابة قيم - مثل توجه حياة المجتمعات أو حياة البشرية كلها. وبالتالي، ومن حيث ارتباطها في صميمها وبنيتها بالقيم والمثل، فهي مرتبطة بالإيديولوجيا ومطبوعة بها.

إلا أن حقوق الإنسان ليست مرتعاً لإيديولوجيا واحدة بل هي مجال صراع بين عدة ألوان وخطابات إيديولوجية.

لهذا الاختلاط مظهر أول يتمثل في تقاسم الإيديولوجيات لمجموعات متباينة من الحقوق لكن مظهره الأكثر خفاء وسحراً هو أن كل حق من معمار الحقوق هو محط نزاع تأويلي بين هذه الخطابات. وسنقتصر هنا على ذكر الأصناف الكبرى للخطابات التي تتوزع هذا البناء المعماري.

نشأت مقولة حقوق الإنسان في بدايتها في مناخ ليبرالي جسدته فلسفات الحق الطبيعي التي كانت هي المختبر النظري الأول الذي ترعرعت فيه هذه المقولة. ومن مرحلة ثانية تبلورت هذه المقولة ضمن مخاضات العقل العملي الذي جسدته الثورات السياسية الكبرى من العصر الحديث في أنگلترا (الماغناكارتا سنة 1715) وأميركا (إعلان استقلال الولايات المتحدة سنة 1776) وفرنسا (الثورة الفرنسية 1789).

الخطاب الإيديولوجي الأساسي الذي تبلورت فيه حقوق الإنسان إذن هو الخطاب الليبرالي الذي ركز على الحريات السياسية الأساسية للإنسان كحق المشاركة السياسية، وحق التصويت وحق الانتخاب، وحق الترشيح. وقد شكلت هذه الحقوق/ الحريات نواة الثقافة السياسية الليبرالية الحديثة القائمة على مفهوم التعاقد الاجتماعي والسياسي، ومفهوم المواطنة، والتمثيلية السياسية وما ارتبط بها من مؤسسات سياسية.

لكن هذا الخطاب الليبرالي سرعان ما تعرض لنقد لاذع من طرف خطاب إيديولوجي آخرهو الخطاب الماركسي الذي عاب على حقوق الإنسان في مفهومها الليبرالي كونها حقوقاً صورية ومجردة وشكلية. فهي لا تسوي بين الناس إلا من حيث هم مواطنون وأعضاء في المجتمع السياسي. وقد طور الخطاب الماركسي من خلال هذا النقد صنفاً آخر من الحقوق هو الحقوق الاجتماعية التي بلورها الدستور السوفياتي.

بلور الخطاب الاشتراكي مفهوماً آخر لحقوق الإنسان تمثل في ما سمي بالحقوق الاجتماعية أو الحقوق / الديون (Droits Créances). فإذا كانت الحقوق الليبرالية هي مجرد حريات تم إقرارها وإسنادها للإنسان كمواطن أو ككائن سياسي، فإن الحقوق الاشتراكية هي حقوق اجتماعية ملموسة كحق الشغل، والحق في السكن، والحق في المساواة الاقتصادية، وغيرها من الحقوق الملموسة.

ومن البيّن أن الخطاب الحقوقي الاشتراكي خطاب يتعارض مع الخطاب الليبرالي لا من حيث محتوى الحقوق فقط بل كذلك من حيث الموقف من الدولة، ومن العلاقة بين جهاز الدولة والمجتمع. فالحقوق - الحريات في التصور الليبرالي تفترض دولة أقل من حيث أن الحريات هي توسيع لسلطات وقدرات الأفراد بحيث تصبح أساساً للحد من سلطة الدولة، في حين إن الحقوق / الديون في التصور الاشتراكي تفترض دولة أكثر هي دولة العناية الكلية (Etat providence) لأن إقرار وتجسيد الحقوق الاجتماعية (من توفير العمل والضمان الاجتماعي والسكن والرعاية الطبية...) يتطلب دولة تتملك رأس المال الاجتماعي، وليس دولة حكماً تكتفي بالتدبير السياسي لرأس المال الاجتماعي. فالحقوق - الحريات عبارة عن ترسانة حريات موجهة ضد الدولة

للحد من سلطاتها ولحماية المواطنين من ميل غول السلطة السياسية إلى التضخم وابتلاع ملاكات المجتمع المدني. هذا بينما تتطلب الحقوق / الديون تدخل الدولة وامتداد سلطاتها وقدراتها على تلبية حاجات الناس التي أصبحت حقوقاً.

أما الخطاب الفوضوي فيدين الخطابين السابقين معاً من حيث إنهما معاً يفترضان الدولة بمقادير متفاوتة : دولة أقل من التصور الليبرالي، ودولة أكثر من التصور الاشتراكي.

الفكرة المركزية في الخطاب الفوضوي هي فكرة الحرية. وهذه الفكرة تجعل النسق السياسي الذي يعتمدها بشكل مطلق في تعارض مع كل ما يتهدد الحرية كأقنوم مقدس. ومن ثمة نقد الفوضوية القاسي للدولة ودعوتها إلى القضاء عليها باعتبارها تجسيداً لاستلاب الحرية. لكن الفوضوية لا تقتصر على نقد الدولة بل يطول نقدها السلطة عامة، والديمقراطية التي هي الوجه الآخر للسلطة أو الطريق الملكي إليها. ويؤثر عن الفيلسوف الفوضوي الفرنسي برودون نقده لكل ما يمت للديموقراطية بصلة. فهو ينتقد فكرة التمثيلية، وينتقد التصويت العلني باعتباره تضليلاً ومجرد خدعة حكومية تجعل السلطة تتوهم أنها مشروعة، وأن لها بالتالي اليد الطولى في المجتمع، وأن لديها الحق في تملك خيرات الشعب رغماً عنه. فالنظام التمثيلي القائم على التصويت العلني هو وسيلة مثلى لجعل الشعب يكذب عن طريق التحدث باسمه.

وفكرة حقوق الإنسان نفسها لا تفلت من شظايا النقد الفوضوي، وذلك باعتبارها مقولة تفترض وجود الدولة وتستلزمه. والدولة في منظور هؤلاء تتعارض مع الحقوق حتى ولو كانت هذه مجرد حريات.

لكننا نستطيع أن نتبين بجانب هذه الخطابات الحقوقية الثلاثة الكبرى خطابين آخرين تبلورا في العقدين الأخيرين هما الخطاب التقني المتمثل في حقوق البيئة والخطاب الأخلاقي الذي تمثله الحقوق المنتمية إلى الجيل الثالث والمتمثلة أساساً في إقرار حق الحياة، وحقوق الأنواع الحية كتحريم الاستنساخ بالتحكم في الموروث البشري وتحريم استنساخ الكائن الإنساني.

لكن هذه الخطابات على تنوعها وتشتتها تنتظم ضمن مقولة واحدة موحدة هي المقولة الوضعية التي تنظر إلى حقوق الإنسان من المنظور التاريخاني، مميزة نفسها عن منظور آخر يدمج كل هذه الأصناف الإديولوجية في صنف واحد وحيد المصدر. فهل بالإمكان التوفيق بين هذين المنظورين ؟ أم أن التعارض بينهما هو من الشدة والاختلاف بحيث يتعذر إيجاد أي قاسم مشترك بينهما ؟

عـــروض
باللغـة الفرنسية

Contributions en langue Arabe

PRESENCE OU ABSENCE DES THEMES EN FONCTION DE LA PERIODE

+++ = présence importante / ++ = présence moyenne / + = présence rare / - = absence

AIRES THEMATIQUES	AIRES PREDICATIVES (Résumées)	1920-1943	1944-1955	1956-1974	1975...
B. Légitimation de l'Instruction	B1. Point de vue socioculturel et religieux	+++	+	++	+
	B2. Point de vue rationnel	++	+++	++	+++
	B3. Point de vue politique		+	++	+
C. Enseignement marocain : principes et limites	C1. Instruire pour instruire est une mauvaise formule	++	++	+	+
	C2. Doit être le même pour tous les marocains (école nationale)	++	++	+++	+++
	C3. Adapté aux formats sociaux, culturels et régionaux	++	+++	++	+++
	C4. Evolution réaliste, à doses homéopathiques	+++	++	++	+
D. Objets à Inculquer	D1. Enseigner la L.F, sa culture	+++	++	++	+
	D2. Enseigner la L.A, la culture arabo-musulmane	++	++	+++	+++
	D3. Métiers manuels	++	++	++	++
	D4. Des connaissances modernes	++	++	++	+++
	D5. Education morale	++	+	+	+
E. Hommes à former	E1. Les hommes-phares de leur pays (élite, guides..)	+++	+++	++	++
	E2. Les metteurs en valeur matérielle du pays	+	++	++	+
	E3. Des citoyens accomplis, dignes et utiles			+++	+++
	E4. Eviter de former des déclassés	+++	++	+	+
F. Diplômes	F1. Le nombre de diplômés : mesure réussite du système	+++	+++	+++	+++
	F2. Les diplômes ne sont pas une fin en soi	+++	++	+	+
	F3. Importance de l'effet de "diplamtion"	+	++	++	+

AIRES THEMATIQUES RESUMEES

AIRES THEMATIQUES	AIRES PREDICATIVES (Résumées)
A. Maroc, France, Protectorat, Indépendance	A1. Evolution du passé glorieux du Maroc
	A2. Etat de délabrement avant occupation française
	A3. Œuvre française au Maroc
	A4. Maroc indépendant, sacrifices, projets
B. Légitimation de l'Instruction	B1. Point de vue socioculturel et religieux
	B2. Point de vue rationnel
	B3. Point de vue politique
C. Enseignement marocain : principes et limites	C1. Instruire pour instruire est une mauvaise formule
	C2. Doit être le même pour tous les marocains (école nationale)
	C3. Adapté aux formats sociaux, culturels et régionaux
	C4. Evolution réaliste, à doses homéopathiques
D. Objets à Inculquer	D1. Enseigner la L.F, sa culture
	D2. Enseigner la L.A, la culture arabo-musulmane
	D3. Métiers manuels
	D4. Des connaissances modernes
	D5. Education morale
E. Hommes à former	E1. Les hommes-phares de leur pays (élite, guides..)
	E2. Les metteurs en valeur matérielle du pays
	E3. Des citoyens accomplis, dignes et utiles
	E4. Eviter de former des déclassés
F. Diplômes	F1. Le nombre de diplômés : mesure réussite du système
	F2. Les diplômes ne sont pas une fin en soi
	F3. Importance de l'effet de "diplamation"
G. Autorités Scolaires et Pédagogiques	G1. Devant appliquer les principes de la P.S.
	G2. Devant veiller à l'éducation morale des élèves
H. Thèmes classiques	H1. Partenaires interpellés à soutenir l'école (parents, notables..)
	H2. Rappel des résultats (différents taux, projets..)
	H3. Hommage aux Autorités politiques, scolaires, pédagogiques
	H4. Difficultés financières et matérielles pour réussite
	H5. Propos divers (vacances, cérémonies, etc).

G1. Les autorités scolaires et pédagogiques européennes devant appliquer les directives du Protectorat en matière scolaire. Système d'exhortation à appliquer les principes scolaires du protectorat et système d'exaltation du travail fait dans l'esprit de ces principes. De même, les orateurs laissent entrevoir un profil du "bon" enseignant en milieu scolaire colonial.

G2. Ils ne doivent pas s'occuper de la seule instruction mais aussi d'éducation selon la complémentarité entre "enseigner" et "éduquer".

AIRE THEMATIQUE H : THEMES CLASSIQUES

Dans cette catégorie, a été classé un ensemble relativement hétéroclite de prédicats: les "louanges aux autorités", les appels au "loyalisme à l'égard des européens", présentation des "résultats en termes de fréquentation", mots sur les "vacances scolaires", etc. :

H1. Interpellation des personnes présentes ne faisant pas directement partie de l'institution scolaire ou n'en faisant plus partie (Parents d'élèves, anciens élèves, autorités locales, notables, le "tout-village", etc) les invitant à faire la propagande pour l'école, d'aider les autorités scolaires et pédagogiques dans leur oeuvre.

H2. Hommage aux autorités politiques, scolaires et pédagogiques avec insistance sur leur loyalisme. Les orateurs n'évoquent pas à ce niveau le rôle et la fonction du maître mais se contentent de rappeler son abnégation, son altruisme, ses compétences, etc.

H3. Rappel des résultats en termes de taux d'élèves, de fréquentation, d'évolution de la scolarisation à l'échelle d'une école, d'une région ou du pays. Évocation des projets (extension de l'école, adjonction d'annexes, construction d'un nouvel établissement, etc.).

H4. Evocation des difficultés financières, matérielles qui ont été surmontées pour réaliser ces résultats.

H5. Propos divers liés à la cérémonie en tant que telle (la fête, le spectacle présenté par les élèves, le goûter, la décoration, etc), aux vacances scolaires etc.

E2. L'école doit aussi former ceux qui viendront collaborer corps et âme à la mise en valeur matérielle du pays: des ouvriers, des agriculteurs, etc. Ce seront des hommes mis en valeur pour la mise en valeur du pays. Exhortation des élèves à se diriger vers les métiers manuels.

E3. L'école doit aussi former des citoyens, utiles, accomplis, dignes.

E4. L'école doit enfin et surtout éviter la formation d'orgueilleux, de déclassés, de déracinés, de révoltés, d'aigris et toute une théorie de vocables plus ou moins musclés. Exhortation des élèves à user modestement de leur savoir, à éviter le déclassement, etc.

AIRE THEMATIQUE F : LES DIPLÔMES

Sous le protectorat, l'enseignement des marocains n'a jamais été pensé par ses concepteurs comme un enseignement à diplôme (Certificats, Diplômes, Baccalauréat), ce qui explique le faible taux de propositions consacrées à cette aire thématique. Par contre, dès les premières années de l'indépendance, ce thème fait surface dans les préoccupations des orateurs.

F1. Les diplômes et certificats sont cités comme résultats de l'institution, et par delà, de la politique scolaire. Cette mesure de la réussite est encore d'actualité et sert à valoriser telle institution, telle académie, telle politique scolaire.

F2. Les diplômes n'étant pas une fin en soi, n'ayant pas de "valeur marchande" spécifique et ne conférant aucun droit. Ils ne font que faciliter le passage vers d'autres formes d'apprentissages.

F3. Les diplômes que peut octroyer l'école marocaine sont importants pour la vie active, sont une valeur sûre.

AIRE THEMATIQUE G : AUTORITES SCOLAIRES ET PEDAGOGIQUES

En dehors de l'hommage qui leur est rendu et des louanges qui leur sont adressées (thèmes classiques), l'interpellation des autorités scolaires et pédagogiques est un invariant des discours de remise des prix. Les uns et les autres orateurs viennent s'enquérir des résultats que les Chefs d'établissements et les enseignants ont obtenus, les en féliciter et surtout leur rappeler, parfois sans ménagement, la mission et les devoirs qui sont les leurs. Dans le même temps, ces autorités scolaires et pédagogiques peuvent d'elles-mêmes dire les mêmes thèmes.

la civilisation. On insiste sur sa connaissance par et pour les temps qui courent.

D2. L'école doit aussi enseigner la langue et la culture arabes. C'est la langue de la religion et de l'éducation musulmanes. Mais aussi, celle du positionnement social. Son apprentissage apparaît aussi comme un rempart contre le "déclassement".

D3. L'école doit avant tout appendre à l'élève un métier manuel. Cet apprentissage peut être accompagné d'un "smig" instructionnel, i.e une petite instruction, qui étaye la formation manuelle.

D4. L'école doit aussi dispenser un enseignement "scientifique" ou, en tout cas, des connaissances scientifiques, des connaissances modernes, des connaissances techniques . Il y aura alors des niveaux d'interprétation: pour les uns ces connaissances doivent être "usuelles", de l'ordre du "savoir-faire", pour d'autres, ce sera un ensemble de "savoirs" sans souci utilitariste.

D5. L'école ne doit pas négliger l'éducation morale des élèves qui doit être une éducation morale traditionnelle d'imprégnation religieuse. Exhortation portant sur les effets attendus par cette éducation morale.

D6. L'école ne doit pas non plus négliger cette autre éducation morale d'inspiration occidentale (universelle) venant revigorer ou élaguer la morale traditionnelle. Système d'exhortation portant sur les effets attendus par cette éducation morale.

AIRE THEMATIQUE E : LES HOMMES A FORMER.

Une politique scolaire et, à fortiori, un système scolaire n'est et ne peut être qu'en se donnant une représentation assez fournie des individus à former. Ici ou là, en situation coloniale ou en situation d'indépendance, il faut préciser un peu plus quels profils doivent être ou ne doivent pas être formés par l'enseignement.

E1. Il est demandé à l'école de former des "hommes nouveaux". Ces hommes doivent être les "hommes-phares" de la société, éclairer cette dernière . Ils pourront y occuper de hauts rangs. Nous incluons dans cette aire prédicative les propositions qui indiquent les places et les postes qu'auront à occuper ces hommes. Exhortation des élèves à être cette catégorie d'hommes.

C2. L'enseignement ne doit pas tendre à l'assimilation de ses clientèles à d'autres civilisations car, selon la formule consacrée : "l'assimilation est une lamentable utopie". Il doit rester respectueux des traditions, du milieu de vie indigène et ne doit pas déraciner les élèves. Système d'exhortation des élèves à rester marocains, garder leur authenticité. On convie les écoles des différentes missions (Américaine, Espagnole, Française) à s'y conformer.

C3. De même, l'enseignement des marocains n'a pas à niveler les classes sociales et encore moins à favoriser l'assimilation, par l'école, de telle classe à telle autre. Il ne sera pas le même pour tous les marocains et ne doit pas "déclasser" ses élèves. Chaque catégorie sociale et/ou ethnique, a ses propres écoles. D'où un système d'interpellation des élèves et de rappel de leur appartenance sociale et du "nom" de l'école : "vous êtes les Fils de Notables ; Fils d'agriculteurs, etc; votre école est une école rurale, une école de Fils de Notables, etc.

C4. Dire aussi l'évolution que doit imprimer l'école et surtout insister sur ses limites. Dans tous les cas, cette évolution doit être inoculée à dose homéopathique. C'est la théorie de l'évolution lente (on dira aujourd'hui, "douce" ou "réaliste") d'inspiration lyautéenne. Elle prend parfois le sens d'un "captage" bien compris de l'essentiel de la civilisation occidentale, un emprunt raisonné et raisonnable, son adoption en douceur et son adaptation sans heurts. Système de mises en garde contre une évolution rapide, mal dirigée et mal digérée.

AIRE THEMATIQUE D : LES OBJETS A INCULQUER

Les discours de remise des prix sont encore le moment idéal pour dire ce que l'école doit promouvoir comme connaissances, insister sur l'intérêt qu'il y a à connaître telle matière scolaire ou encore argumenter sur l'inutilité de telle autre matière, point qui n'a aucune existence dans notre corpus puisqu' aucun débat d'idées (à l'instar de l'opposition "latin vs pas-latin" et ou celle "classique vs moderne" qui ont marqué l'évolution de la Politique Scolaire Française) n'a accompagné le choix des contenus. Par conséquent, seul l'intérêt que représente telle discipline sera exposé par les orateurs.

D1. L'école doit enseigner la langue française véhicule des idées et des connaissances modernes. C'est la langue du progrès, du contact avec

Dans plusieurs notes et circulaires, L.Brunot , tout comme plus tard, et de nos jours encore, tel responsable de telle, tel délégué ou tel inspecteur insisteront sur la nécessité de légitimer l'instruction aux yeux des marocains de manière à ce qu'ils l'incorporent dans leurs habitudes, invitant toutes les autorités à participer à cette propagande.

B1. Légitimation socioculturelle et socioreligieuse qui, à coups de citations (Coran, Hadith-s, Proverbes, etc), insiste sur l'acquisition du Savoir (Ilm). L'instruction (la connaissance) est alors une vertu recommandée par la religion ou par les valeurs arabo-musulmanes. C'est la formule s'instruire pour s'instruire, celle-là même qu'exècre G. Hardy. L'honnête homme arabo-musulman: relèvement moral et individuel ;

B2. Légitimation rationnelle qui montre que le progrès passe par la connaissance (Al Maarifa), lutte contre l'ignorance. Relèvement matériel, social. S'instruire pour la lutte dans la vie ("l'instruction pour la vie locale", (G. Hardy).

B3. Légitimation politique désignant l'instruction comme premier rempart contre la dépendance vis-à-vis d'une autre nation ("Plus jamais, ça").

AIRE THEMATIQUE C : L'ENSEIGNEMENT MAROCAIN : principes et limites

Il est vrai que ce n'est que rarement que la politique scolaire est exposée aux auditeurs in extenso, directement et en termes exhaustifs. Nous n'avons rencontré qu'une poignée de discours où sont sériés clairement les différents principes de l'enseignement des marocains et leurs limites. Mais encore s'agissait-il de situations extrêmes, celles de la révélation de ces principes dans des situations toutes solennelles et mondaines (inauguration d'écoles), devant un parterre composé d'élèves et de parents d'élèves, mais surtout d'officiels. Autrement, les orateurs vont, pour dire ce que doit être l'enseignement marocain, utiliser tout un système d'habillage et de dissimulation sémantiques, usant ici d'un système d'exhortation, là d'une panoplie de mises en garde parfois "musclées".

C1. L'enseignement doit rester de toutes les manières pratique, notionnel, professionnalisant. Utilisable, Utilitaire et Utile, "*une recette pratique, un outil qui paie et rende en réalisations immédiates*" sera-t-il dit sans complaisance. Devant être "incomplet, évitant le "psittacisme", le "superflu" et les "inutilités". Instruire pour instruire est une mauvaise formule ;

LES AIRES THEMATIQUES

AIRE THEMATIQUE A : LE MAROC, LA FRANCE .

Il s'agit du thème des plus imposés. Chacun à sa manière, en fonction de la période concernée, dira qui le Maroc colonial, qui la France au Maroc, qui le Maroc indépendant, qui le Maroc nouveau, selon cinq aires prédicatives :

A1. Evocation du glorieux passé et des heures de grandeur du Maroc.

A2. Evocation du passé récent du Maroc : guerre, famine, siba, etc, tout ce qui a prédisposé l'occupation française ;

A3. Evocation de la plus grande France, "Mère des arts, des armes et des lois", respectueuse des autres civilisations, des autres peuples, de leurs traditions. Aspect "humanitaire" de la présence française au Maroc.

A4. Evocation de l'Oeuvre Française au Maroc en termes de ponts, de routes, de tonnes etc. Oeuvre matérielle, désespérément matérielle et "comptabiliste".

A5. Evocation du Maroc indépendant, des sacrifices consentis, de l'œuvre à accomplir, des sacrifices à consentir, avec, selon la volonté, selon le mot de S.M Hassan II "de ne plus pleurer sur les ruines et les vestiges".

A6. Evocation du Maroc de "l'alternance", transparence, démocratie...

AIRE THEMATIQUE B : LEGITIMATION DE L'INSTRUCTION.

A la limite, le thème central ou "déclencheur" des discours de remise des prix en milieu scolaire musulman est celui de la légitimation de l'instruction comme le spécifie le rapport de cet instituteur :

"Le Cadi prit ensuite la parole... puis s'adressant aux indigènes, il leur montra l'utilité de l'instruction et chercha à combattre leurs préjugés par des arguments tirés du Coran".

Enfin, pour faire avancer la recherche sur l'analyse du discours, quel qu'il soit, ordinaire ou politique, il faut tenir compte du fait que celui qui le tient est imbriqué dans plusieurs réseaux discursifs et de situations tout aussi légitimes, et qu'il y a par conséquent tout un travail à faire sur la transposition des stratégies discursives d'une situation à l'autre, sur les contaminations qu'elle peut provoquer et les alluvionnements qui en résultent.

(parents, autorités locales, élèves) ou encore, en reprenant les mots de Louis Brunot (Directeur de l'Enseignement des Marocains de 1920 à 1937), "d'intégrer la conscience de l'école dans la "quaïda" (habitus)".

Plus tard, au lendemain de l'indépendance, on se préoccupe de moins en moins de cette thématique qui, il faut le dire, semble décalée par rapport à la représentation décalée que les orateurs se font de leur position d'orateurs. Ils veulent se montrer sérieux, très sérieux, traitant avec sérieux de l'école, sans le moindre écart discursif, sinon en faisant montre d'une certaine condescendance bien comprise.

Au total, à deux ou trois exceptions près, il semble bien que les discours tant de remise des prix que d'inauguration sont charpentés selon le même tempo thématique. Bien évidemment, il faut encore nuancer cette conclusion en analysant chaque catégorie thématique en fonction du lieu d'où est prise la parole (le degré de légitimité de l'orateur) du lieu où elle est prise (la situation tant réelle que symbolique du prononcé du discours).

A cela, il faudrait aussi penser à débusquer les caractéristiques des configurations et des formatages discursives en rapport avec le profil de l'orateur, de son positionnement socio-politique et des enjeux qui portent la question scolaire à tel moment ou tel autre. Ces différentes mises en perspective montreraient qu'il y a comme des sédimentations discursives qui donnent l'impression que la question scolaire est traitée du même point de vue : les mêmes thèmes traversent l'histoire de bout en bout, d'un orateur à l'autre et que chacun n'en pense pas moins.

Ainsi, pour prendre un thème parmi d'autres, lorsqu'aux alentours des années 20-30 on fustige l'école marocaine comme formant des "déclassés" (Thème E4) (théorie opposée par les conservateurs et l'église à la politique scolaire de J. Ferry que l'on ne manque pas de ressortir en Algérie ou au Maroc), la discursive scolaire actuelle va coder différemment ce thème, le reformater et le configurer en évoquant les "diplômés" qui ne savent pas se débrouiller tous seuls, qui recherchent des postes administratifs.... Qui, dira un haut responsable, ne savent même pas écrire une lettre de demande d'emploi".

Par ailleurs, il faudrait passer de l'analyse thématique à l'analyse de la matérialité linguistique de ces discours. Clemenceau disait qu'il reconnaissait un discours de L. Blum aux verbes conjugués au futur tout comme on reconnaît un discours raciste à l'utilisation intempestive des verbes factifs et des modalisations de nécessité.

- Aire thématique C : Enoncés des principes de la politique scolaire (11 %) qui, au début de chaque mise en place ou remise en cause, s'épaissit légèrement (12 % entre 1912-43 : Principes de l'Ecole Coloniale et 13 % entre 1956-74 : Principes de l'Ecole Nationale).

- L'Aire de la Légitimation de l'Instruction (Aire B : 8 %) suit la même logique.

- Les thèmes relatifs aux diplômes (Aire F : 8 %) peu fréquents du temps du protectorat puisque l'école coloniale n'avait pas pour vocation de barder les "indigènes" de diplômes et le claironnait ; sérieusement évoqués entre 1956 -74 (13 %), le Maroc ayant besoin d'encadrement et, actuellement, de moins en moins rappelés pour des raisons inavouées, liées probablement au chômage des diplômés (10 %).

c) Enfin deux catégories de thèmes vont connaître, au fil des ans, une véritable désaffection :

- L'interpellation des autorités pédagogiques et scolaires sur les résultats obtenus, le rappel de leur mission et de leurs devoirs envers le pays, la société, s'effilochent de période en période (Aire G : passe de 09 % à 04 %). C'est qu'on assiste à une plus grande centralisation tant des dispositifs administratifs que des dispositions pédagogiques. Tous ces rappels se font de manière de plus en plus musclée, sans discours et sans argumentaire : notes de service, rappels à l'ordre, mutations, révocations... sont d'autres moyens de rappeler aux uns et aux autres leur mission, leurs devoirs et les résultats qu'ils doivent obtenir (voir, par exemple le palmarès des délégations en chiffres et en mots: celles qui scolarisent le plus, celles qui dépensent le moins...).

- L'Aire H des thèmes classiques passe de 22 % des propositions à - de 1 %. Il s'agit, le plus généralement, des thèmes de la séduction, de la persuasion par des procédés les plus divers: on y parle des prix (livres, dons en nature..), des vacances, de la réussite. On y rend hommage aux enseignants, aux parents. On exhorte les enfants à travailler... et tout cela dans une ambiance légère et bon enfant... autour d'un bon thé à la menthe.

Du temps du protectorat cette thématique a été, très vite, perçue comme un moyen efficace d'asseoir et de consolider le rapport école/société, d'initier un sentiment positif envers la politique scolaire, d'y impliquer tout un chacun

7. AIRES THEMATIQUES... UN AIR DE RESSEMBLANCE

DISTRIBUTION DES AIRES THEMATIQUES

	1912-40	1944-55	1956-74	1975....	Total
A : MAROC FRANCE	12 %	**14 %**	**20 %**	**24 %**	**17 %**
B : LEGITIMATION	09 %	08 %	10 %	06 %	08 %
C : PRINCIPES	12 %	10 %	13 %	07 %	11 %
D : OBJETS A ENSEIGNER	**19 %**	**20 %**	**21 %**	**20 %**	**20 %**
E : LES HOMMES A FORMER	**15 %**	**18 %**	**14 %**	**26 %**	**19 %**
F : DIPLOMES	02 %	06 %	13 %	10 %	08 %
G : AUTORITES PEDAGOGIQUES	09 %	10 %	07 %	04 %	07 %
H : THEMATIQUE CLASSIQUE	**22 %**	**14 %**	02 %	01 %	10 %
TOTAL DE PROPOSITIONS	**4198**	**1689**	**1234**	**897**	**8018**

En gros, on peut poser que les thèmes qui structurent un discours de remise des prix ou une allocution d'inauguration sont, bon an mal an :

a) un noyau thématique majeur et invariablement présent à travers le temps qui se compose des aires suivantes :

- D : Objets à Enseigner (20%) des propositions
- E : Hommes à Former (19%) des propositions
- Talonnés par l'Aire thématique A, évoquant la vie socio-historique et politique du Maroc.

En résumé, on vient dire aux publics présents ce que l'école est censée enseigner et pourquoi, quels hommes sensés on voudrait qu'elle produise, en martelant sans cesse tout le travail qui est, a été ou sera fait pour faire du Maroc ce qu'il est ou ce qu'il sera (évocation de l'œuvre française, du combat pour l'indépendance, etc...).

b) Une surface thématique moins charpentée qui va connaître, d'années en années, des modulations de fréquences sans doute liées à l'air du temps, aux urgences du moment et à l'idéologie environnante :

qui connaît un formidable bouillonnement pédagogique mettant en avant scène les Autorités Pédagogiques (de plus en plus syndiquées : SNI), les orateurs Autorités Politiques reviennent à la charge avec des taux d'intervention des plus élevés (63%). La "main basse" des Autorités Politiques sur le discours concernant l'école à l'intérieur de l'école n'a pas manqué d'agacer M. Abdelkrim Benjelloun (ministre de l'E.N dans les années 60) qui s'est fendu d'un rappel radiodiffusé en faveur de la "neutralité" du "horm scolaire" à un moment où de nombreux partis et partisans investissaient les établissements scolaires pour y mener campagne.

- Les Autorités Scolaires, notamment celles des lendemains de l'indépendance, formées à l'école du protectorat (entre 1920-40) vont perpétuer la "tradition" et se produiront sur l'estrade de l'école "libérée" (32%). Cependant, plus elles deviennent "administratives", c'est-à-dire avec un pouvoir administratif croissant, moins elles s'adonnent à cet exercice oratoire, avec pour souci cet "esprit de réserve" qui caractérise si bien les accros du "pouvoir" (26 %).

- Restent les Autorités Pédagogiques, le maître, l'instit, l'élève, plus souvent récepteurs, rarement émetteurs. Leur permettre de prendre la parole, ce sera plutôt par souci de mesurer leur adhésion au dispositif et aux dispositions prises que par volonté d'écouter leurs doléances et points de vue sur la chose scolaire. Très souvent d'ailleurs, leurs discours sont primesautiers, un soupçon didactique.

D'un autre point de vue, cette distribution est assez symptomatique de l'isolement progressif de l'institution scolaire qui a été érigée au fil des ans en véritable "citadelle", fermée à ces propres acteurs (architecture, portails, chaouchs, portiers...), déconnectée de son environnement immédiat, ouverte aux seules Autorités Politiques.

Ce n'est sans doute pas un hasard si, dès son arrivée à la tête du Ministère de l'Avenue Ibn Batouta, M. Belmokhtar a encouragé l'ouverture de l'école sur son environnement, prôné une architecture moins camisolée et, surtout, a essayé de réhabiliter les Fêtes de Fin d'Année Scolaire comme moments de communion et de communication entre les autorités politiques, scolaires et pédagogiques et, ce qu'il convient d'appeler aujourd'hui, la société civile. De la même manière, M. Ismaïl El Alaoui a initié les journées portes-ouvertes en début d'année, encore une fois pour réhabiliter la relation école-famille-quartier.

- Education :
- Chef d'Etablissement (Directeur, Proviseur, Doyen, Recteur....) ;
- Enseignants (Professeurs, maître...) ;
- Examen (Concours, Contrôle, Interrogation...) ;
- Population Scolaire (enfants, élèves, écoliers, collégiens, lycéens, étudiants,...) ;
- Matières (disciplines, cours, modules...) ;
- Diplôme (certificat, baccalauréat..) ;
- Travail (métier, emploi...).

b) Deuxième temps, à partir de ce découpage et de cette réédition du corpus, j'ai procédé à une analyse thématique : élaboration de 8 Catégories Thématiques (ou Aires Thématiques), chaque Aire Thématique chapeautant 3 à 6 aires prédicatives.

c) Dernière besogne, on procède au calcul des fréquences d'apparition des différentes aires thématiques et aires prédicatives . (Voir Annexes)

6. DES ORATEURS LEGITIMES...

Qui sont les orateurs ?

	1920-43	1944-55	1956-74	1975....	Total
Autorités politico-administratives (ministres, députés, recteurs hauts cadres, délégués)	56 %	25 %	49 %	63 %	**48 %**
Autorités Scolaires (directeurs, doyens, proviseurs)	24 %	32 %	37 %	26 %	**30 %**
Autorités Pédagogiques (professeurs, instituteurs, élèves)	20 %	43 %	24 %	11 %	**22 %**
TOTAL	**106**	**97**	**38**	**30**	**271**

- Au vu de cette distribution, on peut raisonnablement proposer les quelques remarques suivantes:les Autorités Politiques restent sans doute les orateurs les plus "légitimes" pour venir diffuser, à qui veut l'entendre, un discours sur l'école (48%). Après s'être un peu calmées au tournant de l'après guerre

la qualité de l'enseignement dispensé par les écoles marocaines. Feu S.M Hassan II réunit une commission pour jeter les bases d'une grande réforme du système d'enseignement et de formation du Maroc. Ce sera la Cosef... et c'est déjà demain.

5. METHODOLOGIE

S'agissant de "paroles", donc de "dires", j'ai choisi de soumettre le corpus de discours à une double analyse :

a) D'abord une Analyse Propositionnelle des Discours (Ghiglione, Matalon, Beauvois, Trognon et Bacri: Les dires analysés. Presses Universitaires de Vincennes, 1985) qui m'a permis de ramener tous les discours à un même devis selon les dispositions suivantes, pour ne pas dire les "postulats" suivants :

- tout discours est constitué de "propositions", i.e, d'unités de texte" à forme généralement prédicative (S + V + Compléments)
- chaque proposition est composée d'un Référent Noyau (Objet Thématique ou Objet Discursif) qui est un "terme du texte" et d'un ou plusieurs Prédicats (R.N + P)
- le Référent Noyau a un pouvoir structurant sur le reste du texte où l'on peut délimiter des Aires Prédicatives.
- Un discours sera structuré par une poignée de R.N pouvant indéxer plus de 80% du contenu du discours

Ainsi, après un travail de repérage des R.N, de désenclavage des propositions notre corpus à été "réédité" sous la forme propositionnelle :

R.N + P

Au terme de cette réédition, on constate qu'une poignée de R.N (ou leurs substituts) arrive à drainer jusqu'à 90% des Aires Prédicatives:

- Maroc (Nation, pays, Protectorat...) ;
- France (Nation, pays, Protecteur...) ;
- Société (parents, tuteurs...) ;
- Ministère (Ministre, Naïb, Direction, Directeur de...) ;
- Institution (Ecole, Faculté, Lycée, Collège...) ;
- Enseignement (instruction, formation, apprentissage) ;

- la période qui va de 1944 à 1955 : c'est une ère balancée entre le Manifeste de l'Indépendance (Janvier 44), la Réforme Scolaire de 1944, la Charte de l'Enseignement initiée par Feu S.M Mohammed V et l'accession à l'indépendance. La gestion de l'école marocaine (le vocable indigène est remisé) est un peu plus partagée entre français et marocains. Quatre Naïbs se succèdent : Si Ahmed Bargach (trop proche des nationalistes); Si Ben El Arbi Al Alaoui (trop "makhzen"), Si Abdeslam El Fassi (trop "sévère") et Si Abdelmalek Slimani (trop "effacé"). Certains instits-adjoints sont promus directeurs d'écoles ou inspecteurs (Si Mohamed El Mechrafi, Si Mohamed Benziane, Si Larbi Messaoudi....). Dans cet après guerre, on découvre, effarés et consternés. "l'analphabétisme", le taux dérisoire de scolarisation des marocains. C'est aussi à cette époque que Paul Bourgois, Inspecteur de la Circonscription scolaire de Fès, va commettre le fameux "Bonjour Ali, Bonjour Fatima", initiant le principe malhabile du "manuel de lecture" unique pour tout le royaume, et une certaine condescendance quant à l'évocation du milieu socioculturel arabo-berbère.

- la période qui va de 1956 à 1974 : l'ère de la prise en main difficile de l'enseignement des marocains, des 4 principes de la politique scolaire (Unification, Arabisation, Généralisation, Marocanisation), des séries de grèves (au creux des années 65-72) et surtout le chapelet de 22 ministres qui se relayent au chevet de l'école. Ils sont médecins (Youssef Bel Abbès), avocats (Abdelkrim Benjelloun, Réda Guédira), ou nationalistes de la première heure (Si Omar Ben Abdeljalil) et...un seul membre de la "maison" (Si Larbi Messaoudi qui sera un temps Sous-Secrétaire d'Etat). Le Ministère de l'Instruction prend le nom de "Ministère de l'Education Nationale" et, au fil des ans, la question scolaire est écartelée entre plusieurs départements ministériels : ministère de l'enseignement primaire, ministère de l'enseignement secondaire et techniques, ministère de l'enseignement originelle, ministère de l'enseignement supérieur. La gestion est prise d'assaut par des instituteurs, inspecteurs, directeurs, formés à l'école coloniale et qui se taillent des directions et des espaces de pouvoir, pour eux, pour leurs amis, pour leurs parents. L'année 74-75 marque une sorte de basculement dans la politique scolaire.

- la période qui va de 1975 à ces dernières années : l'ère plombée, de la réplique des années précédentes, du constat des échecs répétitifs et du statut quo bien compris. Les ministres qui prennent en charge la question scolaire n'ont pas nécessairement un état d'âme et une filiation politiques à faire valoir dans les choix qu'ils ont fait. On découvre le déficit scolaire en milieu rural, touchant tendanciellement les filles tout comme on soulève le voile, très timidement, sur

- ou encore, plus rarement, une lecture personnelle de la question scolaire.

Bien plus que des discours de circonstance, ces discours et allocutions incorporent aussi les "représentations" les plus sensées que chacun est censé se faire de la politique scolaire. Autrement dit, ces paroles "élevées, vibrantes et sincères", "ces justes réflexions", ces "causeries souriantes et paternelles", coincées entre la "harangue" et "la leçon", entre le panégyrique et la profession de foi, ont cet intérêt immédiat d'être adressées à ceux là mêmes qui sont concernés par les choix scolaires opérés.

C'est le moment idéal pour rappeler aux uns et aux autres, les fonctions de l'enseignement, ses objectifs, ses limites, pour chapitrer les "fauteurs" de trouble et, finalement, pour diffuser une grille de lecture assez acceptable de la politique scolaire.

Notre projet d'analyse est, comme le dirait Guiglione, *"d'exhiber un ensemble de représentations en rapport avec les objets de l'univers de référence des discours analysés"* (in Manuel d'analyse de Contenu. A.Colin. 1980).

4. TRAME HISTORIQUE

J'ai découpé la trame historique qui sert de toile de fond à la politique scolaire en 4 périodes qui, de mon point de vue et de celui des évènements qui les rendent remarquables, sont assez pertinentes et ont dégagé un esprit spécifique, comme on dit aujourd'hui encore, l'esprit "soixante-huitard".

Il s'agit de :

- la période qui va de 1920 à 1943 : l'ère de mise en place d'un système scolaire indigène bien colonial (de Lyautey à Noguès). La gestion en est confiée à des français secondés par un Naïb du Grand Vizir (Si Mohammed El Hajoui depuis 1914). Une poignée d'instituteurs-adjoints marocains sortent du Cours Normal du Collège Moulay Youssef de Rabat et essaiment à travers le Maroc. C'est aussi l'ère des "msids" rénovés qui mueront en "écoles libres", celle du Dahir Berbère (1930), de la naissance, à l'ombre des ryad-s fleuris des demeures bourgeoises r'baties, slaouies et fassies, d'une "movida" nationaliste, de "jeunes turbans revendiquants" comme le martèlera Georges Hardy, ex-Directeur de l'Instruction Publique au Maroc (1919-1925), lors de l'Exposition Universelle de 1931 (Paris) sous le regard paternel de Lyautey, Commissaire de ladite Exposition.

interprètent des dires ou des faits politiques. D'autres fois, on va démonter les officiels (dahir, décrets, rapports...) pour essayer d'en extraire les traces des noyaux idéologiques de ceux qui les ont pensés ou votés. Concernant la chose scolaire, c'est cette dernière approche qui a été privilégiée dans les travaux de mes collègues Mekki Merrouni et Mohamed Souali ou ceux du Professeur, désormais député, Abdelkader Baïna.

Dans ma démarche portant sur la politique scolaire, j'ai choisi de travailler sur un matériau relativement "atypique" de l'analyse du discours. Il s'agit de :

- discours de remise des prix de fin d'année scolaire (230 documents)
- discours d'inauguration d'établissements scolaires ou universitaires ou autres allocutions prononcées au sein de ces mêmes institutions (65 documents).

Ces différents documents ont été puisés dans :

- le Bulletin de l'Enseignement Public du Maroc (1920-1956)
- la Revue Education Nationale, organe officiel du MEN (1958 - 1964)
- dans Maghreb-Machreq (Documentation Française)
- archives personnelles (coupures de presse (l'Opinion, le Matin du Sahara...) ; copies des allocutions prononcées à telle occasion ou telle autre).

3. INTERET QUE PRESENTE LE CORPUS

Les cérémonies qui se déroulent au sein de l'institution scolaire, - qu'il s'agisse de fêtes de fin d'année ou de fêtes d'inauguration en grandes pompes de nouvelles institutions -, sont des rites d'intégration et d'identification. On vient, autour d'un thé à la menthe et de gâteaux secs (ou de jus de fruits et de petits fours lorsque les invités sont de haute facture) fêter et les élèves méritants et le mérite de l'institution qui les a formés ou qui compte les former.

Ces cérémonies sont aussi des "fêtes de la parole". Des orateurs "légitimes" viennent rendre présentes et présentables , au sein du "horm" scolaire (situation légitime), à tout un parterre de récepteurs "légitimes" (aux élèves, aux personnels, aux parents, aux officiels (autorités locales ou centrales) :

- les déclarations d'intention contenues dans des textes officiels, tels les plans de formation, les décrets d'application, les instructions diverses et autres décisions

chefs d'états présents d'observer une minute de silence à la mémoire de Kabila dont le décès n'avait pas encore été officiellement annoncé. On a vu alors l'embarras et la gêne de tous les participants: ce n'était ni la situation légitime, ni l'orateur légitime, ni les récepteurs légitimes pour cette circonstance, ni le lieu légitime, à tel point que la minute de silence n'a pas dépassé les trente secondes.

- Enfin, ce discours doit être énoncé dans des formes tout aussi légitimes (choix de vocabulaire, des thèmes, de formes syntaxiques...). On se rappellera, sans en rire, les sorties verbales malencontreuses de nombreux hommes politiques ou faisant de la politique (notamment les impuretés verbales induites par l'usage de l'arabe dialectal et ses composts proverbiaux ou sentencieux dans les interventions des députés. Rappelez-vous ce "Li Fras Ej Mel, fras Ejjamala"...).

C'est à travers cette grille qui donne plus d'allure au schéma lasswellien de la communication (Who, says What, to Whom, Why, Where, When, How, with What Effects : Qui, dit Quoi , A Qui, Pourquoi, Où, Comment, avec Quels Résultats) que j'ai entrepris d'analyser des objets discursifs pouvant rendre compte de la politique scolaire marocaine du tournant des années vingt à la veille de la Charte de 1998.

1. PROBLEMATIQUE

Je dois avouer que je n'ai aucune prétention à faire œuvre linguistique ou sociolinguistique. Je n'en ai pas les compétences. Il s'agira tout au plus d'un point de vue, d'un regard plus ou moins structuré, un tant soit peu racoleur, cherchant à élaborer un "corpus de représentations" relatifs à la chose scolaire à des moments de son parcours, à travers des "objets discursifs" qui ont fait partie de son appareillage à diffuser son idéologie.

Dans le même temps, mon idée était de pousser la curiosité jusqu'à essayer de débusquer les ruptures et les sutures thématiques d'une période à l'autre ainsi que les points de saignée idéologiques du fait de tel événement ou tel autre.

2. LE CORPUS

Très souvent, dès que l'on parle de "discours politique", on va chercher effectivement dans les "discours" d'hommes politiques, ou bien, on s'en remet à des articles de presse où des observateurs (consultants ou journalistes)

LA POLITIQUE SCOLAIRE A LA LUMIERE DES DISCOURS DE CIRCONSTANCE : DE LA HARANGUE ET LA LEÇON

RACHID BELHAJ SAIF
Faculté des Sciences de l'Education
Rabat

L'efficacité symbolique et la spécificité du discours d'autorité, comme il en est du discours politique, qu'il soit compris ou non, résident dans le fait qu'il doit être reconnu comme tel, une reconnaissance qui ne peut lui être procurée qu'à la faveur de certaines conditions :

- Il doit, d'abord, être prononcé par un orateur légitimé à le prononcer, selon les mots de Bourdieu, un orateur "patenté", un orateur "reconnu" et "reconnaissable" , habilité et habile à produire ce type de discours.

L'exemple récent des émissions de télévision consacrées à l'interdiction d'un certain nombre de journaux, est très symptomatique de cette condition. On a cru bien faire en postant devant les caméras des "porte-parole" gouvernementaux (ministres ou autres) croyant qu'il suffisait à ces orateurs d'être des autorités "politico-administratives" pour pouvoir être reconnus comme étant les "orateurs patentés" d'une situation où ils ne pouvaient pas être "habiles". On a vu alors les difficultés que ces orateurs ont eu à tenir un discours d'autorité, efficace, légitime, cohérent, argumenté sur cette question.

- Ensuite, ce discours doit être prononcé dans une situation légitime, devant des récepteurs légitimes. L'exemple même de la situation non légitime qui confère à cette condition toute sa pertinence : lors du Sommet France-Afrique qui vient de se tenir au Cameroun (Yaoundé, Janvier 2001), le président du Togo (Eyadema) s'est cru assez autorisé pour demander aux

12. Ministère du plan (1992) :
"Niveaux de vie des ménages 1990/91" : vol.I rapport de synthèse.

13. Morrison. Ch (1991) :
"Ajustement et dépenses sociales au Maroc". Revue Tiers-Monde, tome XXXII, n°26, IEDES, Paris.

14. Orivel. F (1990) :
"Evolution du financement de l'éducation dans les pays en développement". Unesco/IIPE. Paris.

15. Page. A (1972) :
"Economie de l'éducation". Editions PUF, coll.l'économiste, Paris.

16. Psacharopoulos. G et Woodhall. M(1988) :
"L'éducation pour le développement : une analyse des choix d'investissement". Editions Economica, Paris.

17. Salmi.J (1985) :
"Crise de l'enseignement et reproduction sociales au Maroc". Editions Maghrébines, Casablanca.

18. Vinokur. A (1987) :
"La Banque mondiale et les politiques "d'ajustement"scolaire dans les pays en voie de développement", Revue Tiers-Monde, tome XXVIII, n° 112, pp:919-934, Paris.

REFERENCES BIBLIOGRAPHIES

1. Aît El Hous et al (1986) :
"Les dépenses dans l'enseignement secondaire marocain à la charge de l'Etat et des familles". Mémoire de fin d'études, COPE, Rabat.

2. Aît Youssef et al (1991) :
"Les ressources et les dépenses des étudiants de quatrième année de licence 1990/91". Mémoire de fin d'études, COPE, Rabat.

3. Banque mondiale (1986) :
"Le financement de l'éducation dans les pays en développement: les options". Rapport de la Banque mondiale, Washington.

4. Chedati.B (1986) :
"L'enseignement primaire public au Maroc : Etude des coûts et du rendement". thèse de 3ème cycle, universitaire Hassan II, Casablanca.

5. Chedati.B (1989) :
"Demande sociale d'éducation et la gratuité des études au Maroc : le cas de l'enseignement primaire". IXème journée d'économie sociale, Caen (France).

6. Chedati.B (1991) :
"Le financement de l'éducation au Maroc". XIème journée d'économie social, Paris.

7. Hallak.J (1974) :
"A qui profite l'école ?". PUF, Paris.

8. Hallak.J (1992) :
"Investir dans l'avenir". Co-édition l'Harmattan/Unesco, Paris.

9. Le Thanh Khoî (1967) :
"L'industrie de l'enseignement". Editions de minuits, Paris.

10. Maunoury.A (1974) :
"L'économie du Savoir". Editions Armand Colin, Paris.

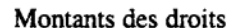
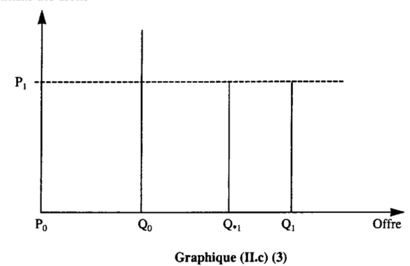
11. Ministère du plan (1987) :
"Consommation et dépenses des ménages 1984/85" : vol.I Rapport de synthèse.

Tanzanie le prouvent); mais encore faut -il bien appliquer cette politique aussi bien en amont qu'en aval. En amont. plusieurs études d'identification des groupes-cible, de leur capacité financière, de leur situation socio-économique et démographique...doivent préalablement être réalisées afin de mieux asseoir la politique de recouvrement des dépenses. En aval, il faudrait veiller à l'allocation effective de l'intégralité des dépenses recouvrées au secteur d'enseignement en procédant, bien évidemment, par ordre de priorité inter et intra-cycle(s).

Une simple comparaison entre ce que la collectivité réserve au secteur éducatif et le niveau de la production de ce secteur en termes quantitatif et qualitatif, démontre l'inefficacité des critères qui président à l'allocation des ressources. En effet on peut s'interroger sur les considérations pour lesquelles telle part du budget est réservée à l'enseignement supérieur plutôt que telle autre ? il y a bien évidemment des raisons objectives qui rentrent en ligne de compte dans l'explication (e.g coûts du matériel de laboratoires...) mais ce n'est pas à cela que nous faisons allusion la fonction socio-économique et la rentabilité individuelle et sociale doivent également être prises en considération dans toute allocation des ressources à l'enseignement. Vouloir réduire les coûts de production tout en maintenant le niveau de la quantité et de qualité des "produits" est une entreprise qui mérite d'être tentée mais d'une manière scientifique dans le cadre de véritables programmes de recherche et non pas de façon hasardeuse. De plus la réduction des coûts doit commencer par une reconsidération de la structure actuelle du budget; en effet tant que cette structure n'est pas fonctionnelle, il n'est pas possible de piloter efficacement le système de financement. Le bon sens veut également que toute action ou activité engageant les deniers de la collectivité doit faire l'objet d'une évaluation "sociétale" (au sens de D_e Landsheere) qui soit rigoureuse et objective et c'est justement cette habitude d'évaluation qui fait défaut dans plusieurs départements à caractère social, et si des évaluations existent, elles sont le plus souvent le fait d'experts affiliés à des organismes régionaux ou internationaux et, de ce fait, elles sont ponctuelles et isolées c'est-à-dire sans aucun suivi.

L'institutionnalisation de l'évaluation au sein du MEN est certes une initiative louable mais elle gagnerait sûrement en efficacité si elle, s'ouvre d'avantage à toutes les bonnes volontés dans ce domaine. Comment décider efficacement en matière de financement de l'enseignement en l'absence de données récentes et fiables ? Nous ne disposons pas (encore)! A titre d'exemple, d'une véritable comptabilité nationale dans ce domaine. En effet ni le ministère de tutelle ni le département de la comptabilité nationale ne disposent d'un compte "Education" retraçant les flux annuels et les agents concernés et, à fortiori, d'un indice des prix relatifs à ce secteur. Il faut avouer que la recherche ne peut pas avancer dans de telles conditions.

Le recours au recouvrement des dépenses éducatives dans un contexte de contraction budgétaire peut certes être une solution valable au problème de financement du secteur (les expériences du Malawi, de la Côte d'Ivoire et de la

Graphique (II.c) (3)

(1) Système non équitable et non efficace.
(2) Système efficace économiquement mais socialement inéquitable.
(3) Système économiquement efficace et socialement équitable.

Le graphique II.b quant à lui reflète le cas ou la totalité des droits récupérés est investie dans le système faisant passer ainsi l'offre de places du niveau initial Q_o à Q_1. En imposant des droits d'inscription il se peut fort bien que des élèves/étudiants soient contraints d'abandonner leurs études car incapables de payer (bien que pédagogique ils sont tout à fait à poursuite l'itinéraire de la formation.). Dans ce cas, pour que le recouvrement ait le caractère d'équité sociale, l'Etat doit prévoir un système d'exonération des familles économiquement défavorisées. C'est ce qui est illustré dans le graphique II-c ou le niveau de l'offre est ramené au niveau Q_2(□ Q_1) la différence représentant en quelque sorte le coût de l'équité sociale dans le domaine de l'enseignement.

CONCLUSION GENERALE :

Depuis la fin des années 70, le problème du financement des secteurs sociaux commença à se poser avec sérieux aussi bien à l'Etat qu'aux usagers. (C'est ainsi par exemple que, dans le domaine de l'enseignement, plusieurs projets ont été révisés à la baisse ou tout simplement "reportés" ! Le budget d'investissement du MEN a été réduit du tiers entre 1983 et 1984. Le budget général de l'Etat a, quant à lui, régressé de 5 % à la même période. L'application de la réforme de 1985 a efficacement contribué à réduire les coûts des déperditions par une simple action sur les taux d'écoulement (principe du "laisser passer... laisser chôme !").

* La cinquième condition, enfin, est relative à l'utilisation des fonds recouvrés. En effet, si ces derniers ne sont pas réinjectés dans le système éducatif (peu importe le niveau bénéficiaire), et sont alloués à d'autres secteurs, les problèmes pour lesquels le recouvrement est imposé vont certainement rester sans solutions et peut-être même vont s'aggraver. Si. à titre d'exemple, on fixait 200 DH/an et par élève le montant des droits au cycle pré-secondaire, les fonds recouvrés atteindront l'équivalent de 15.4 % du budget total de fonctionnement alloué à ce cycle ce qui n'est pas négligeable. L'estimation des fonds pour les autres niveaux nécessite la connaissance de la demande.

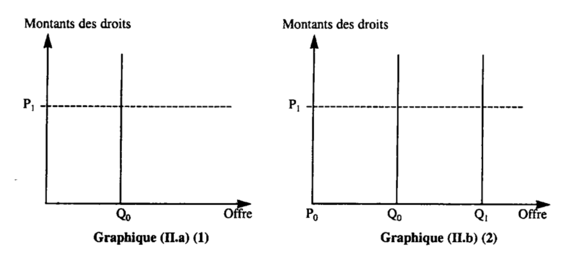
4.2. L'EQUITE SOCIALE

Partant de ces considérations théoriques, on peut distinguer les situations suivantes :

- un système économiquement inefficace et socialement inéquitable (graphique II.a) ;
- un système économiquement efficace et socialement équitable (graphique II.b) ;
- un système économiquement efficace et socialement équitable (graphique II.c).

Le graphique II.a illustre la situation ou, malgré l'imposition de droits de scolarité dont la valeur est fixée à P_I (P_0=0 représente la situation de gratuité.), l'offre publique reste au même niveau. Ce cas a lieu quand les coûts recouvrés ne sont pas injectés dans le système pour le développer (condition n° 5 supra.).

Qu'est-ce qu'un système de recouvrement efficace et équitable ?



Graphique (II.a) (1) **Graphique (II.b) (2)**

Si on appelle Ci la part du budget d'investissement consommée par la catégorie sociale i ; Ep_i, Es_i, Eu_i, les effectifs inscrits respectivement au primaire, au secondaire et au supérieur issus de la catégorie i ; B_p, B_s et B_u représentent le montant des budgets alloués à chacun des niveaux primaire, secondaire et supérieur, la formule de calcul de C_i est :

$$C_i = ((Ep_i \times Bp) + (Es_i \times Bs) + (Eu_i \times Bu)/(Bp + Bs + Bu)) \times 100$$

* La seconde condition, qui découle de la première, tient au(x) critère(s) à adopter pour exiger des usagers un recouvrement partiel ou total des coûts de scolarisation. S'il est logique que le critère doit être lié à la situation matérielle des consommateurs, il est encore plus logique de recourir à une grille multicritère et d'opérer même une différenciation entre les catégories socio-professionnelles i.e :

Entrepreneur : Chiffre d'affaire (plus d'autres critères spécifiques) ;

Agriculteur : Superficie exploitable totale (plus d'autres critères spécifiques) ;

Fonctionnaire : Salaire (plus autres revenus).

* La troisième condition est relative aux normes de fixation des taux de recouvrement des frais c'est-à-dire le pourcentage de ces derniers à mettre à la charge des usagers. Ce pourcentage varierait de 0 % (exonération totale) à 100 %. Il est essentiel dans ce cas (comme dans tous les cas ou il s'agit de taux progressifs) de bien choisir un ordre de progression équitable.

* La quatrième condition concerne le montant des droits à fixer. Quelle est la proportion du coût unitaire public qui devra être directement recouverte ? Là également le bon sens veut qu'on observe une souplesse suivant les niveaux. On sait par exemple que le coût unitaire au supérieur scientifique est de l'ordre de 8000 DH par an, exiger des étudiants de payer mensuellement le 1/10ème peut décourager certains qui, dans ce cas, préféreraient investir 800 DH en s'inscrivant dans une école privée de second niveau par exemple. A contrario la fixation d'une somme modique peut s'avérer économiquement inefficace à améliorer la situation du système d'enseignement.

En somme, la détermination du montant des droits doit répondre aux exigences de l'efficacité (i.e amélioration de la qualité de l'enseignement, extension de l'offre...) et de l'équité sociale (faire en sorte que les plus méritants mais moins capables de payer de ne pas abandonner les études).

IV. LE RECOUVREMENT DES COUTS ENTRE L'EFFICACITE ECONOMIQUE ET L'EQUITE SOCIALE

A la suite des mesures de politique économique préconisée par le FMI consistant prioritairement à réduire les dépenses publiques à caractère social, il semble que la tendance du système est vers l'application du principe de recouvrement des coûts par les usagers. Il faut dire que le principe n'est pas partagé par tous, certains membres de la Commission Nationale y voient une exacerbation de l'inégalité des chances et préconisent le maintien de la gratuité de l'enseignement. mais dans quelles mesures le système de recouvrement des coûts jouera pleinement son rôle social et économique ?

4.1. Les Conditions de la Reussite

En parlant de conditions, nous voudrions tout simplement proposer des étapes préalables à la mise en application du système préconisé et dont le non respect aboutirait à l'échec de ce mode de financement c'est-à-dire à des effets pervers.

* La première condition concerne l'identification de la population cible, ses caractéristiques socio-économiques et démographiques. Il s'agira de répondre aux questions du genre :

- Qui fréquente l'école/collège/lycée/université ?
- Quelle est l'origine socio-économique des apprenants ?
- Combien paye-t-on pour les études ?
- Quelles sont les catégories sociales qui ont un besoin de financement des études ?
- A quelle(s) catégorie(s) sociales(s) profite le budget du MEN ?

Autant de questions fondamentales restent posées et doivent trouver des réponses afin de mieux piloter le système et l'adapter aux usagers et par là même lui donner plus de chances de réussite et de viabilité.

A propos de la dernière question, la réponse ne peut découler que d'une enquête sérieuse à large échantillon qui permettrait de calculer la part du budget du MEN consommée par chacune des catégories sociales bénéficiaires en comparaison avec le poids démographique de chaque catégorie dans la population totale. Cette approche permet en effet d'apprécier le degré d'égalité de la répartition des ressources allouées à l'enseignement.

3.3. Le Niveau Superieur

Si les données budgétaires publiques relatives à cet ordre d'enseignement sont relativement connues, les dépenses à la charge des étudiants restent très peu connues. Bien que limitée quant aux individus enquêtés (325) et quant à la représentativité de la population estudiantine, l'enquête réalisée auprès d'une population d'étudiants de l'université Mohammed V en 1990/91 a permis de connaître les coefficients budgétaires chez les étudiants et les étudiantes de Rabat.

Tableau X : Structure des dépenses mensuelles moyennes par sexe (en DH 1991)

	Masculin		Féminin	
	Dépense	%	Dépense	%
Rentrée universitaire	69	11.6	66	11.14
Logement	82	13.82	57	9.62
Alimentation	149	25.13	117	19.76
Habillement	66	11.12	106	17.90
Transport	89	15	107	18
Loisirs	51	8.6	37	6.25
Manuels et photocopies	87	14.69	102	17.23
TOTAL	593	100	592	100

Source : Ait Youssef et Al, 1991, p:50

Si la dépense totale mensuelle de scolarisation est la même par les étudiants des deux sexes, on observe des différences assez significatives au niveau des catégories de dépenses reflétant ainsi des comportements dépensiers différenciés. Ainsi peut-on observer que les étudiantes enquêtées dépensent plus en manuels et en photocopies, s'habillent mieux, se déplacent plus...mais dépensent moins en loisir que leurs camarades masculins.

Il y a lieu de noter que sans l'aide des parents (en argent et/ou en nature), ou du conjoint, il serait impossible de faire face aux dépenses aussi modestes soient-elles. En effet le montant de la bourse complète ne peut couvrir que 73.3 % du montant total de la dépense ! Depuis 1982, la réduction de la bourse attribuée aux étudiants résidant dans la ville universitaire de leur "choix" entre dans le cadre de la politique économique préconisée par le PAS et la banque Mondiale; cette dernière recommande en effet au Maroc d'opérer (8) "une réduction ou la suppression des bourses accordées aux étudiants inscrits dans les disciplines littéraires..." et même "the existing fees for room and board in university dormitories would be increased".

Tableau VIII : Propension moyenne à dépenser pour la rentrée scolaire 1985 par catégories extrêmes de salaire (en DH)

Tranches de salaire	Salaire moyen (a)	Dépense moyenne (b)	(b)/(a)
❑ 750	500	123	0.293
❑ = 3000	2180	187	0.058

(Source : CHEDATI.B, 1986, p.120)

Les chiffres du tableau VIII parlent d'eux-mêmes et mettent en évidence l'incapacité des familles économiquement défavorisées à assurer le financement de la scolarisation de deux ou trois enfants à la fois (7).

3.2. Le Niveau Secondaire

Nous présentons ci-dessous les résultats d'une enquête réalisée à Rabat en 1986 auprès de familles d'élèves inscrits au secondaire général ou technique.

Les données globales du tableau IX seront réparties par établissement afin de montrer les disparités existantes en matière de dépense en éducation (Tab. X).

Tableau IX : Dépenses annuelles moyennes de scolarisation par type d'enseignement (en DH 1986)

	Enseignement général		Enseignement technique
	1er cycle	2ème cycle	
Dép.rentrée scolaire	295	431	530
Dép.cours de l'an	60	183	480
Total	355	614	1010

(Source : Ait El Houss et al,1986, p:61)

Au niveau de l'enseignement général, quand on rapporte ces dépenses moyennes aux salaires mensuels moyens par catégories socio-professionnelles des répondants, on trouve un ratio (propension moyenne à dépenser en éducation) qui varie entre 15.60 % pour les familles relativement aisées et 31 % pour les familles défavorisées. Calculé pour l'enseignement technique, ce ratio varie entre 18.9 % et 78 % mutatis mutandis. Sur la base des données financières relatives aux cinq établissements enquêtés et sur celles des familles, il ressort que les ménages participent directement pour prés de 19 % (Lycée AI Laymoun) à 40 % (Lyceé : Hassan II) des dépenses totales de scolarisation (publique et privée).

Essayons présentement d'examiner les dépenses à la charge des ménages par niveau.

III.1. LE NIVEAU PRIMAIRE

Les grandeurs que nous avons pu calculer ne manquent certainement pas d'intérêt mais restent cependant globales et, de ce fait, ne permettent pas d'apprécier l'impact des dépenses sur les budgets familiaux ; je voudrais faire part de quelques résultats dégagés lors d'une enquête sur les dépenses de la rentrée scolaire 1985 effectuée par nous auprès de 500 ménages urbains. Sans vouloir alourdir le texte par les détails techniques et méthodologiques, nous nous contentons de présenter deux tableaux significatifs :

- Le premier consigne la valeur de ce que nous avons appelé le taux de couverture en fournitures scolaires.
- Le deuxième tableau met en relation la dépense moyenne d'une rentrée scolaire et le salaire moyen par catégorie socio-professionnelle du chef de ménage(0).

Tableau VII : Taux de couverture en fournitures scolaires par niveau et catégorie socio-professionnelle. (en %)

Catégorie	1ère AP	2ème AP	3ème AP	4ème AP	5ème AP
Fonctionnaires	107	108	103	113	121
Commerçants	118	109	107	116	120
Agriculteurs	98	101	101	101	102
Artisans	68	63	77	94	101
Sans emploi	65	63	68	77	89

(source : B. CHEDATI, 1986, p :122)

Il ressort clairement des données consignées dans le tableau ci-dessus que les élèves issus de familles pauvres ou très modestes ne disposent même pas du minimum nécessaire à une scolarité normale. Quand on sait l'handicap matériel (manuels scolaires, fournitures...) ne favorise guère la réussite scolaire et cause parfois même l'abandon (particulièrement en milieu rural), il y a lieu d'instituer un système d'aide spéciale plus efficace à chaque rentrée scolaire en faveur des élèves nécessiteux.

(0) pour des raisons de simplicité, nous nous limitons aux seules catégories extrêmes.

Tableau V : Dépenses moyennes d'enseignement par personne par milieu et niveau (en DH) -1985

	Urbain	Rural	Ensemble
Préscolaire	13.79	1.38	6.74
Primaire	28.89	11.58	19.07
Secondaire	40.33	8.37	22.20
Supérieur	5.46	0.21	2.48
Autres dépenses	6,18	0.96	3.22

(Sources : Consommation et dépenses des ménages 1984/85, Vol. I : rapport de synthèse, Direction de la Statistique, 1987, p: 134.)

Connaissant la population totale de l'année 1985, et les effectifs totaux des inscrits par niveau, on peut calculer La dépense moyenne par élève/étudiant (tab.VI).

Tableau VI : Contributions totale et unitaire des familles (année 1985)

	Dépense totale (en DH 1985)	Effectifs	Dépense unitaire
Préscolaire	146930000	722100	203.5
Primaire	415730000	2274100	182.8
Secondaire	483960000	1174600	412
Supérieur	50060000	134600	371.9
Autres dépenses	70190000	-	-
Total	1166870000	4305400	271 DH

Si l'enquête de 1985 offre la possibilité d'effectuer de tels calculs, il n'en est pas de même pour l'enquête sur le niveau de vie des ménages réalisée en 1990/91 (du moins au niveau des documents publiés par la Direction Statistique).

L'indisponibilité de telles informations nous a poussé à utiliser l'indice du coût de la vie pour actualiser la valeur des dépenses privées en matière d'éducation. Tous calculs faits, les contributions des familles au financement de l'enseignement au titre de l'année 1993 s'élèvent à 1.549.760.785,00 Dhs courants soit 1.33 fois le niveau de 1985 de cette même catégorie de dépense, et environ 12.3 % du montant du budget de fonctionnement du MEN en 1993.

écoles primaires de Rabat (dont 6 ne faisaient pas partie de notre échantillon). D'après l'enquête de la DEP, le coût unitaire de fonctionnement global variait entre 908.96 DH (école Abd El Moumen) et 474.07 DH (école Al Amal).

La variabilité inter-école des coûts unitaires de fonctionnement s'expliquait par trois facteurs :

- L'effectif des élèves.
- L'état des locaux.
- L'âge et l'ancienneté des enseignants.
- Les dépenses imprévues liées à la mal gestion des écoles.

Devant la croissance de la demande sociale d'éducation, l'état se trouve dans une situation financière extrêmement difficile à cause des problèmes économiques que connaît le pays d'une part, et de la politique d'austérité préconisée par le FMI depuis 1982 d'autre part.

Etant dans une situation d'incapacité de répondre à la demande, et constatant que les mesures de réduction des dépenses à caractère social n'ont pas solutionné le problème (réduction de la bourse en nombre et en valeur, limitation du nombre de cantines scolaires...), il est proposé que les coûts soient intégralement ou partiellement recouvrés par les usagers. Avant d'aborder cette option de politique sociale, examinons l'effort financier supporté par les familles en matière d'éducation.

III. LES DEPENSES D'ENSEIGNEMENT A LA CHARGE DES FAMILLES

Le calcul des dépenses d'éducation effectuée par les familles n'est pas chose aisée car il est nécessaire de passer par des enquêtes auprès des consommateurs pour collecter l'information détaillée sur des catégories de dépenses (e.g directes/indirectes). Néanmoins, sur la base des résultats de l'enquête sur la consommation des ménages réalisée par le ministère du plan en 1985, on peut donner un ordre de grandeur de ces dépenses privées. En effet les résultats de l'enquête spécifient les montants des dépenses privées par milieu et niveau scolaire que nous reproduisons dans le tableau suivant :

- devra mettre avec le minimum de risque -, le montant global des ressources que la collectivité devra inclure à la disposition du système éducatif. Si les coûts unitaires sont incontestablement nécessaires pour pouvoir piloter le système éducatif, la méthode qui préside à leur calcul est encore plus déterminante. Il existe en effet deux approches en matière de calcul des coûts unitaires : la première (Tab. III) est d'ordre macro et consiste à diviser tout simplement le total des ressources dépensées pendant l'année scolaire par le total des élèves inscrits à la même année en opérant, bien entendu, les ajustements et les conversions qui s'imposent (3 ; il va de soi qu'une telle méthode ne permet qu'une estimation de la dépense annuelle par élève et non un coût car ce dernier nécessite l'établissement d'une comptabilité analytique qui permet de suivre la dépense par nature et fonction jusqu'à l'étape finale. C'est justement ce que permet de réaliser, dans une certaine mesure, l'approche micro que nous avions appliquée il y a déjà 10 années au niveau de dix écoles primaires de Rabat (Tab. IV).

Tableau III : Evolution des coûts unitaires par niveau

	Primaire		Secondaire		Supérieur	
Année	1973	1990	1973	1990	1973	1990
En DH cour	313	1703	1370	3279	3723	8483
En DH cours. 1973	313	431	1370	831	3723	2151

Sources : - Statistiques du MEN ; - Lois de finances; -Indices du coût de la vie.

Tableau IV : Variation des coûts unitaires par catégorie de dépense (en DH courants 1983/84)

	Coûts directs.			Coût indirects	Coût total
	Mat. pédag	Salaires	Coût total		
Valeur Maximum	1.89	557.76	592.78	199.15	792.26
Valeur Minimum	0.73	323.25	348.72	48.34	430.10
National	1.78	789	502.34	186.20	815.57

(Source : CHEDATI. B, 1986, p.111)

Les valeurs que nous avions trouvées à l'époque ne différaient pas tellement de celles que ont été calculées la même année par la DEP (Division des Etudes et de Plan) l'actuelle (Division des Etudes et des Objectifs) au niveaux des 7

plus la 6ème année.) ; le 2ème cycle de l'EF (le collège); le niveau secondaire (l'ex-2ème cycle). Etant donné que la colonne "secondaire" n'a pas la même structure en 1977 et en 1993, nous avons sommé les effectifs des deux premiers niveaux; ces totaux sont mis entre parenthèses.

Il serait intéressant de comparer le rythme de progression des ressources budgétaires allouées à chacun des niveaux à celui des effectifs inscrits. L'indice de comparaison, appelé élasticité, rend compte de l'importance de l'effort de financement public de l'enseignement. Mais il ne peut être interprété en terme de qualité public de l'enseignement en l'absence d'une connaissance précise de la structure détaillée du budget ; c'est-à-dire les rubriques stratégiques qui sont déterminantes dans tout processus de production du savoir (e.g le matériel pédagogique commun, le matériel spécifique, équipements de laboratoire...). Les données statistiques montrent que pour les niveaux primaire et secondaire réunis, l'évolution des budgets réels et celle des effectifs avaient quasiment le même rythme (l'indice ayant été d'environ 176 entre 1977 et 1993).

On peut dire de ce fait que la scolarisation pré-universitaire n'a pas véritablement connu une amélioration des conditions matérielles et pédagogiques de l'apprentissage depuis la fin des années 70. La situation est encore plus déplorable pour l'enseignement supérieur où La demande sociale a augmenté une vitesse 2.16 fais plus rapide que celle du budget; ce qui se traduit par une nette dégradation de la qualité de cet ordre d'enseignement (faiblesse des taux de promotion, encombrements des locaux, manque ou insuffisance des moyens pédagogiques et de recherche..). En effet, de 1977 à1993, les effectifs inscrits à l'université marocaine ont été multipliés par 4.4 environ (1.76 seulement dans le pré universitaire.) alors que les ressources réelles (en DH constant de 1973) allouées à ce (degré d'enseignement ont été seulement doublées.

Cette asymétrie se traduit par une chute des coûts unitaires dans le supérieur. (Tab. IV)

2.2. Analyse des Coûts Unitaires

Le calcul des coûts unitaires en éducation revêt deux utilités essentielles : l'une diagnostique, l'autre pronostique. Si la première a pour objet d'éclairer le décideur sur le montant des coûts par élève/étudiant, sur sa structure et son évolution dans le temps, l'utilité pronostique, quant à elle, consiste à déterminer

2.1. Evolution du Budget du M.E.N.

De 1977 à 1993, le budget de fonctionnement du MEN a été multiplié par 8.20 et seulement par 2.58 en dh constants 1977 (tab.I). Analysée par niveau, l'évolution du budget de fonctionnement a nettement profité au supérieur reflétant une augmentation de la demande sociale pour les filières offertes (tab.II).

Tableau I : Evolution du budget de fonctionnement du MEN par niveau* (en MDH)

	1973	1993
Primaire	793 793	4705.1 (1481)
Indice	100 100	593.3 186.8
Secondaire	1094.8 (1094.8)	5881.6 (1851.3)
Indice	100 100	537.2 169
Supérieur	313.8 (313.8)	2046.6 (644.8)
Indice	100 100	652.2 205.2
Total	1540.7 (1540.7)	12633.3 (3976.5)
INDICE	100 100	820 258

Tableau II : Evolution des inscrits par niveau

	Présec*	Secondaire	Indice	Supérieur	Présec*
1977	1730169 (2268728)	538559	100	151874	100
1993	3632422 (3995517)	363095	176	230081	444

* En 1977, le système comptait 3 niveaux : le primaire, le secondaire et le supérieur. En 1993, il fonctionnait sur la base de la nouvelle structure introduite par la réforme de 1985 : le 1[er] cycle de l'enseignement fondamental (primaire

Dans ce climat morose le Maroc a dû mettre en application une réforme éducative instituant un enseignement fondamental de 9 années visant entre autres, l'amélioration de l'efficacité technique du système en agissant sur les taux d'écoulement (1) pour réduire les coûts des déperditions scolaires qui, d'après nos calculs (2), avaient représenté 4 % du budget de fonctionnement total du primaire soit plus de 7 fois le budget alloué au matériel pédagogique.

L'objet de ce papier ne porte pas sur la réforme en tant que telle mais plutôt sur les aspects financiers du système d'enseignement. Nous présenterons, pour commencer, l'évolution du financement public du secteur d'enseignement avant d'analyser la contribution des familles à ce secteur. Une réflexion sur le recouvrement des coûts quant aux conditions de son efficacité et de son caractère équitable terminera cette contribution.

II. ANALYSE GLOBALE DES DEPENSES D'ENSEIGNEMENT

Nous nous limitons ici aux seules dépenses effectuées par le MEN ; par conséquent la contribution des autres départements de tutelle ne sera pas exposée dans le cadre de cette contribution; contentons-nous cependant de noter qu'au niveau des dépenses de fonctionnement, le total des budgets alloués aux activités de formation par les dits ministères représentent environ près rie 1/10ème du budget de fonctionnement du MEN. Quant aux investissements réalisés par ces mêmes départements, ils constituent un peu plus de 20 % de ceux réalisés par le MEN.

D'autre, part il ne sera pas, non plus, question des contributions des collectivités locales dans le domaine d'éducation-formation car les données font défaut dans la plupart des cas. Soulignons toutefois :

- L'inégalité intercommunale quant aux ressources financières.
- La dépendance vis-à-vis des finances de l'état. En effet globalement les 2/3 des budgets annuels des collectivités locales proviennent de l'état sous forme de subventions et d'emprunts apurés du Fonds Economique Communal.
- Le transfert effectif aux communes de 30 % de la TVA depuis 1989. et la création d'une Banque de Développement des Collectivités Locales.
- La prise cil charge par les collectivités locales des projets de constructions scolaires du premier degré à partir de mai 1990.

LA GRATUITE DE L'ENSEIGNEMENT ENTRE LE DISCOURS POLITIQUE ET LA REALITE SOCIALE :

Réflexion sur les conditions d'efficacité économique et d'équité sociale

BRAHIM CHEDATI
Enseignant-chercheur au COPE, Rabat

I. INTRODUCTION GENERALE

Le Maroc est l'un des pays en développement où l'enseignement public est gratuit à tous niveaux. Mais il importe de relativiser le qualitatif "gratuit" car si les cours ne se donnent pas en contrepartie d'une somme d'argent payée par l'apprenant ou par sa famille, il n'en reste pas moins que la scolarité coûte assez chère aux ménages pauvres ou moyens et, constitue même parfois une contrainte objective à la demande sociale d'enseignement. C'est ainsi par exemple que le coût d'une rentrée scolaire représentait prés de 29 % du salaire moyen des familles pauvres (B. CHEDATI, 1986).

Depuis la fin des années 70, le problème du financement du système éducatif (comme celui des autres secteurs sociaux) commença à se poser avec sérieux suite aux mesures contraignantes prises dans le cadre de la politique de l'ajustement structurel (Ch. MORRISSON, 1991). C'est ainsi que plusieurs projets ont été révisés à la baisse, reportés ou même annulés. Le budget d'investissement du Ministère de l'Education National a été réduit du tiers entre 1983 et 1984. Le budget général de l'Etat a, quant à lui, régressé de 5 % pendant la même période.

"Libé" publie le projet de la plateforme politique du sixième congrès de l'USFP (4)

A la recherche d'un horizon

10- Le congrès fut traversé par des réactions imprévues qui ont ébranlé l'image traditionnelle du "parti qui règle toutes ses affaires avant la tenue du congrès". Ce qui a pulvérisé les barrières du consensus et de la *confiance aveugle et ce*, à travers les procédés du vote et la contestation publique. Lesquels procédés ont amené le comité central à voter au bulletin secret pour la première fois pour l'élection des membres du bureau politique.

b) - Le rapport général avait évoqué, brièvement mais pour la première fois, l'expérience de trente ans d'affrontement et de polarisation des questions de la société (6). Il avait aussi expliqué la notion de la "participation" qui était toujours objet de divergences et de réticences au sein du parti en "affirmant que la participation n'est pas une revendication nouvelle mais un principe *fondateur de notre identité*. La formule de Mehdi Ben Barka au début des années 60 : "tous associés dans la responsabilité" exprime, en effet, la revendication populaire de l'instauration d'un système politique concurrentiel obéissant aux rapports des forces réels et garantissant le droit à l'alternance au pouvoir sur la base des élections honnêtes" (7).

Force est de constater que l'atmosphère du Vème congrès n'avait pas permis de discuter le rapport hors du cadre de la commission qui en était chargée. Les congressistes se sont focalisés essentiellement sur le règlement des problèmes organisationnels dans la commission d'organisation et des candidatures ajournant un débat fondamental sur la gestion de la transition démocratique, la notion de participation, la gestion de la relation de l'Etat avec la société, ainsi que sur l'élaboration d'une politique alternative guidant, avant tout, le combat futur du parti.

Plus tard sont venues les *revendications constitutionnelles*, le référendum sur la révision de la constitution, et la rédaction des programmes électoraux pour nous ramener à des questions au cœur du débat et ouvrir, de la sorte et de nouveau le dossier de la gestion politique de la phase et le dossier stratégique du combat démocratique.

Le Vème congrès avait constitué une étape fondamentale dans l'histoire du parti étant donné qu'il (le congrès) s'était penché sur des questions essentielles dans l'expérience politique marocaine. A l'époque, l'expérience de l'édification démocratique était dans une impasse qu'*illustraient la répétition des* expériences faussées, l'exacerbation du désespoir de l'action politique et l'impossibilité de jeter des passerelles effectives entre la démocratisation du pays et son développement.

D'un autre côté, il est apparu évident que les structures partisanes sont en crise. Le projet qu'elles ont défendu avec force et sur lequel elles ont parié avec enthousiasme trébuchait toujours. La revendication *par les bases* d'une politique plus ferme vis-à-vis de ce trébuchement était aussi insistante qu'embrassante pour beaucoup de leaderships. L'incapacité d'innover un nouveau style à même d'influer sur les rapports des forces, était la marque principale de la configuration partisane.

L'abstention de tout renouvellement des directions et d'approches est devenue habitude enracinée et communautaire partagée.

Dans cette atmosphère générale s'était tenu le Vème congrès qui était le théâtre de l'expression de ce malaise profond porté par des diverses générations qui ne supportaient plus de voir le pays s'acheminer vers l'effondrement au milieu des atmosphères internationales et régionales tendues alors que la perversion politique continuait d'étouffer dans l'œuf l'expérience démocratique.

Ce qui avait permis au parti de faire face à des problèmes épineux dont les plus manifestes étaient :

A) - La cohésion du parti et le rassemblement de ses militants autour du *frère* Abderrahman Youssoufi à la suite de la disparition du grand dirigeant socialiste feu Abderrahim Bouabid et ses funérailles qui ont rassemblé spontanément des immenses *foules populaires*. Ce qui était considéré, à juste raison, comme un appel populaire au parachèvement du projet d'Abderrahim consistant dans l'édification de la démocratie et de l'Etat de droit.

5ème congrès:

- Les questions d'organisation et d'élections ont dominé
- Le débat sur la gestion politique du combat démocratique a été largement ajourné

---

tout espoir dans le changement escompté.

11) Si le parti n'avait pas pu circonscrir tous les problèmes organisationnels ayant suivi le congrès, il a toutefois réussi à se donner un nouveau visage à travers le renouvellement de sa direction et à travers la mise sur le tapis d'un nombre des questions relatives à la vie interne du parti, en premier lieu , la question de la démocratie et l'organisation de la différence. Aussi l'USFP est-il apparu, aux yeux de l'opinion publique nationale, comme le parti qui sait maintenir un minimum de cohésion malgré la tension interne et la fragilité de

B) - La défense des couches sociales déshéritées en menant un certain nombre des batailles sociales et la création d'un large front syndical fondé sur la coordination entre les deux centrales syndicales la Confédération démocratique travail (CDT) et l'Union générale des travailleurs au Maroc (UGTM), d'où la solidarité absolue exprimée par les militants du parti avec le frère Noubir Amaoui, membre du bureau politique, lors de l'inique procès intenté contre lui.

C) - La mise sur le tapis de la question de la réforme politique et des réformes constitutionnelles d'une manière plus avancée et plus déterminée et la création de la Koutla démocratique.

D)- Poser la problématique de la régularité des élections comme une condition principale de tout progrès politique au Maroc notamment après falsification des élections non-directes en septembre 1993 qui était à l'origine de la démission du frère Abderrahman Youssoufi et son départ en exil.

La dernière décennie fut une époque fertile pour la transition politique au Maroc. Car elle a permis pour la première fois depuis l'enclenchement du processus démocratique en 1976 de réaliser une nouvelle percée dans la configuration politique marocaine alors le désespoir avait atteint son paroxysme en 1993.

12) Si la responsabilité des *forces hostiles au changement* dans l'entrave du processus démocratique était claire, il était tout aussi évident que les partis nationaux, USFP inclus, ont connu, ces dix dernières années, des crises internes aiguës. Crises qui ont révélé le besoin impérieux, pour ces formations, de procéder à une révision profonde de leurs discours, et de leurs styles et modes d'organisation afin de pouvoir stopper le processus de perversion politique en influant directement sur les rapports des forces et en ralliant les plus larges couches sociales à cette bataille. En ce qui concerne notre parti, les principaux points de faiblesse signalés depuis son Vème congrès sont :

A) - L'incapacité du parti à trouver des nouvelles formules organisationnelles *pour faire face* aux mutations qui ont sécrété népotisme, corruption administrative et impunité. Et ce alors qu'il y avait un besoin impérieux -malgré les conditions de répression- d'élargir l'organisation et d'innover un discours politique propice à l'intégration des forces sociales jeunes dans le parti et dans ses structures proportionnellement à la croissance de la société marocaine et à la multiplicité *de ses problèmes*.

B) - La non-clarification des mécanismes du dialogue et de prise de décision au sein du parti qui avait favorisé l'émergence des discours et décisions contradictoires. Pire, les décisions prises sans une large association de ses structures, nécessitaient souvent, de grands efforts pour la clarification et la persuasion avec tout ce que cela entraîne de gaspillage de l'énergie du parti.

C) - L'*incapacité du parti à* gérer ses divergences internes d'une manière qui garantit la liberté d'expression dans le cadre de la cohésion partisane et son incapacité à organiser son action politique suivant de nouveaux modes d'organisation faisant appel au travail de terrain, au ralliement organisé, à la participation et au sens de la responsabilité.

D) - Le rétrécissement du dialogue entre le parti et la société à travers l'action quotidienne dans les médias, l'encadrement culturel et associatif et l'action dans les établissements universitaires et dans les milieux urbain et rural.

H) - L'incapacité à inscrire méthodiquement la stratégie du combat démocratique dans un plan d'action global et cohérent où *se trouve intégrée la lutte du* parti sur tous les fronts politiques et sociaux en coordination et en collaboration avec les forces démocratiques.

E) - L'incapacité du parti à mettre en œuvre un plan clair et rigoureux pour faire face au processus de falsification et de perversion politique avant, pendant et après les opérations électorales.

F) - L'incapacité à mettre en *place des mécanismes de suivi*, de contrôle et d'évaluation de l'action de l'USFP dans les conseils élus mécanismes destinés à défendre le crédit du parti et son histoire militante.

Ces grandes failles ont posé au parti et à la société une double question : comment réaliser un changement qualitatif dans l'expérience démocratique alors que nous connaissons une défaillance paralysant notre capacité à influer *directement* sur le cours de la bataille de la construction démocratique? Et comment transcender notre défaillance propre pour construire un parti fort et moderne dans une société politique qui ne change pas qualitativement et qui n'arrive pas à vaincre les forces de l'exploitation, du conservatisme et des privilèges?

13) - Cette double question était concomitante au constat de la détérioration de la situation économique et sociale du pays qui avait amené le parti à concrétiser sa décision politique d'entrer, dans l'expérience de l'alternance malgré tous les doutes et réticences et malgré beaucoup de craintes *logiques fondées sur les* difficultés objectives et sur la nature de la lutte politique au Maroc.

"Libé" publie le projet de la plateforme politique du sixième congrès de l'USFP (3)

De la crise politique à la crise sociétale

Les deux parties du projet de la plateforme politique du rapport du sixième congrès de l'USFP, déjà publiées par "Libé", retracent le parcours du parti des forces populaires. Elles expliquent la naissance, en 1959 de l'UNFP d'un alignement d'un grand nombre d'intellectuels, de résistants et de syndicalistes aux forces populaires face à la perspective de la confiscation de l'indépendance au profit exclusif de certaines catégories. Et exposent les conditions du grand sursaut qu'avait constitué le congrès extraordinaire de 1975 en optant clairement et irréversiblement pour la stratégie du combat démocratique qui fut adoptée après une série d'événements, parfois sanglants qui ont jalonné la trajectoire du parti des forces populaires. Dans le présent épisode, il est notamment question de l'exacerbation de la crise marocaine, - qui n'est plus seulement politique mais aussi sociétale - qui a conduit l'USFP, en 1998, à concrétiser sa décision de prendre la relève et de contribuer à la gestion des affaires publiques pour le salut du Maroc.

"A l'occasion de la tenue du IVème congrès, le parti a connu la première "mobilisation idéologique large sur une revendication partisane générale: comprendre la situation dans laquelle nous travaillons afin de comprendre comment nous devrons y travailler. Le rapport du congrès extraordinaire avait une charge forte qui avait permis au parti de ne pas rester prisonnier d'une conception idéologique et doctrinaire sclérosée. Mieux, elle lui avait permis, à travers "une analyse concrète de la réalité concrète" de renouveler ses instruments d'analyse et de mieux se positionner pour accompagner l'évolution de la société et comprendre ses contradictions. Plusieurs efforts ont été conjugués pour diagnostiquer la crise et dissocier ses éléments et ses impacts. Ils ont abouti à la conclusion que "le pays traverse actuellement une crise générale profonde dont la globalité consiste dans sa liaison avec les mutations sociales, économiques et culturelles qui ont accompagné l'évolution de la société marocaine et qui révèlent la multiplicité des domaines touchés par la crise et leur interconnection.

- Il y avait des crises dues aux mutations enregistrées dans les structures sociales, économiques et démographiques.

- D'autres sont imputables aux changements intervenus dans la formation sociale.

- D'autres liées aux mutations ayant influé sur les formes de l'expression sociale, politique et culturelle et l'impact de l'idéologie dominante sur celle-ci.

A la base de ce diagnostic, deux vérités ont été réaffirmées avec force:

- l'influence exercée sur ces

• Le socialisme démocratique cadre de l'édification d'une société libre et solidaire

• Le débat manqué du 4ème congrès

mutations par le facteur de la dimension historique et le facteur de la dimension des choix des gouvernants.

La dépossession de la société dans son ensemble de l'équilibre, de la vitalité et de la mobilisation nécessaires pour lui permettre d'apporter la réponse efficace aux différents difficultés, défis et obstacles qui entravaient son progrès".

Le document intitulé "*La crise de la société et l'édification démocratique*" conclut que "le traitement de cette crise sociétale n'exige pas seulement l'adoption des choix sectoriels mais une alternative globale définie à partir du diagnostic des causes de la crise. Causes relatives, en partie, aux changements structurels engendrés par le mode de développement et de consommation dépendant et qui se sont cristallisés dans la forme d'une crise de modèle sociétal. Les causes de la crise sont également, en partie relatives aux mutations fonctionnelles articulées autour de la problématique de la relation de l'Etat et de la société".

Après avoir analysé ces deux dimensions le document avait consacré comme slogan de l'époque: "*Le socialisme démocratique. cadre de l'édification de la société de la liberté et de la solidarité*".

Ce rapport était indéniablement, un des plus fertiles volets des littératures idéologiques du parti en dépit des réserves qu'on peut exprimer sur certains de ces passages ayant trait à quelques questions organisationnelles. Cette importance ne lui avait toutefois pas permis de devenir un document officiel du parti. La cause en est que le congrès après avoir pris acte des difficultés d'une unanimité sur le document a appelé à sa considération comme un document ouvert au débat et a confié son adoption à une réunion ultérieure du comité central qui n'a jamais eu lieu.

- 8- Il serait étrange tel soit le sort réservé à un document qui avait brillamment, exposé la crise de la société et dévoilé les handicaps qui entravaient la consolidation de l'édifice démocratique. En vérité, c'est l'atmosphère qui a accompagné le congrès qui avait favorisé cette position et non pas la discussion du rapport en elle-même;

Cette atmosphère était relative aux deux facteurs suivants:

a- Le changement qui avait marqué l'attitude du parti à l'égard du mécanisme électoral, ses contraintes, ses échéances et les intérêts qui lui sont liés. Nombreux furent les congressistes qui avaient compris que toute aventure analytique déboucherait sur la résignation à une sorte de réalisme politique qui ne serait qu'un simple appel implicite à la consécration de la ligne électoraliste en lieu et place de la ligne de la résistance et du refus.

b)- La mutation que le système socialiste avait commencé à connaître et avec laquelle l'expérience du socialisme démocratique, notamment dans ses applications économiques, est devenue à cent lieues de la rigueur du modèle du socialisme classique. Là également, un courant fort au congrès a estimé qu'une annonce claire de l'adoption du socialisme démocratique comme un horizon de changement équivaudrait à une concession stratégique en faveur du libéralisme.

Globalement, cette atmosphère extérieure avait un impact décisif dans l'ajournement d'un débat qui aurait été, peut-être, précoce ou tardif. Nous étions à la veille des nouvelles élections. D'ailleurs, l'un des objectifs politiques du congrès fut de susciter une mobilisation pour la participation et pour une grande bataille électorale. Mais alors que le rapport préparait une longue période d'oubli, les listes des candidats avaient déjà entamé une course effrénée vers les urnes piégées !

L'expérience de la recherche d'un horizon

9- Lors de la préparation du V congrès, le pays était déjà entré dans une longue période de repos électoral, en raison de la prorogation connue (du mandat du parlement). Ce qui avait ajouté au marasme politique un autre fardeau qui allait faire gémir la société marocaine déjà meurtrie dans son ensemble, par presque une décennie d'ajustement structurel. C'est dans ce contexte que fut entamée la préparation du Vème congrès du parti sous l'impulsion des deux ambitions.

La première: faire apparaître le parti comme une grande force de proposition dans la société qui réfléchit sur la gestion des affaires du pays et propose, à cet effet, projets et plans.

La deuxième: renouveler les structures du parti et ouvrir la voie aux nouvelles générations qui, en s'engageant dans tous les combats politiques et sociaux, qu'a connus le Maroc dans les années 70 et 80, ont commencé à se sentir maîtresses de leur époque.

Aussi le congrès n'avait-il pas préparé un document idéologique ou intellectuel comme ce fut son habitude. Mais avait-il élaboré une rapport général en guise de rapport politique et théorique synthétique des rapports sectoriels qui ont été préparés avec un souci de refléter clairement ce que le parti entendait mettre en œuvre sur le terrain. En dépit des critiques qui lui ont été adressées, le Vème congrès avait constitué un saut important dans un certain nombre des choses."

Libé publie le projet de la plateforme politique du sixième congrès de l'USFP (2)

De la légitimité nationale à la légitimité démocratique

4- Le congrès extraordinaire de l'Union socialiste des forces populaires en 1975 avait répondu à un besoin effectif du peuple marocain en général et de la jeunesse en particulier. Tout le monde comprenait la solide légitimité nationale du parti qui fait de lui, comme l'exprimait le rapport idéologique, une continuité du mouvement de libération populaire dans notre pays. Mais les exigences du conflit politique au Maroc, la nécessité de faire face aux dangers imminents, l'aspiration du peuple marocain à de nouveaux horizons transcendant la problématique de la dispute de la légitimité ancrée dans la culture politique depuis l'aube de l'indépendance et posant un projet clair, pour mener le combat de l'édification du Maroc moderne, sont autant des facteurs qui ont amené le congrès extraordinaire à s'assigner comme mission fondamentale de sortir avec projet politique fondé sur un document idéologique réunissant tous les Ittihadis et les rassemblant autour d'idées et des conceptions et non pas autour de personnes et de groupes.

Il fut naturel que ce document consacrât la descente du ciel du romantisme révolutionnaire à la terre de la réalité avec sa complexité, ses possibilités et son histoire spécifique afin de répondre à deux questions fondamentales : qui sommes-nous? Que voulons-nous? Que nous soyons une continuité du mouvement de libération populaire ne nous dispense pas de redéfinir notre identité socialiste qui s'est constituée de plusieurs éléments intégrés dans le système philosophique et politique du socialisme scientifique en tant que méthode d'analyse et de conception de l'avenir de la société.

Ainsi, au terme d'une analyse profonde combinant connaissance empirique à théorisation, le rapport concluait à la réaffirmation d'un certain nombre des principes par lesquels, il a tenté de dissiper, autant que possible, l'ambiguïté sur son identité socialiste et de clarifier son projet politique pour l'avenir. Ces principes, nous pouvons en citer les suivants :

A- Chercher à enraciner le courant socialiste dans le pays en tant que "courant arc-bouté à la spécificité de la société marocaine et à ses évolutions qui n'accepte ni la soumission automatique à des modèles abstraits ni l'imitation des expériences étrangères, ni l'option pour une expérience socialiste sans l'autre mais qui se soumet à la réalité de notre société et à notre disposition des conditions objectives et subjectives pour définir le plan transitoire qui nous permettra de réaliser notre objectif stratégique". (1)

B- "L'affirmation que notre projet politique est fondé sur la liaison entre la libération la croissance, la démocratie et la construction socialiste".(2)

Le rapport idéologique avait provoqué un grand tremblement culturel dans le milieu politique marocain non pas seulement en raison de ce qu'il contient comme idées courageuses relatives à notre appartenance islamique, à notre socialisme rejetant la dictature du prolétariat et à notre combat parlant uniquement sur la démocratie, mais aussi à cause de sa méthodologie originale de soulever les questions, et d'ouvrir la porte au pluralisme d'opinions et à l'esprit créatif. Cette méthodologie a donné à l'USFP, qui apparaît au début des années 70 comme une instance épuisée, une nouvelle image; celle d'une structure vivante, entreprenante et entraînante. Ce qui lui a permis de marquer l'époque par une nouvelle légitimité : celle d'un courant politique maîtrisant ses idées et disposant de son projet.

Il est certain que cette situation a influé sur diverses structures de la société y compris la structure culturelle qui avait connu, alors, un élan moderniste aussi bien dans le discours que dans les méthodes de travail et d'encadrement. Il est cependant vrai que cette effervescence s'était trouvée, vite, en proie aux résidus du passé et à la complexité du présent.

> L'USFP avait vécu jusqu'au IVème congrès une amère expérience. Le conflit n'était pas un simple conflit sur une ligne politique; sur la participation ou le boycott des élections; le retrait ou la continuité dans le parlement mais il était l'expression d'un malaise profond relatif à notre conception de la lutte politique au Maroc, l'équilibre des forces, les étapes de construction de l'édifice démocratique.

5- Car, le Maroc avait connu, immédiatement après le congrès extraordinaire, deux expériences électorales (communales en 1976) et générales en 1977) qui ont choqué les aspirations véhiculées par le nouveau discours politique. Mais elles ont, toutefois, permis à l'USFP de mener une expérience nouvelle dans l'opposition locale et parlementaire et dans la gestion d'importantes collectivités locales. Cette expérience a amené le parti à adhérer, avec toutes ses forces, à des missions plus complexes et plus étendues alors que des sérieuses craintes persistaient chez les socialistes, sur le crédit du parti et sa crédible face à l'éventualité de la panne du processus démocratique ou sa déviation vers une démocratie formelle derrière laquelle se cache l'alliance des pouvoirs et des intérêts.

6- Malgré les grandes percées que le parti avait réalisées dans la pratique politique que ce soit par son action au sein des institutions, ou par l'élargissement des domaines de son combat à travers la création de la Confédération démocratique du travail (CDT), la reconquête de la légalité de l'UNEM, la multiplicité des actions associatives, l'intensification des luttes sociales, le renforcement de l'action de jeunesse et féminine et la consécration d'une importante présence arabe et internationale, le IIIème congrès était l'occasion de l'apparition des questions lancinantes dans le débat politique au sien du parti qui a été ainsi exposé à de violentes secousses en dépit du ralliement de tous aux dispositions du communiqué final du congrès, en date du 10 décembre 1978, qui mettaient l'accent sur la nécessité du combat pour "l'édification d'un Etat national, la révision complète de la Constitution en vue de transformer le système de gouvernement dans notre pays d'une monarchie présidentielle makhzénienne en une monarchie parlementaire constitutionnelle et démocratique"(3).

Il est devenu clair, à l'issue du IIIème congrès et du conflit interne aigu qui l'a suivi, que le rêve de la clarté idéologique de la clarté de la ligne politique était encore loin de se réaliser

L'USFP avait vécu jusqu'au IVème congrès une amère expérience. Le conflit n'était pas un simple conflit sur une ligne politique; sur la participation ou le boycott des élections; le retrait ou la continuité dans le parlement mais il était l'expression d'un malaise profond relatif à notre conception de la lutte politique au Maroc, l'équilibre des forces, les étapes de construction de l'édifice démocratique. Il concernait également la culture du dialogue et la gestion de la différence. Ce malaise est resté interne. Nous n'avons pas réussi à le soumettre à un débat public auquel participaient sur un pied d'égalité, militants et citoyens. Chose qui avait participé à l'élargissement du fossé entre le parti et son environnement; entre la politique et la société. Il était devenu évident que l'élan initial qui avait suivi le congrès extraordinaire a fini par s'estomper malgré l'effervescence sociale qui avait atteint son paroxysme avec les événements de 1981 et la campagne de répression consécutive qui avait montré la fragilité du projet de transition au Maroc et la disposition presque naturelle [du système] à revenir à sa structure immuable en balayant ce qui semblait être des acquis définitifs et irréversibles.

7) C'est dans ces conditions que fut entamée la préparation du IVème congrès. La question que tous les militants et les leaders se posaient alors à la lumière de leur expérience avec la société et la classe politique était la suivante : comment renouer les liens avec notre projet, et notre société? A peine posée cette question se subdivise à plusieurs interrogations sur les mutations de la société qui nous ont souvent surpris alors que nous étions absorbés dans nos querelles intestines et dans notre lutte quasi-impossible contre les mécanismes de perversion de la vie politique. Quelle est la nature de la crise que nous vivons? Pourquoi ce trébuchement? Est-ce une crise de projet, crise de transition ou crise d'une classe politique? Où se situent les handicaps de la construction démocratique, et les handicaps de la modernisation des structures culturelles et politiques?... Ces questions ainsi que d'autres furent le passage que l'USFP a essayé d'ouvrir dans le mur de la pratique politique rendu de plus en plus épais par les impasses et les déceptions.

Suite de la première

Débat socialiste

"Libé" publie à partir d'aujourd'hui

Le projet de la plateforme politique du sixième congrès (1)

Elaborer un rapport politique puis le soumettre au débat le plus large entre les militants revêt aujourd'hui une importance particulière voire exceptionnelle dans le cadre de la préparation du VIème congrès de l'Union socialiste des forces populaires (USFP). Car les mutations du paysage politique général dans notre pays durant les dix dernières années, les accumulations de la stratégie du combat démocratique, les changements profonds qui ont touché les structures sociales, démographiques et économiques, les mutations internationales et régionales marquées par de nouveaux dynamismes accélérés sur tous les plans et l'évolution du corpus de la pensée socialiste et les systèmes des valeurs qui lui sont liés, sont autant de variables qui nous imposent aujourd'hui à l'instar d'autres composantes du mouvement socialiste à travers le monde, un renouvellement des visions.

Elles nous appellent également à actualiser nos analyses et nos approches de la situation de notre société et de notre pays avec un esprit ouvert sur l'avenir assimilant les conditions de l'époque et les perspectives de leur évolution. Ceci afin de permettre à notre parti et ses militants de fixer un référentiel idéologique cohérent et évolué susceptible de nous inspirer les éléments d'une réponse consciente aux différentes interrogations et préoccupations qui se sont posées à nous pendant la dernière décennie; une réponse à la lumière de laquelle nous pouvons fonder des conceptions claires dans le domaine de l'action politique de masse et les formes organisationnelles qu'elles lui sont liées dans la perspective de favoriser à l'avenir d'autres nouvelles accumulations de la stratégie de combat démocratique qui doit nous amener à explorer des horizons plus vastes et plus étendus.

L'USFP, qui s'est distingué tout au long de son riche parcours politique, par un dynamisme intellectuel hostile aux dogmatismes et aux diverses formes de la pensée toute faite et qui a eu le mérite d'enraciner, le premier, la pensée social-démocratique dans notre pays et de déterminer les domaines d'actions et de combat pour la concrétisation de celle-ci à travers la stratégie du combat démocratique depuis son congrès extraordinaire en 1975, est aujourd'hui, à coup sûr en mesure d'actualiser son approche des conditions politiques, économiques et culturelles. Il est également en mesure d'adopter une lecture originale de la situation nouvelle et des réalités sans cesse renouvelées sur les plans national, régional et international afin d'être à la hauteur de sa mission nationale et de son identité socialiste. Ce à quoi ce projet de plateforme politique vise à contribuer en abordant les axes suivants:

I- le parcours idéologique du parti et les mutations du domaine politique et social

II- l'option social-démocratique à la lumière des mutations internationales et l'évolution nationale

III- la situation actuelle et les perspectives de l'action politique

* * *

I- Le parcours idéologique du parti et les mutations du domaine politique et social.

1)- Au moment de sa création, l'Union nationale des forces populaires (UNFP) n'a pas eu le moindre besoin d'engager un débat profond sur son identité idéologique et politique. Etant issu du mouvement national, le parti s'est trouvé naturellement imbibé des grands idéaux de celui-là que sont la défense de la liberté du Maroc, de son indépendance et de la dignité de ses citoyens.

Le choix du terme "Forces populaires" ne fut point celui d'une simple appellation conjoncturelle. Avertis par les déceptions des premières années de l'indépendance des dangers de la confiscation de l'acquis national au profit exclusif de quelques catégories sociales, un grand nombre d'intellectuels, de résistants et de syndicalistes se sont spontanément alignés aux forces du peuple; celles qui ont constitué durant de longues décennies, une pépinière naturelle de la Résistance face à la colonisation et à l'arbitraire et qui sont devenues à l'aube de la décolonisation une véritable force ayant des revendications politiques et sociales concrètes.

Conséquences des contradictions politiques et nécessité de clarification idéologique

2) C'est cet alignement qui a marqué l'identité du parti et fit de lui alors un courant large répercutant les questions de la société et ses aspirations pour un avenir meilleur sans être dans l'obligation de faire montre de son adhésion à une doctrine gauchiste et dogmatique en vogue. La complexité du conflit social et politique dans les années 60 et au début des années 70 avait rapidement mis l'UNFP devant de lancinantes interrogations ayant trait à l'avenir et aux perspectives de ses élites politiques.

Le conflit a été exacerbé autour de la gestion du Maroc indépendant après que les premières conséquences fâcheuses de l'élimination du projet de la réforme démocratique furent apparues et que l'étau de la répression et de la violence s'était resserré.

Dans ce contexte, un nombre de militants seront amenés à appeler haut et fort à la nécessité d'abandonner les illusions d'un changement débordant engendré par les affrontements larvés et publics et de souscrire à un projet politique ayant des repères et des horizons dégagés.

Ce fut au terme d'une série de revers d'un côté et d'une série des grands combats sociaux menés par la classe ouvrière, les étudiants, les paysans et les petits commerçants d'un autre côté. Ce fut également au terme des années soixante où le parti était traversé par des courants contradictoires -du courant salafiste aux courants de l'extrême gauche en passant par le nationalisme arabe et le marxisme- qui l'ont influencé et ont enrichi ses débats et ses conceptions.

Cette époque, où furent produits plusieurs documents et discours du parti dont le plus important fut le mémorandum organisationnel de 1965, avait, malgré les traditions positives de dialogue, de cohabitation et de conflit d'idées et de projets qu'elle avait institués au sein du parti, empêtré celui-ci dans beaucoup de contractions qui ont parfois paralysé sa capacité d'initiative et d'élaborer des projets politiques aux objectifs clairs et mobilisant les énergies. C'est ainsi que l'UNFP est tombée dix ans seulement après sa création, dans un malentendu embarrassant avec des générations nouvelles qui, ayant ouvert les yeux sur la révolution de la jeunesse dans les capitales européennes à la fin des années soixante, et à l'effervescence de la rue arabe au lendemain de la défaite de 1967, ont manifesté leur rejet des élites politiques perçues alors comme traditionnelles et défaillantes et appelé à l'abandon de toutes les idées de réforme et de toutes les formes de l'action politique classique.

Il faut rappeler, à cet égard, l'auto-critique historique exposée par le martyr Mehdi Ben Barka dans le document de "l'Option révolutionnaire" où il a notamment soulevé les trois erreurs fatales de l'action politique d'alors: la mauvaise appréciation des demi-solutions auxquelles on était obligé de faire recours, le cadre fermé dans lequel se sont déroulés nos principaux combats loin de la participation des masses populaires, le manque de clarté des positions idéologiques du parti. Ces contradictions ne furent pas apparues au grand jour en raison des conditions de la répression qui retardait, sans cesse, leur manifestation.

> **• L'UNFP: nombre d'intellectuels, de résistants et de syndicalistes alignés aux forces du peuple.**
>
> **• Un large courant répercutant les questions de la société et ses aspirations pour un avenir meilleur.**
>
> **• L'UNFP est tombé dix ans après sa création dans un malentendu avec les générations nouvelles.**
>
> **• Option révolutionnaire: Les trois erreurs fatales.**
>
> **• Les mesures organisationnelles de juillet 72 au congrès extraordinaire de 1975.**

3- Cet affrontement a eu un effet foudroyant sur le parti qui s'est trouvé, soudainement face à un bloc de refus constitué des jeunes issus des forces populaires. Celles qui ont donné naissance au parti qui en a fait, à son tour, une doctrine et une identité. Cette situation a poussé l'UNFP à procéder à une révision et à une autocritique de ses idées et ses organisations. La révision, qui n'a pas privilégié la réaction ni la fuite en avant, a opté pour de nouvelles formules qui ont débouché sur des initiatives dont les premières furent la création du Syndicat national de l'enseignement et du Syndicat national des PTT. Il y a eu une interaction productive entre le politique et l'économique.

Cette révision qui n'a pas privilégié la réaction ni la fuite en avant, s'est penchée avec responsabilité et détermination sur les conditions du pays qui a connu, au début des années 70 deux tentatives de coup d'Etat qui ont ouvert la voie à des interrogations inquiétantes avec lesquelles, il n'était plus possible d'attendre un "salut miraculeux" que les Marocains ne font pas par leurs idées, leur unité, et leur foi dans les valeurs fondatrices de l'Etat marocain. Ce qui avait poussé des membres fidèles de la famille nationaliste à faire face à ces dangers en créant le Bloc national, en dépit de scepticisme de certains sur utilité, et en appelant à travers cette instance, à l'organisation du pays et à la gestion de ses affaires sur des bases démocratiques claires. Ce sont, aussi, ces mutations successives qui ont incité le parti des forces populaires à réfléchir profondément dans les besoins du pays en matière d'instruments politiques efficaces empêchent le vide fatal qui ouvre la porte à deux battants à toutes les aventures et à tous les dangers.

C'est dans ce cadre que furent préparées, les décisions organisationnelles du 30 juillet 1972 qui ont été accompagnées d'un discours politique qui sonnait le tocsin et appelait tous, à assumer leurs responsabilités vis-à-vis de l'avenir.

Le parti avait alors compris avec son sens populaire, et sous la direction des leaders politiques qualifiés et lucides dont le premier était Abderrahim Bouabid, que le blocage de l'action politique, la suppression des institutions démocratiques, la poursuite d'une politique économique paupérisante et humiliante du peuple, recèlent d'énormes dangers qui menacent la sécurité du pays voire son unité et sa stabilité.

En effet, quelques mois après, de graves incidents se sont produits. Ils ont abouti à l'interdiction de l'Union nationale des étudiants du Maroc (UNEM) et au déclenchement d'autres incidents et procès politiques non moins graves ainsi qu'à l'apparition des premiers germes du complot séparatiste visant notre intégrité territoriale. Ce fut, encore une fois source d'interrogations profondes sur le sens de l'action politique dans le pays et sur la responsabilité que doit assumer un parti aux origines historiques bien enracinées.

Encore une fois, des énergies nouvelles émanaient du Parti des forces populaires et s'engageaient à défendre, courageusement, l'avenir quelles que soient la lourdeur et les pressions du passé. Ainsi, sur les ruines laissées par les épreuves de répression consécutive aux évènements de 1973, ces militants, dont le martyr Omar Benjelloun fut l'un des plus éminents, ont édifié un parti qui s'est révolté contre lui-même et contre son environnement et a mis le train de l'action politique sur une voie irréversible. Il est important de saisir, aujourd'hui, que l'expérience politique vécue par le Maroc, durant le dernier quart du siècle finissant était -avec ses atouts et ses points faibles- profondément encadrée par ce changement opéré par le congrès extraordinaire.

L'INTERDISCURTIVITE

Pour D. Maingueneau, *"l'interdiscours n'est pas un ensemble de "circonstances entourant le discours mais plutôt une modalité de ce discours qui traverse à son insu l'énonciation du sujet"*[28]. Le même auteur distingue deux versions de l'indiscurtivité[29] :

- l'indiscurtivité "faible" pour laquelle les traces d'hétérogénéité sont importantes. Dans ce cas l'autonomie et l'antériorité de l'archive par rapport à l'interdiscours sont exigibles.
- l'indiscurtivité "forte" : dans ce cas l'archive est un travail sur l'interdiscours et l'opposition immédiate entre son "intéreur" et son "extéreur" n'est plus de mise. L'analyse du discours recourt plutôt à cette seconde version.

Pour Bakhtine[30] *"le discours (comme en général tout signe) est interindividuel. Tout ce qui est dit, exprimé, se trouve en dehors de l'"âme" du locuteur et ne lui appartient pas uniquement..."*.

Ainsi l'archive que nous avons sous les yeux est traversée par plusieurs voix, plusieurs textes. C'est un discours politique plus précisément un discours socialiste. C'est la mémoire collective des militants du parti et la ligne de conduite du parti pour le futur immédiat en tenant en compte la conjoncture internationale et nationale. Le socialisme scientifique n'est pas à vraiment parler renié mais la social-démocratie est envisagée sans crise de conscience vu le terrain qu'elle gagne au sein des partis socialistes européens qui sont à la direction des affaires de l'Etat particulièrement en Grande-Bretagne et en Allemagne. La "voix" des jeunes est manifeste dans cette archive. N'oublions pas que le VIème Congrès est proche et la contestation des jeunes militants est inévitable. Il faut donc les rassurer et prendre en compte leurs inquiétudes et leurs interrogations.

La "formation discursive[31] (idéologique, imaginaire) est le lieu d'un travail dans l'interdiscours"[32] ; elle est un domaine "inconsistant", ouvert et instable, et non la projection, l'expression stabilisée de la "vision du monde" d'un groupe social.

---

(28) *Ibid.*

(29) *Ibid.*

(30) Cité par Todorov, *opus. cit.*

(31) Pour M. Foucault, la formation discursive est un ensemble de règles anonymes, historiques, toujours déterminées dans le temps et l'espace qui ont défini à une époque donnée, et pour une aire sociale,économique,géographique,linguistique donnée les conditions d'exercice de la fonction énonciative. Cf. *L'archéologie du savoir*, Gallimard, 1969, p. 153.

(32) D. Maingueneau, *Nouvelles tendances en analyse du discours*, p. 82.

A mais B.A est un argument et B un contre-argument. "*A et B ne sont pas présentés pour eux-mêmes, mais présentés pour la démonstration d'autre chose : leur utilisation argumentative fait partie de la valeur propre de la phrase*"[22].

Ainsi, beaucoup d'actes d'énonciation ont une fonction argumentative et leur but est d'orienter la phrase vers une autre conclusion[23]. D'autre part, "*la valeur argumentative d'un énoncé ne dépend pas uniquement des informations contenues dans cet énoncé mais aussi " des morphèmes, expressions, tournures qui en plus de leur contenu informatif donnent à la phrase une orientation argumentative*"[24]. Ainsi le connecteur *puisque*, outre l'expression de l'acte d'argumenter, accomplit l'acte en question[25].

"**Car le Maroc avait connu immédiatement après le congrès extraordinaire deux expériences électorales**" (p.2, c.4).

Dans "P car Q", il y a deux actes d'énonciation selon Ducrot et Q est destiné à légitimer P :

"*Cette légitimation peut porter sur le droit d'énoncer comme on l'a fait ou, le plus souvent, sur le fait de présenter Q comme une raison de croire P vrai*"[26]. *Car* permet à l'énonciateur de se justifier comme dans l'énoncé précédent et P, l'énoncé ou plus exactement la phrase précédente, peut faire l'objet d'une contestation. D'ailleurs Q peut être connu ou inconnu de l'énonciataire mais il ne doit pas figurer dans la situation d'énonciation.

Contrairement au connecteur *parce que*, *puisque* partage des propriétés sémantiques avec car : il implique la succession de deux actes d'énonciation. Cependant il se singularise par la polyphonie : le locuteur n'assume pas la responsabilité de Q qui revient à un co-énonciateur[27]. Au contraire le recours à *parce que* engage la responsabilité du locuteur. La relation cause/effet est évidente : P avancé par le locuteur est connu de l'énonciataire : "*Pourquoi nies-tu les faits ?*".

Quant à *alors*, il donne lieu à une inférence personnelle, subjective :

"**Le parti avait alors compris avec son sens populaire...**" (p.1, c.7).

---

(22) O. Ducrot: *Dire et ne pas dire*, Hermann, 1972, p. 128.

(23) *Ibid.*

(24) *Ibid.*

(25) *Ibid.*

(26) D. Maingueneau , *Nouvelles tendances en analyse du discours*, p. 126.

(27) *Ibid.*

Lexicalement, certains vocables reviennent souvent dans le corpus, comme *peuple* ou ses dérivés (*populaire, paupérisation*), *jeune* ou ses dérivés (*jeunesse*), *discours*...

Populaire (s) déterminant le nom *forces* (p.1, c. 1).

Peuple (p.1, c.2).

Jeunes issus des forces populaires (p.1, c. 6).

Peuple marocain (p.2, c. 1).

Libération populaire (p.2, c. 2).

Paupérisation (p.1, c. 7).

Révolution de la jeunesse (p. c.).

Jeunesse (p.1, c. 7).

Discours (p.4, c. 5).

Discours politique (p.4, c. 6).

LES CONNECTEURS

O. Ducrot a étudié les connecteurs argumentatifs, ce qu'il appelle les mots du discours, ainsi que l'argumentation dans la langue. Cette dernière relève de la sémantique ou plus exactement de la pragmatique intégrée à la sémantique. L'argumentation repose sur l'implicite qui est inscrit dans la langue. Selon O. Ducrot et J. C. Anscombre la "*valeur sémantique d'un énoncé réside dans les rapports qu'il a avec d'autres énoncés, les énoncés qu'il est destiné à faire admettre, ou ceux qui sont censés capables de le faire admettre*"[20].

Ainsi Ducrot distingue deux *mais* en français : un *mais* d'argumentation et un *mais* de réfutation .Ce dernier sert comme son nom l'indique à réfuter un argument, comme dans l'énoncé suivant "*il est intelligent mais brouillon*".

Par contre le *mais* argumentatif relie deux énoncés ou deux phrases comme dans l'occurrence suivante, celle qui précède et celle qui est introduite par *mais* : "*Mais les exigences du conflit politique au Maroc, la nécessité de faire face aux dangers*" (p.2, c.1). Ce qu'on représente par la formule suivante : "P mais Q". Tu as tendance à conclure R de P. Non, il ne le faut pas. Au contraire, cet énoncé doit être orienté vers la conclusion **non-R**[21].

(20) "L'argumentation dans la langue", *Langages* , n° 42, 1976, pp. 5-27.

(21) *Ibid.*

"C'est cet alignement qui a marqué l'identité du parti" (p.1, c.2).

Soulignons en outre que la thématisation du terme "alignement" par le recours au présentatif "c'est... qui" renforce sa valorisation.

"La complexité du conflit social et politique dans les années 60" (idem).

"La reconquête de la légalité de l'UNEM, la multiplicité..." (p.2, c.5).

ANALYSE LINGUISTIQUE

Dans ce corpus, nous pouvons particulièrement relever une multitude de structures passives. Les auteurs ne sont pas cités du moins dans les trois premières pages sauf quand on cite le parti ou des catégories sociales ou des catégories précises (intellectuels, résistants, syndicalistes...).

"Au moment de sa création..." (p.1, c.2).
"Etant issu..." (idem).

Remarquons que l'agent est masqué dans ces deux énoncés parce qu'il est connu.

"Le conflit a été exacerbé" (p.1,c.3)
"Un nombre de militants seront amenés..." (idem).
"Où furent produits plusieurs documents" (p.1, c.4).
"Le parti qui s'est trouvé face à un bloc de refus" (p.1, c.5).
"C'est dans ce cadre que furent préparées les décisions" (p.2, c7).

Souvent le sujet grammatical de l'énoncé ou l'actant pour utiliser un terme de sémiotique a le trait sémique [moins humain] :

"Le parti a consacré" (p.1, c. 1).
"Le document intitulé..." (p.1, c. 3).
"Après avoir analysé...le document" (p. 1, c. 4).
"Le parti s'est révolté contre lui même" (p.1, c. 7).
"Le congrès..." (p. 2, c. 1).
"Ce document consacra" (idem.).
"Le rapport général avait évoqué..." (p.4, c. 1).

"Le rapport idéologique avait provoqué un grand tremblement culturel dans le milieu politique marocain" (p.2, c. 3).

"Un courant fort au congrès a estimé qu'une annonce claire de l'adoption du socialisme comme un horizon..." (p.3, c.6).

Quant aux énoncés au discours direct, *"ils sont mis entre guillemets pour marquer leur altérité"* selon Maingueneau[19]. On relève même une rupture syntaxique entre discours citant et discours cité :

"Qui sommes nous ? Que voulons-nous ? Que nous soyons une continuité... de l'avenir de la société" (p.2, c.1).

"La question que tous les militants et les leaders se posaient...".

Par contre, dans une expression entre guillemets, comme "salut miraculeux" (p.1, c.6), il n'y a pas de rupture syntaxique. Nous constatons ici une "connotation antonymique", l'expression "salut miraculeux" était utilisée et en même temps *mentionnée*, selon la terminologie des logiciens "Mention" d'un terme signifie connotation antonymique.

LA PRESUPPOSITION

Ducrot étend la notion de la polyphonie à la présupposition . Il distingue deux "énonciateurs" : E1 et E2 , E1 correspondant au "locuteur" est responsable du présupposé (PP) et E2 correspondant à ON, est l'opinion commune :

"Ce qui lui a permis de marquer l'époque par une nouvelle légitimité" (p.2, c.3).

Le présupposé de cet énoncé est le suivant soutenu par l'énonciateur ON : *"il n'y a pas de légitimité à cette époque"* et le posé *"une nouvelle légitimité s'instaure maintenant"* exprimé par l'énonciateur qui coincide avec le "locuteur" celui qui a la responsabilité de l'énonciation de la proposition.

Le titre même de cette seconde partie est révélateur de ce point de vue :

"de la légitimité nationale à la légitimité démocratique".

On peut en inférer que la légitimité est incontestable, seulement, de nationale qu'elle était au lendemain de l'indépendance acquise au prix d'une lutte patriotique, elle est devenue démocratique. En outre toutes les nominalisations sont supposées vraies :

---

(19) *Opus. cit.*, p. 63.

"C'est ainsi que l'UNFP est tombée dix ans seulement... action politique classique" (p.1, c.).

"... il n'était plus possible d'attendre un «salut miraculeux» que les Marocains ne... l'Etat Marocain" (p.1, c.6).

"Mais les exigences du conflit politique au Maroc... groupes" (p.2, c.1).

Dans le dernier énoncé, on relève une forme discursive particulière appelée discours indirect libre, reconnue à des marques linguistiques (l'imparfait de l'indicatif) et éventuellement typographiques (les guillemets) qui relève de l'hétérogénéité énonciative. L'intérêt du discours indirect libre réside dans le fait de rapporter des propos en mêlant deux voix à la fois, selon la terminologie de Bakhtine, c'est-à-dire deux "énonciateurs", si on utilise la terminologie de Ducrot. On relève le discours indirect libre grâce aux discordances qui existent entre la voix de l'énonciateur citant et celle de l'énonciateur cité. L'énoncé ne peut être attribué ni à l'un ni à l'autre comme on ne peut distinguer dans l'énoncé, les éléments propres à chaque énonciateur pris séparément. A propos de *citer*, nous relevons à la même page ce verbe même :

"Ces principes, nous pouvons en citer les suivants" (p.2, c. 2).

Donc au niveau micro-contextuel, il est intéressant de prendre en considération les verbes énonciateurs, qui introduisent le discours rapporté. La signification de la citation en dépend. Selon M. Charolles, mis à part le verbe *dire* qui est neutre, les verbes de communication expriment des présupposés différents. Ainsi, contrairement à *s'imaginer*, des verbes comme *révéler*, *dévoiler* confirment la valeur de vérité de l'énoncé cité[16]. Ducrot[17] propose ,lui, une classification d'opinion à partir de critères sémantiques associés à des valeurs positives (+) ou négatives (-). Ainsi des verbes comme *considérer, trouver, estimer, juger, avoir l'impression* sont affectés du critère P car ils impliquent un jugement personnel fondé sur une expérience[18] :

(16) "Exercices sur les verbes de communication", *Pratiques* n° 9, 1976.

(17) "Je trouve que" in *Sémanticos*, 1975, vol., n° 1, pp. 63 et sqq.

(18) O. Ducrot distingue quatre autres critères sémantiques pour classer ce qu'il appelle "verbes d'opinion" :
- Critère M selon lequel un verbe implique (+) ou non (-) une expérience de la chose même, comme considérer, voir, estimer.
- Critère O selon lequel un verbe implique (+) ou non (-) une prédication originale, comme je crois que .
- Critère C selon lequel un verbe implique (+) ou non (-) la certitude du locuteur, comme considérer, estimer, juger.
- Critère R selon lequel un verbe implique (+) ou non (-) que l'opinion est le résultat d'une réflexion, comme considérer, penser, juger, estimer.

Une autre négation, descriptive cette fois-ci, est opérée au paragraphe suivant, toujours pour souligner l'identité du parti mais par rapport au gauchisme et au dogmatisme :

"Sans être dans l'obligation de faire montre de son adhésion à une doctrine gauchiste et dogmatique en vogue" (p1., c.).

Rappelons que Ducrot distingue deux types de négation en *ne...pas*[11] :

- *polémique :* quand le locuteur conteste ou s'oppose à une assertion antérieure explicite ou implicite : "**que nous soyons une continuité du mouvement de libération populaire ne nous dispense pas de redéfinir notre identité socialiste..**" (p.2, c.3)[12].

- *descriptive :* quand le locuteur décrit un état de choses : "**la révision, qui n'a pas privilégié la réaction ni la fuite en avant qui ont débouché sur des initiatives dont les premières furent la création du Syndicat National de l'Enseignement et du Syndicat National des PTT**" (p.1, c.6) "**qui n'accepte ni la soumission automatique à des modèles abstraits...**" (p., c.).

LA POLYPHONIE

Dans un discours, on distingue plusieurs voix selon Bakhtine[13]. Il y a d'abord le locuteur qui est responsable[14]. C'est une fonction discursive différente du producteur physique de l'énoncé. Cette archive est produite par les instances du parti : c'est le locuteur. Mais l'énonciateur n'est autre que la base des partisans qui ont débattu du programme politique et idéologique lors des différents congrès antérieurs. Ainsi, on rapporte directement ou indirectement leur dire. Comme dans un énoncé narratif, un récit, il y a l'auteur (le narrateur) mais le locuteur responsable du texte (l'énonciateur) n'est pas montré. Selon Maingueneau[15] l'énonciateur est un peu au "locuteur" ce que le personnage est à l'auteur dans une fiction.. Les voix des énonciateurs sont présentes dans le discours mais on ne peut mettre, si on peut dire, dans la bouche de ces derniers, des mots précis :

---

(11) *Ibid.*

(12) Les indications entre parenthèses renvoient au texte de la plate-forme, joint en annexe, "p." désignant la page et "c." la colonne. Rappelons qu'une autre version en français du même document, plus élaborée celle-là, paraîtra plus tard dans le même quotidien et constituera l'objet d'une plaquette diffusée avant le Congrès.

(13) cf. T. Todorov, *Mikhäel Bakhtine, Le principe dialogique*, Le Seuil, 1981.

(14) cf. O. Ducrot, *Le dire et le dit*, Editions de Minuit, 1985.

(15) *Nouvelles tendances en analyse du discours*, Hachette, 1987, p. 54.

Selon Ch. Le Bart "*la première difficulté qui surgit pour qui prétend ériger le discours politique en objet scientifique réside dans son extrême plasticité*"[8]. D'autre part, selon le même auteur, les travaux qui portent sur le discours politique tentent de répondre à trois questions fondamentales[9] :

1°) Quelles sont les logiques qui président à la production du discours politique ?

2°) Quelle est l'économie interne du discours politique ? Y a-t-il des invariants ? Quelle est l'autonomie des logiques strictement discursives par rapport aux logiques sociales ?

3°) Comment penser les effets sociaux du discours politique ? Faut-il croire qu'en politique, dire c'est faire ?

D'autant plus qu'en politique le principe cher à Austin, "*dire, c'est faire*", est plus vrai, du moins chez le destinataire qui attend la réalisation du programme de l'orateur ou scripteur politique, c'est-à-dire de traduire son dire en actes.

Ce document est donc conçu pour le congrès prévu pour les 29-30 et 31 Mars 2001 à Casablanca, attendu depuis longtemps et reporté à plusieurs reprises. Il est rédigé au moment où l'USFP est au pouvoir. Et le langage tenu est différent de celui d'antan. Mais à qui est-il destiné ? Aux congressistes bien sûr et à travers eux aux militants et, en général à l'opinion publique puisque le support n'est autre que le quotidien du parti.

Le premier feuillet retrace l'historique du parti depuis sa création sous l'appellation Union Nationale des Forces Populaires (UNFP) après la scission avec le parti de l'*Istqlal*. D'ailleurs, les rédacteurs du document ne font qu'une simple allusion à cette étape historique du parti. Ils se limitent à légitimer la création du parti. Nul n'est besoin d'engager un débat profond sur son identité idéologique et politique. Dans ce passage, nous pouvons relever une négation polémique ou plus précisément présuppositionnelle car elle vise le présupposé plutôt que le posé étant donné que certains pourraient contester son identité idéologique ou politique. C'est l'énonciateur éventuel de l'énoncé réfuté qui est mis en cause dans la mesure où c'est le cadre discursif qu'il pourrait imposer qui est réfuté[10].

---

(8) *Le discours politique*, PUF, Coll. Que sais-je ? "Introduction" p. 4.

(9) *Ibid*, pp. 7-8.

(10) cf. O. Ducrot, *Dire et ne pas dire*, Hermann,1972.

De son côté, l'analyse du discours fait la distinction entre énoncé et discours. Ainsi, pour L. Guespin[4] : "*l'énoncé, c'est la suite des phrases émises entre deux blancs sémantiques, deux arrêts de la communication ; le discours, c'est l'énoncé considéré du point de vue du mécanisme discursif qui le conditionne*" et d'ajouter : "*une étude linguistique des conditions de production de ce texte en fera un discours*"[5].

Cependant, de nos jours, l'analyse du discours ne prend pas cette opposition pour fondamentale, mais elle a l'avantage de construire son objet à partir d'un certain point de vue et non à partir de l'observation[6].

D'autre part, les travaux récents en linguistique privilégient les conditions de production du discours. La pragmatique comme l'analyse du discours étudient le langage en contexte.

Quant au *concept archive*, il regroupe selon Maingueneau "un ensemble d'«inscriptions» référées à un même positionnement .Il trouve, d'ailleurs , ce terme plus approprié que «texte» ou « corpus», qu'il s'agisse d'énoncés oraux ou écrits. "*L'inscription est traversée par une parole [...] par une parole qui se donne pour la réactualisation d'autres, qui se place dans une filiation tout en ouvrant sur la nécessité d'une réactualisation postérieure*"[7].

L'étude ne sera pas exhaustive puisque c'est le congrès qui va discuter le document, l'enrichir. Ce document ou archive est constitué de quatre feuillets chacun représentant une partie.

Le premier porte le titre global de : *le projet de la plate-forme politique*.

Le second : de la légitimité nationale à la légitimité démocratique.

Le troisième : de la crise politique à la crise sociétale.

Le quatrième : à la recherche d'un horizon.

L'objectif de ma démarche est de dégager les constantes du discours de l'USFP et son évolution depuis l'opposition jusqu'à l'alternance à travers ce document qui retrace d'ailleurs son parcours à la fois idéologique et politique. Ce qui justifie le titre de cette communication.

---

(4) "Problématiques des travaux sur le discours politique" in *Langages* n° 23, 1971, p. 10.

(5) Cf. D. Maingueneau, *opus. cit.*, p.16.

(6) *Ibid.*

(7) *Ibid*, p. 20.

LE DISCOURS DE LA GAUCHE MAROCAINE, DE L'OPPOSITION A L'ALTERNANCE

LARBI BOUMLIK
Faculté des Lettres
Casa - Aïn-Chock

Dans cette communication, je vais essayer de faire une analyse discursive d'un document de l'Union Socialiste des Forces Populaires, parti socialiste marocain dirigeant la coalition gouvernementale actuelle. Il s'agit de la plate-forme politique élaborée pour le Congrès du parti, le sixième, prévu pour les 29, 30, et 31 Mars 2001, telle qu'elle est publiée par le quotidien du parti en langue française, **Libération**, dans ses livraisons des 4, 5, 6 et enfin 8 janvier 2001.C'est une traduction en français du document présenté par le Premier Secrétaire du parti à la Commission Préparatoire du Congrès et repris par l'organe en arabe du parti **Ittihad al Ichtiraqui**. Cette archive, au sens donné par M. Foucault[1] et même restreinte, est un document livré à l'opinion publique à travers la presse du parti en plus des futurs congressistes. D. Maingueneau utilise ce terme emprunté à M. Foucault pour désigner l'objet de l'analyse du discours de préférence au terme de *discours* qui est polysémique. Ce dernier est l'équivalent de la *parole* opposée à la *langue* selon la dichotomie saussurienne et désigne toute occurrence d'énoncé ou bien toute unité de dimension supérieure à la phrase, énoncé pris globalement et qui constitue l'objet d'étude de la "grammaire de texte" ou bien dans le cadre de la théorie de l'énonciation ou de la pragmatique, un énoncé considéré dans un cadre interactif, ce qui suppose une situation d'énonciation : temps, espace, énonciateur, énonciataire, etc.[2]. *Discours* désigne aussi la conversation en tant que type fondamental d'énonciation[3].

(1) *L'archéologie du savoir*, Gallimard, 1969.

(2) cf. D. Maingueneau, *L'analyse du discours ,introduction aux lectures de l'archive*, Hachette-Supérieur, 1999.

(3) *Ibid*, pp. 14-15.

EDITORIAL
Ratage

IL y a de quoi s'arracher les cheveux : cette année, les fêtes musulmanes et les fêtes chrétiennes se sont rapprochées, mais personne au Maroc n'a pensé à en faire un message politique de convivialité, de tolérance et de joie. Il faudra attendre plus d'un quart de siècle pour que le calendrier donne à nouveau l'occasion de brancher *Noël, l'Aïd Al Fitr et le Jour de l'An.*

Pourtant, l'occasion est belle. M. Yasser Arafat, lui, a su la saisir en allant devant les caméras de télévision à la messe de minuit du Noël chrétien. M. Ehud Barak, piqué au vif, a bien senti le vent : le lendemain, il s'est arrangé pour créer lui aussi un événement avec la communauté chrétienne, laquelle regrette d'ailleurs de ne pas pouvoir accéder aux lieux de son culte l'année même du jubilé chrétien, à cause de la guerre recréée par Israël.

Rêvons un peu : Le Maroc, terre de tourisme qui a un besoin vital de développer ce créneau, a sa superbe carte du Jour de l'An, mais sans le froid d'Europe. Il pouvait y ajouter cette année un autre superbe argument, unique dans le temps, unique dans la politique et unique pour son sens de l'humanité : " Venez fêter avec nous l'Aïd Al Fitr, Noël et le Jour de l'An, parce que chez nous, chacun a sa place ". A partir de ce message, on peut compter sur l'imagination des hôteliers, des tour-opérateurs, des cuisiniers, des musiciens et de la foule des artisans des médinas pour inventer produits et services, qui donneront corps à ce message de paix, capable de remettre le Maroc en avant, sur la scène mondiale de la tolérance.

Au lieu de cela, on a débattu en long et en large sur l'alcool, sur les heures d'ouverture, sur la politique touristique comme sur la Palestine ... Et on n'a rien fait du tout. Pardon, une chose a été faite quand même : les agences de voyages ont proposé à leurs clients marocains des forfaits pour Las Palmas ou Marbella ... Sans commentaire !

Nadia SALAH
13/12/2000

EDITORIAL
E-Krach

PAR jalousie, nous pourrions nous réjouir que la Nouvelle Economie s'essouffle. Puisque nous n'y sommes pas, bien fait pour eux.

En fait, ce qui est malheureux, c'est que l'économie marocaine ne soit pas touchée par la récession qui s'annonce, car elle n'a jamais fait partie de la grande expansion mondiale. Le phénomène, qui dure depuis cinq ans, a commencé aux Etats-Unis, s'est propagé en Europe puis en Asie. Il appelait tout le monde, mais les pays trop lents sont restés sur la touche.

Ce phénomène a surpris les analystes au point qu'il l'ont surnommé "Nouvelle Economie ", pour ne pas mettre en cause les belles théories que nous avons tous apprises sur les bancs des facultés : les cycles conjoncturels sont remplacés par une croissance continue, l'inflation et le chômage diminuent ensemble, les cours en bourse grimpent pour les sociétés sans bénéfice, des gamins rachètent sur ordinateur de grandes entreprises lourdes de machines, les *services narguent l'industrie ...*

Car l'effervescence est bien sûr portée par les nouvelles technologies de l'information, tellement présentes qu'elles sont confondues avec la nouvelle Economie.

Le Maroc n'est pas de ce jeu, malgré quelques îlots. Il n'a pas su ou pu s'accrocher à ce courant, accueillir les activités qui se délocalisent en masse, secouer son administration, ouvrir ses finances et ses télécommunications plus tôt. Il n'a pas su bousculer protections et privilèges, faire des sacrifices. Le Maroc n'aurait pas été aujourd'hui un pays développé, mais il aurait accroché quelques wagons. Le train ouvert à tous au milieu des années 90, est parti sans nous à grande vitesse. Il ralentit sans nous.

Les e-mail annoncent une récession de l'e-commerce et l'e-finance. Ce sera un taux de chômage à 5 au lieu de 3%, une croissance pour les activités informatiques de 20 au lieu de 40% par an, des actions à 200 fois leur nominal au lieu de 250 fois. Volà l'e-krach. On en voudrait bien un peu.

Khalid BELYAZID
28-27/12/2000

EDITORIAL
Passion

DRÔLES d'images ! Un directeur porté en triomphe et des ouvrières en manif contre un bureau syndical. Une situation qui est peut-être le " fruit de la passion ", traduisez " Fruit Of the Loom ", la marque de l'usine en question à Salé.

C'est la passion dans la relation sociale qui conduit à la mobilisation des masses laborieuses pour arracher leurs droits légitimes comme dirait un syndicaliste vieux jeu et vieux discours. C'est la passion qui conduit à l'occupation d'usine, sous l'œil complaisant des autorités, à sa fermeture et aux pertes d'emplois.

Et pourtant, les syndicats, il y a cinq ans, dans le sillage de l'alternance et du dialogue social, nous avaient charmés par un discours réformateur, citant Nicole Notat et Tony Blair. Encore un peu, ils paraissaient plus utiles que nos frileux chefs d'entreprise, pour construire le libéralisme et entrer dans la mondialisation ...

Aujourd'hui, les syndicats sont associés, à tort ou à raison à l'occupation d'usines. Leurs discours est redevenu agressif, personnalisé contre " le patron " plutôt que centré sur les revendications. Il y a surenchère entre la CDT, l'UGTM, émanations des partis au pouvoir, et l'UMT. La pression porte sur les secteurs organisés, terreau des grands effectifs et des cotisations, et néglige " l'informel " qui écrase et ne paye rien.

Personne ne conteste le droit au syndicat et même sa nécessité pour l'équilibre social. Sans lui, nos patrons du privé et du public, qui manquent souvent de maturité sociale et managériale, peuvent être tentés par les abus. Ce sont les méthodes qui sont aujourd'hui en cause et qui doivent être adaptées à une économie fragile, et des travailleurs qui le sont tout autant. C'est la raison qui le commande et qui donnera ses fruits dans les entreprises et les marchés. Les fruits de la passion ne sont bons que sur les tee-shirts.

Khalid BELYAZID
05-06/1/2001

BIBLIOGRAPHIE

Autier-Revuz, J. (1982).
"Hétérogénéité montrée et hétérogénéité constitutive : Eléments pour une approche de l'autre dans le discours", **DRLAV**, 26, pp. 91-151.

Autier-Revuz, J. (1983).
"Hétérogénéité(s) énonciative(s)". Document interne de **Paris III et ERA 964**, pp. 1-14 (Texte polycopié).

Bakhtine, M. (1978).
Esthétique et théorie du roman. Paris, Gallimard.

Barthes, R. (1970).
S/Z. Paris, Seuil, Points.

Benveniste, E. (1966-1974).
Problèmes de linguistique générale. Paris, Gallimard (2 volumes).

Chadli, EM. (1996).
Le structuralisme dans les sciences du langage. Casablanca, Afrique-Orient.

Ducrot, O. (1980).
"Analyses pragmatiques", **Communications**, 32. Paris, Seuil, pp. 11-60.

Foucault, M. (1969).
L'archéologie du savoir. Paris, Gallimard.

Jakobson, R. (1963).
Essais de linguistique générale. Paris, Minuit.

Lacan, J. (1953-1957)
Ecrits, I. Paris, Seuil, Points.

Farret, H. (1982).
"La communication et les fondements de la pragmatique", **Verbum**, 12-2. Nancy, Université de Nancy II, pp. 207-219.

civique, situé à l'intersection du politique, de l'économique, du social et du culturel ? La question de l'intellectuel médiateur est à problématiser.

Il est certain que la mouvance du courant réformateur de la modernité ne peut être ignorée, quand celle-ci ne cesse d'influencer, à dose discrète il est vrai, les différents protagonistes du champ politique national. Des partis comme Forces Citoyennes ou des associations telles que Alternatives, Afak, Maroc 2020, Espace Associatif, Forum Justice et Vérité, peut être Al Adl Wa Al Ihsan, dans sa composante civique, voient leur audience grandir et leur influence plus incisive.

Cette configuration des forces sociales et politiques n'est pas achevée. Elle dépend de la dynamique interne du pays et de la donne mondiale en termes de libre échange avec l'Union Européenne, de globalisation des échanges et de la consommation puis de la nouvelle économie, virtualisante, mais bien réelle !

partenariat responsable et intelligent. La fermeture d'une usine, dans un secteur en crise, en l'occurrence le textile, ne peut qu'accentuer la fracture sociale.

Pour conclure, il est à relever les points suivants :

(i) Les textes éditoriaux analysés sont fortement connotés, positivement ou négativement, et axiologisés, au nom des valeurs de la modernité : esprit d'initiative, rationalité, partenariat responsable, civisme, inscription dans la nouvelle économie.

(ii) Dans les textes en question, on constate que 'ça parle' en filigrane, par le biais de la connotation, de l'implicite et de l'ironie. Culture locale, interculturalité et inconscient (collectif, essentiellement) sont mobilisés. La culture marocaine est fortement présente, de par les pré-requis culturels imprégnants, le bon sens, la sagesse populaire et le contexte politique, économique et social, motivant le thème et l'écriture éditorialistes.

(iii) Le non-dit, doublé d'ironie, domine les différentes thématisations de l'éditorial :

- Le secteur touristique est l'histoire d'un ratage caractérisé.
- L'économie marocaine est l'histoire d'un krash annoncé.
- Les relations entre les syndicats et les patrons relèvent de l'absurde.
- L'institution politique est l'histoire d'une passion.
- La société civile est l'histoire d'une illusion de plus.

(iv) Une transformation significative est à souligner, celle du passage du texte argumentatif au texte narratif, au niveau de la réception critique des éditoriaux. Nous nous trouvons pratiquement, nous énonciataires-narrataires, devant une scène de narration. L'énonciateur-narrateur nous raconte, avec des mots et des images qui lui sont propres, l'histoire d'un ratage, l'histoire d'un e.krash et l'histoire d'une passion.

(v) Dans un cadre plus large, en termes de philosophie générale, on peut se demander si les éditoriaux recensés, sur 13 mois, ne développent-ils point une image de soi et une vision du monde intrinsèques. Autrement dit, assistons-nous à l'émergence d'une conscience collective, même sélective, gouvernée par l'économique et non pas par le politique, ou du moins pas exclusivement ? Sommes-nous en présence anticipée de l'image d'un nouvel intellectuel, imprégné de culture managériale et

Par conséquent, il est nécessaire que le Maroc s'inscrive dans cette mouvance.

"Le Maroc n'est pas de ce jeu, malgré quelques îlots".

(3) L'usage, à nouveau, de l'appréciatif cognitif, à valeur négative, reconfirme la dimension aléthique des énoncés précédents, c'est-à-dire la réussite pour le pays d'adhérer au mode des nouvelles technologies de l'information et de la communication (NTIC).

"Voilà l'e.krash. On en voudrait bien un peu".

(4) L'aléthique revient en force, teinté de déontique (de l'ordre de l'obligatoire) et d'ironie. A défaut d'un e. boom (ou économie en expansion), il est souhaité un e.krash, indice tangible d'une introduction laborieuse dans la nouvelle économie.

3. Editorial 3 : *Passion* (05-06 janvier. 2001)

"Drôles d'images ! Un directeur porté en triomphe et des ouvrières en manif contre un bureau syndical".

(1) Dès le premier syntagme nominal, l'énonciateur use de la modalité à valeur appréciative cognitive. Il s'en suivra un jugement épistémique, dont le tracé narratif est d'aller du possible (virtuel puis actualisé) au certain (effectif).

"Une situation qui est peut-être " le fruit de la passion", traduisez "Fruit of the Loom", la marque de l'usine en question à Salé".

(2) Le jeu de mot est patent, bien que codé. La passion évoquée est celle des relations socio-professionnelles que tissent les centrales syndicales avec le patronat. Grèves, occupation de locaux, dialogue de sourds caractérisent ces relations bien conflictuelles.

La question est de savoir comment s'est effectué le passage du "Fruit du Métier (à tisser)" au "Fruit de la Passion", générateur de conflit et d'exacerbation des sentiments et des émotions.

"Les fruits de la passion ne sont bons que sur les tee-shirts".

L'énoncé de l'éditorialiste est éloquent : ironique et porteur d'une moralité constructive. Dans une économie fragilisée, il faut cultiver l'esprit d'un

J'asserte que le débat entamé est un faux débat.

(11) Introduction de l'ironie, après une évaluation négative sans appel :

"Et on n'a rien fait du tout. Pardon, une chose a été faite quand même : les agences de voyage ont proposé à leurs clients marocains des forfaits pour Las Palmas ou Marbella... Sans commentaire !".

Le terme "pardon" relance l'ironie et ce, par l'usage du ton familier et la mise en exergue du parcours narratif de l'actant sujet. "Suivez mon regard" semble dire l'énonciateur, pointant du doigt deux destinations espagnoles privilégiées par les opérateurs touristiques marocains, à savoir Marbella et Las Palmas.

L'image est forte, appuyée par la modalisation appréciative cognitive du "Sans commentaire !" Le point d'exclamation emphatise davantage le syntagme. En fait, l'énonciateur dit : ceci est un commentaire. Il connote le point de vue critique de l'énonciateur et traduit son attitude ironique.

2. Editorial 2 : E-*Krash* (27-28 décembre 2000)

La même remarque est valable pour le titre-ci : l'énonciateur asserte l'effectuation d'un krash ou d'une chute des valeurs de la nouvelle économie.

"Par jalousie, nous pourrions nous réjouir que la Nouvelle Economie s'essouffle. Puisque nous n'y sommes pas, bien fait pour eux".

(1) L'énonciateur introduit la modalité de l'appréciatif cognitif, jouant sur les deux dimensions du positif et du négatif. L'appréciation est positive au niveau du paraître. L'usage de la paraphrase le démonte aisément :

Paragraphe 1 : " Etant largué, il est de bonne guerre de voir la nouvelle économie s'essouffler ".

Au niveau de l'être véridictoire, l'appréciation ne peut être que négative.

Paragraphe 2 : "Essoufflée ou pas, le Maroc n'a pas à s'en réjouir".

"En fait, ce qui est malheureux, c'est que l'économie marocaine ne soit pas touchée par la récession qui s'annonce, car elle n'a jamais fait partie de la grande expansion mondiale".

(2) Cet énoncé, le deuxième de l'énonciateur, confirme la dimension logique de l'énonciation, de l'ordre de l'aléthique (nécessaire/contingent).

"Venez fêter avec nous l'Aïd Al Fitr, Noël et le Jour de l'An, parce que chez nous, chacun a sa place".

Cette invitation, à mettre du côté de l'appréciatif cognitif, pourrait être paraphrasée de la sorte :

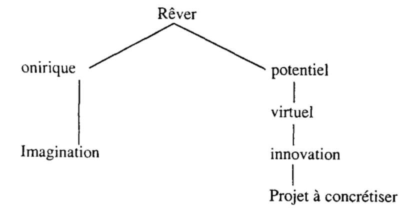
"Je vous fais savoir..."

"J'attire votre attention sur le fait qu'au Maroc, chacun trouverait sa place, quelle que soit sa confession ou sa culture".

Une teinte affective enveloppe cette modalisation :

"J'aimerais que cela soit ainsi..."

Dans le même ordre d'idée, le terme "rêver" ouvre les dimensions de l'onirique et du virtuel. Rêver, puis imaginer pourrait conduire à innover. L'innovation est source de richesse.



L'énonciateur trace, à grands traits, le parcours narratif et figuratif du sujet-héros virtuel, c'est-à-dire le manager touristique marocain qui n'attend pas la saison pleine pour démarcher les clients potentiels sur des stéréotypes éculés ("soleil", "mer", "exotisme", "plaisir des sens"...) et pour relooker son image de marque.

(10) Je remarque la prolifération des faux débats :

"Au lieu de cela, on a débattu en long et en large sur l'alcool, sur les heures d'ouverture, sur la politique touristique comme sur la Palestine..."

L'appréciation de l'énonciateur est négative. Le sous-entendu est lourd, de l'ordre de la modalisation assertorique :

Cette assertion s'appuie sur un connecteur logique "pourtant" à valeur argumentative. L'énoncé en entier se donne à lire comme un assertorique cognitif, glosé ainsi :

(6) J'observe que l'occasion est belle.

"M. Yasser Arafat, lui, a su la saisir en allant devant les caméras de télévision à la messe de minuit du Noël chrétien".

Il s'opère ici une opposition sémantique, rendue par les pronoms personnels de la deixis énonciative : Lui / Nous. Le premier terme de la deixis bénéficie des traits laudatifs de "intelligent", "diplomate", "sage", alors que le deuxième terme est en déficit de traits positifs, donc de signification.

L'isotopie commune est celle de "l'opportunité". Les exemples ne manquent pas : "occasion" (à saisir), "aller devant les caméras", "messe de minuit". Quant à l'anti-sujet, "Ehud Barak", son programme narratif est similaire à celui du sujet–héros, car il ambitionne d'égaler son adversaire historique sur le terrain de la tolérance religieuse. "Lui, aussi" fait écho à "Lui" dans le même rapport d'opposition implicitée avec "Nous". Les expressions telles que "sentir le vent", "piqué au vif", "s'arranger pour créer l'événement" sont explicites. Il est à rappeler que l'anti-sujet est un sujet délégué par l'anti-destinateur "Israël" ("guerre recréée par...").

(7) Retour au pronom personnel collectif "Nous".

"Rêvons un peu"

La modalisation logique est d'ordre épistémique, articulant le possible et le certain. L'énonciateur privilégie l'installation durable du possible, à défaut du certain.

(8) Il est entendu que le Maroc est une terre de tourisme.

On peut légitimement poser la question de savoir si cette assertion cache une modalisation assertorique : Le Maroc est-il (vraiment) une terre de tourisme ? Le doute est permis, étant donnée l'apathie du secteur et le manque d'imagination qui le caractérisent.

(9) Enonciation d'une invitation originale, doublée d'un message d'harmonie universelle :

Pour les besoins de l'analyse, je propose trois textes éditoriaux, intitulés comme suit : *Ratage*, E. *Krach* et *Passion*. Les sujets traités sont respectivement le tourisme, la nouvelle économie et la question syndicale.

1. Editorial 1 : *Ratage* (13 décembre. 2000).

Dès l'énoncé du titre, l'énonciateur affirme quelque chose de fondamental :

(1) J'asserte que P (P pour phrase) :

(2) J'asserte qu'il y a un ratage (dans le secteur du tourisme).

L'expression-ci est une expression toute faite. Elle relève du langage familier. Elle connote, d'un point de vue logique, une modalisation appréciative révélant le jugement apporté par l'énonciateur sur un fait donné. Ce fait n'est pas connu, au départ, par l'énonciataire, destinataire du message éditorial. Nous avons là la mise en perspective du code herméneutique, sur un plan pédagogique. Il faut lire, au moins, le premier paragraphe pour savoir de quoi il s'agit.

Il faudrait ajouter aussi que cette modalisation affective est de l'ordre à la fois du cognitif (je sais que ...) et de l'affectif (cette chose m'émeut ...). L'implication de l'énonciateur est nette.

Après cette assertion initiale, vient l'explication commentée. Puis, retour à nouveau sur l'appréciatif commenté :

(3) Je remarque qu'il faudra attendre ...

Qui peut être entendu comme une modalisation assertorique, de l'ordre du vrai et du faux :

(4) Il est tout à fait vrai que ...

(5) Scientifiquement, il est prouvé que ...

"Il faudra attendre plus d'un quart de siècle pour que le calendrier donne à nouveau l'occasion de brancher Noël, l'Aïd Al Fitr et le Jour de l'An".

Le référentiel ici est à la fois scientifique (calendrier grégorien) et culturel (fêtes religieuses).

"Pourtant, l'occasion est belle".

l'intérieur des textes, et donc des discours. Ces codes, rappelons-le, se distribuent comme suit :

(i) Code herméneutique:	: Voix de la Vérité
(installation d'une énigme, piège...)	
(ii) Code Proaïrétique	: Voix de l'Empirie
(déroulement des actions et comportements)	
(iii) Code Culturel	: Voix de la Science
(présence de données culturelles, scientifiques et techniques)	
(iv) Code Sémantique	: Voix de la Personne
(jeu de la deixis et de la thématisation)	
(v) Code Symbolique	: Voix du Symbole
(jeu des connotations)	

Ces codes s'imbriquent, se croisent et agissent différemment selon la nature et la visée du discours. Il est difficile de dire *a priori* comment les codes sont imbriqués. Chaque discours, donc chaque texte, propose une configuration originale qui rend encore plus difficile le décryptage des significations internes.

L'approche connotative et intertextuelle de Barthes confirme l'hypothèse de la complexité énonciative des discours. Elle met en lumière la problématique de la lecture, donc de la réception des textes.

Dans notre analyse, la problématique du destinataire est centrale. A qui s'adresse l'énonciateur-éditorialiste ?

1. A l'opinion publique (celle-ci est plutôt théorique, car le peuple est dans sa majorité analphabète et inculte).
2. A la société civile (embryonnaire, non encore institutionnalisée).
3. A la société intellectuelle ? Laquelle ? Celle appartenant aux sphères du pouvoir (opposition parlementaire comprise) ou celle relevant des universités et du monde associatif ?

De toute évidence, celle-ci ne peut être que francophone(2).

4. Aux décideurs politiques ? Probablement.

(2) Pour une raison très simple : *L'Economiste* est un quotidien écrit en langue française.

Par ailleurs, la problématique de l'énonciation (lieu et instance de conversion de la langue en discours par le sujet parlant) soulève la question délicate de l'homogénéité ou de l'hétérogénéité discursive.

En gros, nous avons affaire à deux manières de considérer le discours :

(i) Discours conçu comme une surface plane, une sorte de "glisse" du sens où énonciateur et énonciataire sont dans un rapport quasi-parfait d'équivalence, de transparence et de position dans le circuit de la communication. C'est le *feed back* de R. Jakobson.

Cette approche est déterminée par une conception naïve du sujet parlant et de son rapport au langage.

(ii) Discours entendu comme complexité énonciative déterminant les différents modes de manipulation et de négociation du sujet parlant vis-à-vis du discours et du sujet récepteur dudit discours (confer les travaux de Bakhtine, Kuentz, Foucault, Lacan).

Ces approches mettent l'accent sur l'interdiscursivité, l'interactivité des actants du discours et l'inconscient. Pour Lacan, le discours "*ça parle*" en dehors de la volonté du sujet énonciateur. Bakhtine soulignait déjà l'effet de "saturation de langage", car tout discours est habité, dès qu'il s'énonce, par d'autres discours qui lui sont antérieurs. Partant, le discours ne peut être saisi que comme le produit de l'interdiscours et de l'interculture. Seul l'Adam mythique est à même de parler une parole non encore habitée par la parole ou le discours d'autrui.

En somme, il est à retenir le fait que le discours est fondamentalement complexe, voire hétérogène (hétérogène ne signifie pas non isotope, donc dénué de signification), que le sujet du discours ne peut être que clivé, divisé, car traversé par les courants de l'interdiscours et de l'inconscient[1]. Cependant, hormis la dimension du "je" inconscient, celle de l'interdiscursivité peut être maîtrisée et exploitée dans une meilleure mouture textuelle. En d'autres termes, le sujet du discours peut jouer sur les référentiels et les discours antérieurs pour produire un texte discursif propre, marqué par sa richesse polyphonique et par son ouverture affirmée sur d'autres paroles et d'autres mondes de discours.

Dans la même mouvance, et dans le cadre de l'approche structurale du discours, R. Barthes (1970) mettait en exergue le jeu subtil des codes à

(1) *Cf.* Jacqueline Authier-Revuz (1982).

s'adresse-t-il ? Quel type de société vise-t-il ? Quelle est son influence réelle auprès du lectorat potentiel qui est le sien ?

Ce sont là autant de questions épineuses, à problématiser et à débattre dans le cadre d'une recherche plus étendue et plus fouillée.

Mon cadre de travail est celui de la sémio-pragmatique, c'est-à-dire une sémiotique textuelle intégrant la dimension pragmatique du discours. La pragmatique retenue est celle qui privilégie l'énonciation comme espace discursif d'émergence et de dissémination de la signification.

A ce propos, une mise au point méthodologique s'impose. Traditionnellement, la pragmatique est d'origine anglo-saxonne, avec notamment les travaux des philosophes du langage de l'Ecole d'Oxford. C'est une pragmatique à visée situationnelle, puisqu'elle essaie de reconstruire le sens des séquences discursives à partir des propriétés de la *situation* où cette séquence est produite.

A l'opposé, il s'est développé sur le continent européen une pragmatique à visée énonciative, avec les recherches de E. Benveniste sur la subjectivité dans le langage. Dans cette optique, la signification est essentiellement déterminée à partir des indices de la subjectivité relevés dans le discours.

Par conséquent, la pragmatique situationnelle et la pragmatique énonciative recouvrent, en réalité, deux mentalités intellectuelles, bien connues dans les sciences humaines et sociales :

Insulaire	vs	continentale
Anglo-saxonne	vs	européenne (du continent)

En tout état de cause, l'objet pragmatique – qu'il soit une séquence discursive, un fait social, un événement historique ou un produit culturel – est constitué comme un "réseau de raisons" au sens philosophique du terme (cf. H. Parret), un réseau de significations qui découle du contexte, à la fois situationnel et discursif. Cette force de contextualisation tempère, de manière significative, le dogme structuraliste de l'immanence et fait de la théorie pragmatique du sens une théorie de la compréhension. Ducrot n'affirme-t-il pas que la compréhension d'un énoncé n'est rien d'autre que la compréhension de son énonciation. Il découle de ceci que le sens de la séquence discursive, du fait social, de l'événement historique ou du produit culturel est indissociable des procédures de sa compréhension ou de son interprétation (*cf.* H. Parret, 1989).

"Démocratie"	Editorial du 04 janvier 2001.	
"La cagnotte"	"	09 janvier 2001.
"Parlement"	"	19-21 janvier 2001.
"Haleine"	"	22 janvier 2001.
"Tasse de thé"	"	31 janvier 2001.

Le titrage éditorial, ainsi effectué, soulève une question théorique et méthodologique importante, celle de l'énonciation et qu'on peut gloser en autant de questionnements :

1. Qui parle ?
2. Au nom de qui ou de quoi l'énonciateur parle ?
3. Y a-t-il une voix ou plusieurs voix qui se profilent derrière l'énonciateur ?
4. A qui parle-t-il ?

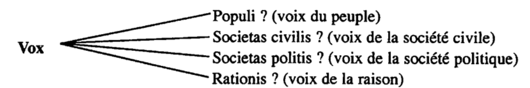
Pour l'analyste, et pour le lecteur fictif et modèle installé dans la structure énonciative, l'identification de l'énonciateur est primordiale, à travers les systèmes référentiels indexés, les thématiques débattus et les points de vue exprimés ou présupposés. Trois niveaux énonciatifs peuvent être dégagés :

- **Niveau 1 :** celui de l'énonciateur – journaliste (directeur de publication, rédacteur en chef, chef de rubrique, analyste en chef ...),

- **Niveau 2 :** celui du Journal, relayé par la rédaction ou ce qu'on appelle la ligne éditoriale définissant le cap et les objectifs du quotidien.

- **Niveau 3 :** celui de l'Institution à laquelle appartient le quotidien ou encore la mouvance dans laquelle il se meut, en termes d'intérêts, de convergences, de groupes de pression ou lobbying, etc. Dans le cas de *l'Economiste*, la pertinence du questionnement n'est pas à démontrer.

La question de l'énonciation laisse entrevoir, de manière asymétrique, celle des voix en compétition dans l'expression éditoriale. Schématisée, elle donnerait ceci :



Au nom de quel idéal de société, *L'Economiste* parle-t-il ? Au nom de quel groupe agissant s'érige-t-il en défenseur ? A quel groupement socio-politique

LE DISCOURS POLITIQUE *VIA* LES EDITORIAUX DE *L'ECONOMISTE*

El Mostafa CHADLI
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Rabat

Mon hypothèse de travail est la suivante : les éditoriaux de la presse, aussi bien partisane qu'indépendante, généraliste que spécialisée constituent une "matière" politique de premier plan. L'éditorial, généralement affiché en première page, signé ou non, traduit le point de vue de la direction du journal sur les événements en cours ou reflète une prise de position dans un débat de société. *L'Economiste*, bien que "premier quotidien économique du Maroc", ne déroge point à cette règle. La seule dérogation qu'il concède est celle relative à la pluralité, somme toute raisonnable, des signatures éditoriales, que justifient le thème ou le débat.

L'Economiste, quotidien national d'information économique, dispose de rubriques diversifiées touchant pratiquement tous les secteurs, allant de l'économique au politique, du politique au social et du social au culturel. Les éditoriaux manifestent cette diversité, dans la mise en forme et dans les contenus. Le corpus traité couvre la période de janvier 2000 à janvier 2001 (13 mois). Les titres relevés sont significatifs. En voici un bref aperçu :

"Chômage"	Editorial du	05 décembre 2000.
"Social "	"	14 décembre 2000.
"Magie"	"	15 décembre 2000.
"Baraka"	"	22-24 décembre 2000.
"Opposition"	"	26 décembre 2000.

SOMMAIRE

Titre de l'ouvrage	: Le discours politique au Maroc (colloque)
Coordination	: El Mostafa CHADLI
Série	: Collòques et Séminaires n° 99
Editeur	: Publications de la Faculté des Lettres - Rabat
Couverture	: Aomar Afa
Droits de publication	: Réservés à la Faculté des Lettres de Rabat (Dahir du 29/07/70)
Impression	: Imprimerie Najah El Jadida - Casablanca
ISBN	: 9981-59-067-3
ISSN	: 1113-0337
Dépôt légal	: 1840/2002
1ère édition	: 2002

Ouvrage publié avec le concours du programme
de coopération entre la Faculté et la Fondation
Konrad Adenauer



Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Rabat

SERIE : COLLOQUES ET SEMINAIRES N° 99

LE DISCOURS POLITIQUE AU MAROC

Coordination :

El Mostafa CHADLI

LE DISCOURS POLITIQUE
AU MAROC



Royaume du Maroc
Université Mohammed V
Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Rabat
SERIE : COLLOQUES ET SEMINAIRES N° 99

LE DISCOURS POLITIQUE AU MAROC

Coordination :
El Mostafa CHADLI

